القيادة من الخلف

إعادة الانتشار العسكري الأمريكي

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"القيادة من الخلف"

إعادة الانتشار العسكري الأمريكي

"القيادة من الخلف"

إعادة الانتشار العسكري الأمريكي

المدير العام:

د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي:

د. عبد المنعم سعيد

تحرير وإشراف :

د. دلال محمود

مشاركون :

د. أحمد سيد أحمد

مها علام

محمد هيكل

منسق عام:

أميرة طارق

إخراج فني:

عبد المنعم أبوطالب

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

القيادة من الخلف: إعادة الانتشار العسكري الأمريكي

رقم الإيداع: 2021/27073

الترقيم الدولي: 978-977-86014-6-0

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات

الاستراتيجية العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

1 تقديم 4

2 الانتشار الأمريكي في منطقة المحيط الهندي والهادئ 6
محمد هيكل

3 الاتجاه الأمريكي لإعادة هيكلة انتشارها العسكري العالمي 18
مها علام

4 الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط: من تداعيات استراتيجية التوازن عن بعد 36
د. أحمد سيد أحمد

5 ختام 64

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،

او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديم

في عام 2012 قدم "سوباش كابيلا" دراسة هامة بعنوان "الانتقال العالمي للقوة إلى آسيا"، وقد خلص فيها إلى أن القوة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية تتراجع بصرف النظر عن كونه "تراجعًا مطلقًا" أم "تراجعًا نسبيًا"؛ لأن هناك تحولًا للقوة العالمية إلى آسيا لصالح عدة قوى على رأسها الصين وروسيا، وقد تنبأت هذه الدراسة باتجاه القوى الآسيوية للتقارب الاستراتيجي والسياسي بينها -رغم الاختلافات- لجعل انتقال القوة من الغرب (تحديدًا الولايات المتحدة) إلى آسيا أكثر فاعلية وأقوى تأثيرًا [1]. وظل التوجه الأمريكي شرقًا هو الهدف المميز لإدارة الرئيس الأسبق "باراك أوباما"، وما نتج عنه من تغيرات في السياسة العالمية للولايات المتحدة، وهو التوجه الذي يعرفه المتخصصون باستراتيجية "التوازن عن بُعد". ومع وصول "دونالد ترامب" للسلطة في الولايات المتحدة في يناير 2017، وما اتّبعه من سياسات يغلب عليها التشدد ليس مع الخصوم فقط، بل مع الحلفاء والأصدقاء أيضًا؛ عاد الجدال بين المتخصصين في دراسة العلاقات الدولية حول مستقبل النظام العالمي وما إذا كانت الولايات المتحدة تؤكد أحاديتها كقوة عظمى أم أنها تقاوم القوى الصاعدة في تراتبية النظام العالمي وخاصة الصين؟!

ولم تأتِ إدارة "جو بايدن" بجديد في هذا الصدد، فهي تؤكد أن التحدي الصيني ليس تحديًا عسكريًا فقط، وإنما هو اقتصادي بالأساس، وأنها تتطلب استراتيجية لمواجهة هذا التحدي، استراتيجية ترتكز على وجود الولايات المتحدة في المحيط الهادئ، والعمل عن كثب مع حلفائها وشركائها في الباسيفيك (اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين، فيتنام) لتعزيز الأمن والتنمية هناك، وتأكيد الالتزام العالمي بحرية الملاحة. بالإضافة للتركيز على المزايا النسبية للولايات المتحدة والتي تزيد من قدرتها على تحقيق مصالحها الوطنية ومصالح حلفائها، وأهم هذه المزايا -وفقًا لبايدن- هي انفتاح المجتمع، وديناميكية الاقتصاد، وقوة التحالفات، والتمسك بالقيم الأمريكية لتشكيل وإنفاذ المعايير الدولية المتسقة معها [2].

إن "استراتيجية التوازن عن بُعد" التي تسير عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ 2011، توصي بأنه على الولايات المتحدة مقاومة إغراء التدخل في الأقاليم المختلفة لإعادة تشكيلها بما يخدم مصالحها، والتركيز بدلًا من ذلك على السياسات الداخلية وتعزيز قوتها الذاتية، وقصر التدخل في الخارج على حالات الضرورة القصوى عند تعرض مصالحها للتهديد. وتقوم هذه الاستراتيجية على افتراض رئيسي مؤداه أن المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة هي منع ظهور قوة مهيمنة في أوروبا أو شرق آسيا

بما يمثل تهديدًا وجوديًا لها، بالإضافة إلى منع ظهور قوة مهيمنة إقليميًا في منطقة الشرق الأوسط، تسعى إلى وقف تدفق النفط إلى الاقتصادات الغربية [3].

ووفقًا لها فإن الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة كقوة عظمى، تتمثل في: إقامة نظام عالمي يضمن لها الحفاظ على الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومنع صعود أي قوة عظمى تنافسها النفوذ والهيمنة عالميًا، أو ظهور قوة إقليمية مهيمنة في الأقاليم الاستراتيجية في العالم.

وبالتالي، يمكن للولايات المتحدة أن تحافظ على مصالحها من خلال بناء شبكة من التحالفات مع القوى الإقليمية، بما يحقق التوازن والاستقرار في المناطق الإقليمية، ويحول دون صعود قوى منافسة من شأنها تهديد مكانة القوة العظمى. ولدعم هذا السيناريو فهي تقدم الدعم المالي والعسكري والتكنولوجي لحلفائها من القوى الإقليمية المختلفة، لكن دون التدخل بشكل مباشر في مناطق الصراع. ولا يجب أن تتدخل بشكل مباشر إلا في حالة صعود تهديد مباشر وعجز القوى الإقليمية المتحالفة معها عن احتوائه، وحينها يصبح التدخل أمرًا حتميًا [4].

وفي هذا الإطار، تقوم استراتيجية التوازن عن بعد على عدة فرضيات، أهمها: إعطاء الأولوية للتوازنات الإقليمية؛ نظرًا لأن آليات التوازن الإقليمي من شأنها أن تضمن منع صعود قوة مهيمنة، وأن القوى الإقليمية يكون دائمًا لديها دافع غريزي لمنع حدوث ذلك لما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على أمنها القومي، فضلًا عن شعورها بصورة أكبر بالتهديد نظرًا للتقارب الجغرافي مع المهيمن الإقليمي. أما الفرضية الثانية فترى أنه يجب على القوة العظمى تجنب إغراء التدخل المباشر؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى اختلال التوازنات الإقليمية، ويؤدي إلى استفزاز القوى الإقليمية ودفعها نحو منافسة هيمنة القوة العظمى. الفرضية الثالثة تقوم على تغليب المصلحة القومية للقوة العظمى على الاعتبارات الأيديولوجية؛ لأن تبني أيديولوجيا مصاحبة لسياسة التفوق العسكري، كنشر الديمقراطية، أو حماية حقوق الإنسان، قد تحمّل القوة العظمى مسئوليات قد لا تخدم مصالحها بالضرورة؛ إذ إن ذلك يدفعها للتورط في صراعات ليست بدافع المصلحة القومية بالضرورة. الفرضية الرابعة تهدف لتجنب الاعتماد المتبادل؛ لأن القوة العظمى عليها تنويع صادراتها، حيث لا تعتمد بشكل كلي على العالم الخارجي، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية ترى أن الترابط الاقتصادي قد لا يحقق المصالح المادية المرغوبة بما يتفق مع الأولويات السياسية والعسكرية.

ووفقًا لهذه الاستراتيجية فإنه إذا أرادت الولايات المتحدة تحقيق "التوازن عن بعد"، فعليها تبني بعض السياسات، أهمها [5]:

• الانسحاب من القارة الأوروبية، خاصة من المهام الأمنية، وأن تترك أمن القارة للقوى الأوروبية الرئيسية، وأن تحتفظ لنفسها بحق التدخل في حالة صعود قوة تهدد الهيمنة الأمريكية هناك.

• تحقيق التوازن بين الصين واليابان في شرق آسيا، فالنظام الإقليمي في شرق آسيا يتسم بتعدد القطبية مع احتدام التنافس بصورة رئيسية بين الصين واليابان، وينبغي للولايات المتحدة استغلال الأمر لصالحها من خلال ضمان استمرار وضع التوازن بين الدولتين بما يحول دون صعود إحداهما إلى وضع الهيمنة بما يهدد المصالح الأمريكية. وترى بعض التحليلات أن الهند هي الأقرب للقيام بهذا الدور مقارنة باليابان، بما تمتلكه من مقومات بشرية واقتصادية تُمكّنها من منافسة الصين لمدى أطول زمنيًا.

• بناء تحالفات شرق أوسطية لمواجهة مشكلات الإقليم؛ إذ يتوجب على الولايات المتحدة الانسحاب من مناطق الصراع، وإقامة شبكة من التحالفات مع القوى الإقليمية الرئيسية بما يحقق المصالح الأمريكية دون الحاجة إلى التدخل المباشر.

• تطويق الصين عسكريًا، ففي أغسطس 2015 أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن الاستراتيجية الجديدة للأمن البحري في آسيا والمحيط الهادي، والتي تستهدف تطويق الصين عسكريًا من خلال إعلان ثلاثة أهداف مركزية، هي: ضمان وحماية حرية الملاحة في البحار، ردع الصراع والإكراه، تعزيز التقيد بالقانون والمعايير الدولية.

وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض كيفية تطبيق الولايات المتحدة لاستراتيجية "التوازن عن بعد" والتي تعرف أيضًا باسم "القيادة من الخلف"، في المرحلة الراهنة، والتي تتجه فيها للحفاظ على هيمنتها العالمية في ظل تفاقم التحديات داخل الولايات المتحدة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وبلوغها مرحلة من التعقيد لم تبلغها من قبل.

المصادر

1. سوباش كابيلا، "الانتقال العالمي للقوة إلى آسيا: الانعكاسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، مايو 2012. على الرابط: https://2u.pw/RkNtS

2. Interim National Security Strategic Guidance, MARCH 03, 2021. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf

3. Stephen M. Walt, “The United States Forgot Its Strategy for Winning Cold Wars”, Foreign Policy, May 5, 2020. https://2u.pw/EGT93

4. Andrew Latham, “Offshore Balancing: A Grand Strategy for the China Dream”, The Diplomat, July 24, 2020. https://2u.pw/bMdln

5. مي درويش، "التوازن عن بعد" في استراتيجية الهيمنة الأمريكية"، اتجاهات الأحداث، العدد 19، فبراير 2017.

الانتشار الأمريكي
في منطقة المحيط الهندي والهادئ USINDOPACOM

* محمد هيكل

وفقًا للتقرير الاستراتيجي لوزارة الدفاع الأمريكية عن استراتيجيتها لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ في 2017، فإن الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة ترتكز على فكرة أن الوصول للسلام والأمن والازدهار يتطلب دولًا مستقلة قوية ذات سيادة تحترم مواطنيها في الداخل، وتعمل على الوصول للسلام من خلال التعاون مع الخارج ومع الولايات المتحدة[1].

وتسعى الولايات المتحدة -من خلال استراتيجيتها- لتعزيز هذا المبدأ بوصفها قوة عالمية تسعى دائمًا للخير والسلام، وتعمل من خلال تعاونها مع الدول الحليفة وفقًا لاستراتيجيتها للحفاظ على المصالح الأمريكية التي تتلخص في:

1. حماية الشعب الأمريكي والأراضي الأمريكية، وطريقة العيش الأمريكية.

2. تعزيز نمو الاقتصاد الأمريكي من خلال العلاقات الاقتصادية العادلة والمتبادلة لمعالجة الاختلالات التجارية.

3. الحفاظ على السلام من خلال القوة ومن خلال إعادة بناء القوات العسكرية بحيث تظل هي الأقوى، والاعتماد على الحلفاء والشركاء لتحمل حصة عادلة من عبء المسئولية عن الحماية ضد التهديدات المشتركة.

4. تعزيز النفوذ الأمريكي من خلال التنافس والريادة في المنظمات متعددة الأطراف لحماية المصالح والمبادئ الأمريكية.

ومن واقع الانتشار الأمريكي في المنطقة، تتخذ الولايات المتحدة موقفًا دفاعيًا لحماية المصالح والأولويات الأمريكية في المنطقة، وهو ما حتّم بناء شبكة من القواعد المترابطة، ونشر القدرات وتطويرها في المنطقة الهامة، ونشر المنشأة وتدعيم الجهود العسكرية بالاتفاقات الدولية التي تتيح القدرة على التعامل مع أي تهديد في المنطقة، وتسمح بسرعة استجابة من خلال التعاون مع الحلفاء.

تنفذ الولايات المتحدة الأمريكية سنويًا ما يقرب من 90 تدريبًا عسكريًا مختلف النوع في منطقة المحيط الهندي والهادئ كل عام، وتنفذ أغلب هذه التدريبات بالتعاون مع قوات الدول الحليفة والشريكة في المنطقة، وتمتاز هذه التدريبات القتالية بالتنوع فيها، حيث تشمل مستوى العمليات النوعية وصولًا لعمليات ومشروع الحرب الكاملة في جميع المسارح.

* باحث بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

ولـدى مركـز قيـادة الجيـش الأمريـكي في منطقـة المحيط الهـندي والهـادئ المسـماة بـ-USINDOPA COM أكثـر مـن 2000 طائـرة مقاتلـة، و200 سـفينة وغواصـة، بالإضافـة إلى أكثـر مـن 370000 عسـكري مـن جنود المشـاة والبحريـة والطيران والتخصصات المدنيـة ومسـئولي وزارة الدفـاع والمهندسـين.

ويوجـد أكبـر تجمـع للقـوات الأمريكيـة في اليابـان، وتحديـدًا في إقليـم جـوام التابـع للولايـات المتحـدة الـذي يسـتضيف أكثـر مـن 5000 فـرد عـلى أسـاس يومـي لمختلـف الأغـراض العسـكرية، حيـث يشـكل الإقليـم مركـزًا اسـتراتيجيًا يدعـم عمليـات جميـع القـوات الأمريكيـة العاملـة في منطقـة المحيط الهـندي والهـادئ مـن خـلال تقديـم الدعـم اللوجيسـتي الحيـوي.

كمـا تسـتضيف القـوات الأمريكيـة دولًا حليفـة أخرى في المنطقـة بشـكل روتيني، لكـن عـلى نطـاق أضيـق، مثـل: الفلبيـن، سـنغافورة، أسـتراليا.

ولتحقيـق أهدافهـا المنشـودة مـن اسـتراتيجيتها في منطقـة المحيـط الهـندي والهـادئ، تسـعى الولايـات المتحـدة لتطويـر قدراتهـا في المنطقـة، وتطويـر نقـاط التـوازن الرئيسـية، وهـو مـا يفسـر السـعي الأمريـكي لنشـر القـدرات العسـكرية ودعـم الـدول الحليفـة لهـا في جميـع أنحـاء آسـيا وجنـوب شـرق آسـيا وأوقيانوسـيا، والسـعي لخلـق وجـود أمريـكي في جميـع أنحـاء المنطقـة.

وللاسـتجابة للتنافسـية في المنطقـة وللوصـول لأهدافهـا، تقـوم الولايـات المتحـدة بتطويـر قدراتهـا وعملياتهـا في المنطقـة بمـا يزيـد مـن فتـك القـوة العسـكرية، وسـرعة الاسـتجابة والمرونـة مـن خـلال عمليـات التدريـب والقـدرة عـلى تطويـر الموقـف، لذلـك يقـوم الجيـش الأمريـكي في المنطقـة -عـلى سـبيل المثـال- باختبـار فـرق العمـل متعـددة الأغـراض، مـن خـلال برنامـج Pacific Pathways الـذي يهـدف لخلـق تفـوق نـوعي في مجـالات متعـددة، ورفـع القـدرة عـلى تطويـر الموقـف، عـلاوةً عـلى العمليـات الاستكشـافية المتقدمـة، وهي عمليـات تُجريهـا البحريـة الأمريكيـة بهـدف تقديـم الدعـم والمرونـة داخـل البيئـات المتنـازع عليهـا، بهـدف حرمـان خصـوم الولايـات المتحـدة مـن حريـة العمـل في مسـرح العمليـات البحـري، ومراقبـة التضاريـس البحريـة الرئيسـية، ودعـم الاحتياجـات الجويـة والبحريـة للقـوات المشـتركة. وبالإضافـة لذلـك، يضمـن الانتشـار الأمريـكي في المنطقـة وضـع القـوة الـذي تمتـاز بـه الولايـات المتحـدة في المنطقـة، كمـا تعمـل وزارة الدفـاع عـلى تعزيـز الوضـع الأمريـكي مـن خـلال عقـد اتفاقـات التعـاون الأمنيـة والتدريبـات المشـتركة وبنـاء ودعـم قـدرات الشـركاء وقدراتهـم التعاونيـة مـع القـوات الأمريكيـة بمـا يسـمح بصـد التهديـدات العابـرة للحـدود أو التعامـل مـع أي وضـع أمـني أو عسـكري.

وفقًـا لاسـتراتيجيتها في المنطقـة، تعمـل الولايـات المتحـدة عـلى دعـم التعـاون مـع الـدول الحليفـة بمـا يسـاعدها عـلى مشـاركة الولايـات المتحـدة المسـئوليات الأمنيـة، بمعنـى أن التعاون مـع الحلفاء يجـب أن يخـدم تقاسـم المسـئولية ضـد التهديـدات الأمنيـة المشـتركة بهـدف تخفيـف العـبء الأمـني عـلى الولايـات المتحـدة والاسـتخدام الأمثـل للمـوارد وخفـض التكلفـة لصـد التهديـدات دون الحاجـة لزيـادة عـدد القـوات اعتمـادًا عـلى التعـاون الأمـني بيـن القـوات الأمريكيـة وجيـوش الـدول الحليفـة.

النطاق الجغرافي لمركز قيادة المحيط الهندي والهادئ:

منطقة مسئولية (USINDOPACOM AOR) تشمل المحيط الهادئ من القارة القطبية الجنوبية عند 92 درجة غربًا، شمالًا إلى 8 درجات شمالًا، غربًا إلى 112 درجة غربًا، شمال غرب إلى 50 درجة شمالًا / 142 درجة غربًا، غربًا إلى 170 درجة شرقًا، شمالًا إلى 53 درجة شمال شرق إلى 62 ° N'30 175 / ° غربًا، شمالًا إلى 64 ° 175'45 / N ° غربًا، جنوبًا على طول المياه الإقليمية الروسية إلى جمهورية الصين الشعبية، منغوليا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية كوريا، واليابان. دول جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا إلى الحدود الغربية للهند، والمحيط الهندي شرقًا وجنوبًا من خط من الهند / باكستان غرب الحدود الساحلية إلى 68 ° E، جنوبًا على طول 68 ° E إلى القارة القطبية الجنوبية. أستراليا، نيوزيلندا، القارة القطبية الجنوبية، وهاواي[2].

اليابان:

يعتبر التعاون الأمني بين الولايات المتحدة واليابان هو حجر الزاوية للسلام والازدهار في منطقة المحيط الهندي والهادئ، وتلتزم الولايات المتحدة بحماية اليابان والأقاليم التابعة لها كجزء من التعاون الأمني بين البلدين، كما أن تطور ديناميكية الأمن في منطقة المحيط الهندي والهادئ يستوجب تطوير الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان لمجابهة التحديات

https://www.pacom.mil/About-USINDOPACOM/USPACOM-Area-of-Responsibility/

التي تهدد الأمن المشترك للبلدين، سواء مواجهة سلوك كوريا الشمالية أو المنافسة طويلة الأمد مع القوى الكبرى (الصين وروسيا).

وعلى الجانب الياباني فإن برنامج اليابان الدفاعي لعام 2018 يطرح نفس الرؤية، ويؤكد على الارتباط الوثيق بين المصالح الأمنية المشتركة للبلدين. والحقيقة أن التحالف يُعد أمرًا أساسيًا لليابان في مواجهة التحديات الحديثة، كالتصدي للتهديدات التكنولوجية وغيرها من اتجاهات التحديات الحديثة، وهو ما يؤكد أهمية الشراكة بين البلدين، وأهميتها لهما ولحفظ الأمن في منطقة المحيط الهندي والهادئ. ولمجابهة التحديات الحديثة طور البلدان قدراتهما التعاونية، واستحدثا مجالات تعاون تساعد على مواجهة تحديات المستقبل، كبرامج التعاون المتبادل في إدارة الأصول، والحماية والتخطيط الثنائي، وبرامج الحفاظ على التكنولوجيا، وغيرها من مجالات التعاون التي تهدف لمجابهة التهديدات الممكنة مستقبلًا كبرامج حماية مجال الإنترنت والتعاون في مجال الفضاء.

وتُعتبر القوات الأمريكية المتواجدة في اليابان هي العنصر الأساسي في مواجهة التحديات المشتركة، كما أن القوات الأمريكية المتمركزة في اليابان هي عامل التمكين الرئيسي للحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ كمنطقة حرة مفتوحة وآمنة.

وفي سبيل ذلك، تنشر الولايات المتحدة قواتها الأكثر قدرة لتحقيق هذا الهدف، وبدورها تدعم اليابان التواجد الأمريكي على أراضيها ماديًا وفقًا للاتفاقيات العسكرية الموقّعة بين البلدين.

ويتمركز في اليابان والأقاليم التابعة لها ما يقرب من 54 ألف فرد من قوات الجيش الأمريكي بمختلف أفرعه، أبرزهم الأسطول السابع للبحرية الأمريكية، والفيلق الثالث للبحرية الأمريكية الاستكشافية، وثلاثة أجنحة لسلاح الجو، ووحدات نوعية صغيرة تعتبر هي الأكثر تقدمًا. وبالإضافة لذلك تتضمن القدرات الأمريكية الموجودة في اليابان طائرات من طراز إف-35 ، وحاملة الطائرات الأمريكية الأكبر "يو إس إس رونالد ريجان".

جوام ورابطة الدول المستقلة

جزر ماريانا الشمالية

تقوم الإدارة الأمريكية على الدوام بتحديث وضع قواتها في جوام، تماشيًا مع موقف جوام بوصفها إقليم غرب الولايات المتحدة، واستراتيجية محور الوجود الأمريكي العسكري المشترك في المنطقة.

وقد تم إنشاء فرقة عمل بحرية جوية برية قوامها 5000 فرد من مشاة البحرية الأمريكية في جوام، ابتداء من النصف الأول لعام 2020 كنواة لشكل التعاون المستقبلي بين الولايات المتحدة واليابان.

وتمتلك الولايات المتحدة قدرات تخزينية للوقود والذخائر في جوام بسبب موقعها الاستراتيجي في منطقة المحيط الهندي والهادئ، إضافة إلى الرفع البحري بالتناوب في جوام، مما يزيد من مدى عمليات القوات القتالية في غرب المحيط الهادئ.

فمثلًا، تمكنت قاعدة أندرسون الجوية الواقعة في جوام من إنشاء قدرات دفاع صاروخية أمريكية للاستجابة للتهديدات المتزايدة، كما تتيح القاعدة قدرات التدريب الجوي والسطحي وتحت السطحي، وقد تَشَارَكَ البلدان في تمويل القاعدة الجوية التي تستفيد منها جوام -بدورها- بموجب اتفاق بين البلدين، حيث تقوم اليابان بدفع 3,1 مليارات دولار لبناء مرفق مشاة البحرية الأمريكية، وتغطي الولايات المتحدة تكاليف بقيمة 8,6 مليارات دولار لبناء القاعدة وغيرها من المنشآت وعمليات التطوير ونشر القوات والقدرات بما يعزز التواجد الأمني في الأمريكي في المنطقة بهدف الوفاء بالتزاماتها الأمنية تجاهها.

كوريا الجنوبية:

تلتزم الولايات المتحدة -وفقًا للاتفاقيات التاريخية- بالدفاع وحماية كوريا الجنوبية. فوفقًا لكلمات قائد القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية اللواء "روبيرت أبرامز" خلال شهادته أمام لجنة مجلس النواب، فإن التحالف الأمريكي الكوري "محمي ودائم وشُكل بالدماء عبر 65 سنة من العمليات والتدريبات المشتركة، كما زادت صلابة التحالف بسبب احتمالات الحرب والاستعداد المشترك لها، والتضحيات المتبادلة والمبادئ المتفق عليها، مما يجعل التحالف غير قابل للاهتزاز أمام رياح التغير".

في السنوات الأخيرة يعمل البلدان معًا على تطوير القدرات المخابراتية، وقدرات المراقبة والقدرات

الاستكشافية المشتركة، وتعزيز القدرات والأدوات اللازمة لصد الهجمات السيبرانية وردعها والرد عليها كجزء من أهداف الاستراتيجية الأمريكية برفع قدرات الحلفاء لصد ومجابهة التهديدات المستقبلية، وبالأخص في منطقة المحيط الهندي والهادئ التي تمتاز القوى الدولية فيها بتقدم واسع في القدرات التكنولوجية والقدرة على استخدام وتطوير الهجمات السيبرانية، واستخدام التقدم التكنولوجي في المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة.

وتُعتبر القوة المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تتويجًا للعلاقات العسكرية الثنائية الفريدة من نوعها بين البلدين وفقًا لتقرير استراتيجية الانتشار الأمريكي في منطقة المحيط الهندي والهادئ لوزارة الدفاع الأمريكية.

وتمتلك الولايات المتحدة ثلاثة مراكز قيادة رئيسية في شبه الجزيرة الكورية هي: مركز القيادة للقوات المشتركة، مركز قيادة الأمم المتحدة، مركز قيادة القوات الفيدرالية المشتركة.

وتستضيف جمهورية كوريا الجنوبية 28 ألف فرد أمريكي في الخدمة في مختلف الوحدات وأسرهم، حيث تستضيف وحدات الجيش الثامن، وفرقة المشاة الجوية السابعة، وقوات المارينز، والقوات الأمريكية الكورية المشتركة، والقوات البحرية، وقوات العمليات الخاصة، وغيرها من الوحدات.

أما عن القدرات المتقدمة فتستضيف كوريا على أراضيها جناحين مقاتلين من طراز "إف-16" و"أي-10" وحدات المشاة، ومخازن للذخيرة، ولواء طيران قتاليًا، ولواء مدفعية ميدانية، ووحدات متقدمة من فرق الاستخبارات والاستطلاع، ومقر فيلق مهندسي الجيش الأمريكي.

ووفقًا للتقرير، قامت كوريا الجنوبية بزيادة استثمارها في السلاح الأمريكي، حيث تصرف أكثر من 2% من ناتجها المحلي الإجمالي في شراء السلاح من الولايات المتحدة، واشتمل ذلك على شراء وتطوير بطاريات باتريوت، وKF-16 الدفاعية، وطائرات أباتشي من طراز AH-64E، وطائرات هوك قتالية من طراز F-15K, RQ-4، وطائرات F-35A.

كما أن لدى كوريا الجنوبية خطط شراء مستقبلية لشراء صواريخ "P-8" ونظام الصواريخ المتقدم PAC-3، بالإضافة لطائرات "إف-16"، وهو ما يزيد من قابلية التعاون والتشغيل البيني بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

ويحكم التواجد الأمريكي الهام في كوريا الجنوبية اتفاقية الشروط الخاصة التي حددت 10 معايير أو شروط لفائدة الجانبين، وتتضمن هذه الاتفاقية تحمل سيئول الجزء الأكبر من نفقات التواجد الأمريكي. كما تشير الاتفاقية إلى شرط تواجد أفراد من كوريا الجنوبية يقومون بمهام حيوية في القواعد الأمريكية وأماكن الخدمة، كالخدمات العامة، والخدمات الصحية، والاستجابة للحالات الطارئة، ومسئولية توفير ظروف حياتية مناسبة وجيدة للقوات الأمريكية وأسرهم المتواجدين على الأراضي الكورية.

أستراليا:

تلعب أستراليا دورًا محوريًا في أمن منطقة المحيط الهندي والهادئ، فبالإضافة للشراكة

العسكرية مع الولايات المتحدة الممتدة لقرن من الزمان، فهي عضو بحلف الناتو، وتساهم في عملياته، حيث ساهمت القوات الأسترالية في عمليات القضاء على تنظيم داعش في العراق والعمليات في أفغانستان، وكذلك تدريب وتأهيل القوات فيها.

وتعمل كلٌّ من الولايات المتحدة وأستراليا على تعزيز الأمن في منطقة المحيط الهندي والهادئ من خلال التنسيق المتعمد للسياسات والأولويات التي ترتكز عليها التعاقدات الإقليمية من خلال تعزيز التوافق لمواجهة التحديات الجديدة، مثل: زيادة التركيز على جزر المحيط الهادئ، وكيفية الاستفادة من دمج القوات وفرص التدريب الفريدة التي تنشأ خلال العمليات المشتركة.

كما يمتدّ التعاون العسكري بين البلدين لمجالات مستقبلية، كالتعاون العسكري في الفضاء، والتعاون فيما يتعلق بالأمن السيبراني، وعلوم التكنولوجيا العسكرية. وبالإضافة لذلك عزز الجانبان من التعاون في الجانب الاستخباراتي من خلال برامج مشاركة المعلومات والعمل المشترك، مما ساهم في تعزيز القدرات وتعزيز المعرفة وقدرات الاستجابة النوعية للمخاطر المستقبلية، وتعاون القوات والاستجابة المشتركة المنسقة، مما يعزز أمن المنطقة، ويثبت النظام العالمي. ووفقًا للتقرير الاستراتيجي لوزارة الدفاع الأمريكية فإن البلدين مستمران في التطوير والتعاون مستقبلًا، وإيجاد طرق جديدة للتعاون العسكري بما يساعد في تكوين قوة مشتركة تتمكن من مجابهة أي تحديات مستقبلية.

في عام 2014، وقّعت الولايات المتحدة وأستراليا اتفاقًا لمدة 25 عامًا يُتيح للقوات الأمريكية مزيدًا من فرص العمل المشترك، والمشاركة في المهام الإقليمية، وتطوير القوة الإقليمية الحليفة بالمنطقة، وتشمل مجالات: العمل المشترك بالمجالات البحرية، والمساعدات الإنسانية، وأعمال الإغاثة في الكوارث.

وعن وضع القوات الأمريكية في أستراليا، فوفقًا للاتفاقية الموقّعة بين البلدين، هنالك مبادرتان للتعاون العسكري؛ الأولى: تختص بتعزيز التعاون الجوي، وتعزيز قابلية التشغيل البيني لمدد أطول من خلال تدريبات متطورة. الثانية: تناوب قوات المارينز السنوي بوقع 2500 جندي مارينز على التواجد في أستراليا، بهدف تعزيز القدرة المشتركة للاستجابة للأزمات والطوارئ، وتعزيز قدرات التشغيل البيني، وكذلك المشاركة والتعاون مع القوات الحليفة بالمنطقة[3].

الفلبين:

يشكل اتفاق التعاون العسكري الموقّع بين الولايات المتحدة والفلبين في عام 1951 أساس التعاون بينهما، بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى: كاتفاق القوة الزائرة عام 1998، واتفاق تعزيز التعاون الدفاعي المشترك الموقع بين البلدين في 2014. وقد ساهمت هذه الاتفاقيات التأسيسية في انخراط أكبر للقوات الأمريكية بالمنطقة، وكذلك العمل المشترك مع القوات الفلبينية، وقد وفرت هذه الاتفاقيات الأرضية اللازمة للجيش الأمريكي للعمل في هذه المنطقة، وكان أهم ما قام به التعاون مع الفلبين بالتدخل لمجابهة خطر جماعات التطرف الإسلامي

التابعة لتنظيم داعش، والتي احتلت منطقة مراوي في الفلبين عام 2017.

في عام 2019 وصل حجم أنشطة الدفاع الثنائي بين البلدين إلى 280 نشاطًا على اختلاف أنواعها، كما تستضيف الفلبين سنويًا أهم التدريبات التي تجريها القيادة المركزية في منطقة المحيط الهندي والهادئ USINDOPACOM، حيث يضمن هذا التدريب السنوي الحفاظ على المستوى اللازم للقوات، وتطوير وتأكيد قدرات التشغيل البيني، وسرعة الاستجابة في وقت الأزمات.

كما تقوم وزارة الدفاع الأمريكية بالتعاون مع الجيش الفلبيني بتحديث القدرات القتالية لمواجهة الإرهاب، ويشمل ذلك تطوير قدرات القوات الجوية ومجالات التعاون المتعلقة بمهامها، وأمن المياه وتأمين الحدود البحرية، والقدرات الاستخباراتية والاستطلاع.

وتلا ذلك عملية تحرير مدينة مراوي الفلبينية من أيدي المتطرفين التابعين لتنظيم داعش بالقيادتين الأمريكية والفلبينية، وإعادة بناء القوة المشتركة لمواجهة الإرهاب في 2018 وفي 2016. وبموجب اتفاق بين البلدين بدأ السماح للقوات الأمريكية بالدخول للمنشآت العسكرية الفلبينية، وزيادة برامج العمل المشترك، مما يساعد ويعزز من كفاءة وتفاهم القوات من الطرفين.

وتعطي الولايات المتحدة للفلبين والتعاون العسكري معها اهتمامًا خاصًا لأهمية موقعها الجغرافي القريب من الصين، وهو ما يُتيح للولايات المتحدة التفوق العسكري الجغرافي على الصين، وتطويق الصين بالقواعد الأمريكية، وكان أبرز دليل على ذلك تصريحات وزير الخارجية الأمريكي السابق "مايك بومبيو" الذي أشار إلى اتفاق التعاون الدفاعي المشترك بين البلدين، مؤكدًا في تصريحات سابقة له أنه بما أن "بحر الصين الجنوبي هو جزء من المحيط الهادئ، فإن أي هجوم على القوات الجوية أو البحرية الفلبينية سيؤدي لإطلاق عمليات دفاعية مشتركة وفقًا للمادة السادسة من اتفاقية الدفاع المشتركة".

ومن أبرز أنشطة التعاون بين البلدين التدريب الجوي المشترك بين الجيشين الأمريكي والفلبيني في قاعدة بازا الجوية بناء على طلب من الحكومة الفلبينية عام 2018.

لكن لا تمتلك الولايات المتحدة أي قواعد عسكرية في الفلبين، إلا أنه ووفقًا لاتفاقية الدفاع المشترك "يسمح للقوات الأمريكية باستخدام المنشآت العسكرية الفلبينية، وقد تم تحديد خمس قواعد عسكرية في الفلبين يُسمح للقوات الأمريكية الانتفاع بها والدخول إليها، وهي قواعد: أنتونيو بوتيستا الجوية، وقاعدة بازا الجوية، وثكنات حصن ماكاساياسا، وقاعدة لومبيا الجوية، وقاعدة مكتان بينيتو إبوين الجوية.

تايلاند:

تعود العلاقات العسكرية الأمريكية التايلاندية إلى عام 1945 مع توقيعها على معاهدة الدفاع لدول جنوب شرق آسيا المعروفة باسم (اتفاقية مانيلا)، وفي 2003 أكدت الولايات المتحدة التزامها تجاه تايلاند بتسميتها حليفًا رئيسيًا لها خارج حلف الناتو.

وتسعى وزارة الدفاع الأمريكية لتعزيز التعاون العسكري مع تايلاند، حيث يتشارك البلدان في عددٍ من الأهداف، أهمها تعزيز الأمن الإقليمي، ومواجهة التحديات الخارجية، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود، ومكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات وغيرها من الأهداف المشتركة. ويشتمل التعاون بين البلدين على أكثر من 130 عملًا عسكريًا مشتركًا سنويًا، بما في ذلك التدريب العسكري الأكبر في منطقة المحيط الهندي والهادئ (تدريب الكوبرا الذهبية).

وكحليف أساسي للولايات المتحدة في المنطقة، تلعب تايلاند دورًا جغرافيًا استراتيجيًا رئيسيًا في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، حيث تعد القاعدة الجوية البحرية التايلاندية وميناء ساتاهيب المتاخم للمياه العميقة عاملًا حاسمًا للتفوق الأمريكي بالمنطقة.

وبفضل التحالف بينهما، تستفيد الولايات المتحدة من تبادل المعلومات الاستخباراتية مع تايلاند بموجب اتفاقيات تبادل المعلومات العسكرية وأمن الاتصالات، كما يقوم الطرفان بتقاسم الخدمات اللوجستية وفقًا للاتفاقات الأمنية الموقّعة بينهما. ومن المتوقع أن تمتد الجهود الأمريكية مع تايلاند إلى تعزيز الوصول الأمريكي للمواقع الأمنية الاستراتيجية، وتوسيع نطاق وتعقيد التدريبات المشتركة بهدف تحديث القوات المسلحة الملكية التايلاندية، وكذلك التعاون بين الدولتين لبناء لواء قتالي تايلاندي حديث ونافذ القدرات يرتكز على مركبات ستريكر الأمريكية المتطورة.

شراكات استراتيجية

كدول ديمقراطية بمنطقة المحيط الهندي والهادئ، تعتبر دول (سنغافورة، منغوليا، تايوان، نيوزيلندا) حليفًا طبيعيًا للولايات المتحدة، إذ يمكن الاعتماد عليهم بسبب امتلاكهم القدرات الدفاعية اللازمة، كما تساهم الدول الأربع في البعثات العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء العالم، وتتخذ بنشاط خطوات لدعم نظام دولي حر ومفتوح. وتعمل الولايات المتحدة على تعزيز الشراكة والتعاون مع هذه الدول لتنمية قدراتها وتواجدها في منطقة المحيط الهندي والهادئ[4]:

سنغافورة: تُعد سنغافورة شريكًا ثابتًا في جنوب شرق آسيا، مع التزام قوي لديها بتعزيز الاستقرار العالمي والإقليمي. وترتكز الشراكة الدفاعية بين البلدين على مذكرة التفاهم الأمني الموقّعة عام 1990، وكذلك الاتفاق الإطاري الاستراتيجي 2005-2015. وتقدم سنغافورة للولايات المتحدة وقواتها الوصول إلى السفن البحرية الأمريكية وكذلك الطائرات العسكرية، الأمر الذي ساهم في تعزيز أمن واستقرار جنوب شرق آسيا، وكذلك استمرار ضمان أن تكون منطقة المحيط الهندي والهادئ مفتوحة وحرة. ومنذ فترات طويلة تساهم الولايات المتحدة في تدريب القوات الجوية التابعة للجيش السنغافوري جنبًا إلى جنب مع القوات الجوية الأمريكية، بما يعزز التعاون والأمن المشترك وزيادة قابلية التشغيل البيني. وترسل سنغافورة سنويًا نحو 1000 عسكري للحصول على دورات تدريبية متنوعة في الولايات المتحدة، وهو العدد الأكبر من بين كل الدول التي ترسل بعثاتها بغرض التدريب سنويًا

للولايات المتحدة. وكانت سنغافورة هي الدولة الآسيوية الأولى التي تُساهم بالأصول والأفراد كجزء من عمليات التحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش، وشاركت قواتها في عمليات "فينيكس" منذ مايو 2017، كما قادت سنغافورة فرق العمل المشتركة 151 في خليج عدن خمس مرات[5].

تايوان: الولايات المتحدة لديها مصلحة حيوية في دعم النظام الدولي القائم، الذي يتضمن تايوان قوية ومزدهرة وديمقراطية، وتسعى الولايات المتحدة لشراكة قوية مع تايوان كجزء من التزام أوسع نطاقًا بأمن منطقة المحيط الهندي والهادئ، بالأخص مع النظر لحملة الضغط القوية والمستمرة من الصين ضد تايوان، وتأكيدها أنها لن تتخلى عنها، وهو ما يدفع الولايات المتحدة لنشر القوات العسكرية اللازمة لخلق التوازن والحماية من أي أعمال عدائية أو حملات عسكرية صينية محتملة. وقد ازدادت أهمية التعاقدات الدفاعية بين الولايات المتحدة وتايوان مع استمرار الجيش الصيني لرفع حالة التأهب في مضيق تايوان لإجبارها عن التخلي على التحركات الرامية للاستقلال. وكجزء من حملتها على تايوان زادت الصين في السنوات الأخيرة من تدريباتها وتحركاتها العسكرية بالقرب من تايوان كما التدريبات العسكرية في بحر الصين الشرقي.

لذا يقوم أساس التعاون العسكري الأمريكي التايواني على التأكد من أن تايوان آمنة، وتستطيع الدفاع عن نفسها أمام الحملات والضغوطات الصينية، مع التزام وزارة الدفاع الأمريكية بتقديم الخدمات والاستشارات والمعدات والأسلحة الدفاعية بهدف تمكين تايوان من الدفاع عن النفس، وضمان وجود القدرات التي تحد من الأطماع الصينية فيها. فمنذ عام 2008 أقر الكونجرس 22 مليار دولار في شكل مساعدات عسكرية لتايوان.

نيوزيلندا: منذ عام 2012 تواصل الولايات المتحدة ونيوزيلندا تعميق وتوسيع التعاون العسكري فيما بينهما، وتركز الشراكة الدفاعية بين البلدين على بناء ووجود القدرات العسكرية البحرية، والتعاون لتطوير القدرات الدفاعية وتبادل المعلومات وتمكين التعاون الأمني والاستخباراتي. وتساهم نيوزيلندا بقوة في عمليات التحالف الدولي في أفغانستان والعراق. وبالإضافة إلى دورها العالمي، تلعب نيوزيلندا دورًا هامًا كحجر زاوية ودولة قائدة في تعزيز أمن واستقرار المنطقة، ويمكنها بناء القدرات وتطويرها، والاستجابة للأزمات والأوضاع الطارئة في منطقة المحيط الهادئ.

في عام 2018، أعلنت نيوزيلندا عن استراتيجيتها "إعادة التوجه نحو المحيط الهادئ" التي تهدف لخلق مرونة أكبر في الاستجابة للتهديدات، من خلال تكثيف التعاون والعمل الجماعي مع الدول الجزرية وغيرها من الدول الحليفة في منطقة المحيط الهادئ، وهو ما يتجاوب مع جهود وزارة الدفاع الأمريكية في منطقة المحيط الهندي والهادئ.

ويتسم التداخل بين الاستراتيجيتين الأمريكية والنيوزيلندية بالمؤازرة والتوازي في الأهداف بما يساهم في تقاسم الجهود، وتقنين استخدام الموارد، والاستجابة للحاجة الملحة لبناء مزيد من القدرات والقواعد والبنية التحتية العسكرية في المنطقة وهو ما يهدف له البلدان.

منغوليا: منذ تأسيس التعاون الدفاعي الثنائي الرسمي في عام 1996، والدفاع بين الولايات المتحدة ومنغوليا متطور بشكل ملحوظ. وتعتبر منغوليا الولايات المتحدة أهم شريك عسكري لها، وتقوم الشراكة بين البلدين على القيم والمصالح الاستراتيجية المشتركة، مثل تعزيز الحرية والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي وحقوق الإنسان. وتساهم منغوليا في قوات حفظ السلام في إفريقيا، كما شاركت قواتها في أفغانستان، وبالإضافة لذلك تواصل منغوليا فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي التي أقرت بالإجماع على كوريا الشمالية ردًا على برنامجها النووي وبرنامجها للصواريخ الباليستية.

تستمر الولايات المتحدة في دعم منغوليا للحفاظ وتطوير جيشها ليكون جيشًا حديثًا ومحترفًا ومستدامًا، ورفع قدراته على العمل كشريك في عمليات حفظ السلام. كما تساعد الولايات المتحدة منغوليا في رفع قدراتها لمجابهة القضايا والتحديات المحلية أو الإقليمية. وتتشارك الولايات المتحدة ومنغوليا في الرؤى حول ضرورة الإبقاء على منطقة المحيط الهندي والهادئ منطقة مفتوحة وحرة.

التوسّع في الشراكات بمنطقة المحيط الهندي:

تتشارك الولايات المتحدة والهند الرؤى حول أهمية منطقة المحيط الهندي، وتوليان أولوية لها نظرًا لأهميتها للتجارة العالمية؛ إذ يعد المحيط الهندي حلقة وصل في مسارات التجارة العالمية، وتمر به سنويًا 90 ألف سفينة تجارية، إضافة إلى ثلثي تجارة النفط العالمية.

الولايات المتحدة باستراتيجيتها "التوجه شرقًا" تستمر في تطوير استثماراتها في مجالات الأمن والاقتصاد، بهدف تأمين منطقة المحيط الهندي والهادئ كمنطقة حرة ومفتوحة. وفي حين أن المنطقة تُعد موطنًا لأسرع الاقتصاديات نموًا في العالم، وتوفر فرصًا غير مسبوقة؛ إلا أنها تواجه تحديات أمنية عدة. ولمجابهة هذه التحديات تسعى الولايات المتحدة لتعزيز وتوسيع الاشتراكات، وبالأخص الأمنية، مع كل من الهند وسيريلانكا، والمالديف، وبنجلاديش، ونيبال، بهدف تعزيز الاستجابة للتحديات الإقليمية المشتركة.

الهند:

تحتفظ الولايات المتحدة والهند بشراكة استراتيجية واسعة، مدعومة بالتشارك في المصالح والقيم الديمقراطية والعلاقات القوية بين البلدين. الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند تعززت بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، استنادًا إلى التقارب الاستراتيجي في المصالح، وتعمل الولايات المتحدة والهند على استمرار استخدام العلاقة في تعميق بناء الشراكات داخل وخارج المحيطين الهندي والهادئ. في يونيو 2016، اعتبرت الولاياتُ المتحدة الهندَ شريكًا عسكريًا رئيسيًا لها، وهو وضع مميز يهدف لرفع الشراكة الدفاعية بين البلدين، كما

ساهم الحوار الوزاري المستمر بين البلدين في الترويج للرؤية المشتركة لمنطقة محيط هندي هادئ مفتوحة وحرة أمام الجميع.

الولايات المتحدة تواصل تقديم المبادرات مع الهند لتمكين التعاون، وتعزيز قابلية التشغيل البيني لديها في المنطقة، وإنشاء أساس قوي للتجارة والدفاع والتكنولوجيا والتعاون الصناعي والتعاون الأوسع على الابتكار الدفاعي. ويمثل اتفاق التوافق والأمن الموقّع في 2018 تطورًا كبيرًا في العسكرية بين البلدين، كما يسهل التشغيل البيني وتبادل المعلومات.

تستهدف وزارة الدفاع الأمريكية والهندية زيادة نطاق وتعقيد وتواتر التدريبات العسكرية المشتركة، كما يُواصل البلدان التعاون في مجال الأمن البحري، ومكافحة القرصنة، ومكافحة الإرهاب، وغيرها من المجالات. ومع توسع المصالح والتعاون الأمني بين البلدين نمت التجارة والاستثمار المشترك في التكنولوجيا الدفاعية والقدرات العسكرية لتصل إلى 16 مليار دولار منذ عام 2008. وتعمل الدولتان على زيادة التعاون في تكنولوجيا الدفاع وبناء الشراكات الصناعية والعسكرية، وتحديد الفرص للتنمية المشتركة والإنتاج المشترك للنظم الدفاعية وتحديث القوة العسكرية[6].

سيريلانكا:

منذ عام 2015، عززت وزارة الدفاع الأمريكية علاقتها مع سريلانكا، وزادت من الانخراط العسكري معها بشكل ملحوظ، ولا سيما مع البحرية السريلانكية. وفي عام 2017، وصلت حاملة الطائرات الأمريكية USS NIMITZ إلى سريلانكا، وهو أول وصول للقوات الأمريكية منذ 30 سنة. كما تَشَارَكَ جيش البلدين في تدريب عسكري باسم "قراط" عام 2019، وهو تدريب عسكري كان الهدف منه زيادة التعاون والتفاهم بين قوات البلدين، ورفع جاهزية القوات السيريلانكية بهدف دعم أمن منطقة المحيط الهندي وزيادة قدرة القوات على الاستجابة الفورية.

المالديف:

بعد التحول الديمقراطي الأخير في جزر المالديف، بدأت الولايات المتحدة في استكشاف سبل توسيع التعاون الأمني، مع التركيز بوجه خاص على بناء القدرات. ويركز التعاون الأمريكي لبناء القدرات للقوات المالديفية على: أولًا الوعي بالمجال البحري (MDA) لتمكين القوات المالديفية من القدرة على المراقبة والاستطلاع، وتسيير دوريات في منطقتها البحرية السيادية، والمساهمة في الجهود الإقليمية لحماية المياه الدولية والإبقاء على منطقة المحيط الهندي منطقة حرة ومفتوحة. وثانيًا رفع قدرة القوات المحلية على مكافحة الإرهاب. وقد أقرت الولايات المتحدة مبلغ دعم عسكري إضافي قدره 7 ملايين دولار في السنة المالية لتحقيق هذه الأهداف.

بنجلاديش:

تتمتع الولايات المتحدة بعلاقات عسكرية قوية مع بنجلاديش، وهي شريك مهم

للاستقرار والأمن في المنطقة، ويركز التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وبنجلاديش على المجالات الرئيسية، مثل: الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحدود. وتعتبر المحادثات المستمرة بين قيادة منطقة المحيط الهندي والهادئ وبنجلاديش هي الأساس الذي يُشكل العلاقة العسكرية بين البلدين. وبالإضافة إلى ما سبق فإن الزيادة في برامج التدريب والتعليم للعسكريين، وكذلك إدراج بنجلاديش في مبادرة الأمن البحري، يؤكد ليس فقط على القيمة التي تضعها الولايات المتحدة على شراكتها الدفاعية مع بنجلاديش، ولكن أيضًا مساهمات دكا نحو الاستقرار الإقليمي من خلال دعم التمسك بالقواعد القائمة على النظام الدولي في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي.

نيبال:

تسعى الولايات المتحدة لتعزيز علاقاتها العسكرية وتوسيع الشراكة الدفاعية مع نيبال، وترتكز الشراكة الدفاعية بين البلدين على مهام حفظ السلام، ورفع قدرات القوات البرية ومكافحة الإرهاب. في يونيو 2018، وصلت الشراكة الدفاعية بين البلدين إلى مستوى عالٍ بعد محادثات بينهما بهدف إنشاء الجيش الأمريكي لقيادة المحيط الهادئ، وهي المحادثات العسكرية الأكبر والأكثر أهمية في تاريخ التعاون العسكري بين البلدين. كما شهدت السنتان الماضيتان العديدَ من اللقاءات رفيعة المستوى بين قيادات USINDOPACOM والقادة في نيبال بهدف تعزيز العلاقات الدفاعية الأمريكية في جنوب شرق آسيا.

توسيع الشراكات في جنوب شرق آسيا:

لتنفيذ أهداف استراتيجية الدفاع الأمريكية في المحيط الهادئ الهندي، تعطي الولايات المتحدة أولوية للتوسع في علاقات جديدة مع فيتنام وإندونيسيا وماليزيا باعتبارهم لاعبين أساسيين في منطقة "آسيان" التي تُعتبر مهمة لضمان الأمن والاستقرار والازدهار في منطقة المحيط الهندي والهادئ. وتمثل هذه الدول المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في المنطقة، كما أنها تقع في مواقع استراتيجية على الممرات البحرية الرئيسية في المحيط الهندي والهادئ، وهو ما يبرز أهمية هذه الدول للولايات المتحدة في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار، وكذلك النمو الاقتصادي في منطقة المحيط الهندي والهادئ.

فيتنام:

تقوم الولايات المتحدة ببناء شراكة استراتيجية مع فيتنام تقوم على المصالح والمبادئ المشتركة، بما في ذلك حرية الملاحة واحترام النظام العالمي والاعتراف بالسيادة الوطنية لفيتنام. وقد نمت العلاقة الدفاعية بين الولايات المتحدة وفيتنام بشكل كبير على مدى السنوات القليلة الماضية، وقد تُوجت بالزيارة التاريخية لحاملة طائرات الأمريكية لأول مرة منذ حرب فيتنام في مارس 2018. كما تعمل الإدارة الأمريكية على تحسين القدرات الدفاعية لفيتنام من خلال

تقديم المساعدة الأمنية، بما في ذلك توفير الطائرات دون طيار وطائرات التدريب "تي -6"، إضافة إلى خدمات خفر السواحل الأمريكي، وقوارب عسكرية صغيرة ومرافق للتدريب والصيانة اللازمة. كما يُشارك الجيش الأمريكي في العديد من التبادلات والأنشطة التدريبية السنوية لتعزيز العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى التعاون والتشغيل البيني مع جيش فيتنام الشعبي والقوات الجوية والبحرية وخفر السواحل، وتهدف الولايات المتحدة لتعزيز فرص الانتشار المستقبلية.

إندونيسيا:

تتشارك الولايات المتحدة وإندونيسيا في الكثير من المصالح الاستراتيجية، كما تدعم الولايات المتحدة الرؤية الإندونيسية في أن تصبح "نقطة ارتكاز للخطوط البحرية العالمية"، وترتكز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين على عدة مجالات، أهمها: التعاون الدفاعي الأمن البحري والتوعية بالمجال، والمشتريات الدفاعية، والبحث والتطوير، وعمليات حفظ السلام والتدريب، وإضفاء الطابع الاحترافي على القوات الإندونيسية ومواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والقرصنة. وتُجري الولايات المتحدة وإندونيسيا برامج تدريبية تُعزز القدرة والتشغيل البيني على أساس منصات مشتركة مثل مقاتلات F-16 وطائرات أباتشي. وتشمل الأنشطة الدفاعية الثنائية بين البلدين أكثر من 200 اشتباك وتدريب عسكري ثنائي في السنة، والعديد من تدريبات المناورة.

وتُعتبر إندونيسيا هي الدولة الأكثر استفادة من برامج التدريب والتعليم العسكري في منطقة المحيط الهندي والهادئ والتي تستخدم لصقل مهارات القوات وتعزيز الاحترافية لديها. ويشتمل التعاون بين البلدين كذلك على تطوير الصناعات الدفاعية المشتركة، الأمر الذي من شأنه أن يوسع مجالات التنسيق المستقبلي في مجالات نقل التكنولوجيا والبحوث التعاونية العسكرية والتعاون الصناعي والدعم اللوجستي.

ماليزيا:

تعتبر ماليزيا لاعبًا رئيسيًا في جنوب شرق آسيا، وتستثمر الولايات المتحدة في تعزيز الأمن والتعاون الدفاعي معها. ولماليزيا أهمية إقليمية كبيرة للولايات المتحدة، فهي دولة متقدمة تكنولوجيًا ذات اقتصاد كبير، ولديها القدرة العسكرية مما يجعلها شريكًا هامًا في ضمان السلام والأمن والازدهار في جنوب شرق آسيا، وقد أثبتت ماليزيا قدراتها سابقًا على لعب دور رئيسي في ضمان الأمن الإقليمي. وضمن إطار التعاون العسكري المشترك تقوم القوات الأمريكية ونظيرتها الماليزية بالانخراط سنويًا في 100 عمل عسكري مشترك ما بين التدريب وتبادل الشراكات وتحسين الأمن والملاحة البحرية؛ الأمر الذي يساعد الولايات المتحدة في تعزيز قدراتها على التشغيل البيني في المنطقة. وتعد ماليزيا شريكًا هامًا وحاسمًا للولايات المتحدة في منطقة المحيط الهندي والهادئ. وهو ما يبرر تصاعد مستوى الشراكة بين البلدين، حيث تلعب ماليزيا دورًا

هامًا في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا، لا سيما في مجالات الأمن البحري والتصدي للقرصنة والتطرف والإرهاب. وقد أظهرت القوات المسلحة الماليزية الاحتراف والقدرة والعزم على المساهمة في الأمن الإقليمي من خلال مشاركاتها في قوات حفظ السلام والبعثات الدولية للأمم المتحدة. وتعمل الولايات المتحدة على تعميق التعاون والشراكة مع ماليزيا للدفع بها كلاعب أساسي في معادلة الحفاظ على الأمن الإقليمي وحرية الملاحة في منطقة المحيط الهندي والهادئ.

ختامًا، ستتمسك الولايات المتحدة بالتزاماتها في المنطقة، وستعمل على الدفاع عن مصالحها ومصالح الحلفاء والشركاء. وفي الوقت نفسه المحافظة على تقاسم المسئوليات مع الحلفاء من خلال توفير الموارد الدفاعية بما فيه الكفاية للدول الحليفة لضمان الردع، والتعاون في بناء قدرات الشركاء في المنطقة، ودعم النظام الدولي القائم على القواعد (أي الطيران والإبحار والتشغيل لدعم القوانين والأعراف الدولية)، بالإضافة إلى توفير إمكانية الوصول اللازم للاستجابة للطوارئ والمرونة، وتعزيز تبادل المعلومات، وتعزيز المشاركة بنشاط في المبادرات التي تقودها المنطقة لدعم منطقة محيط هندي هادئ حرة ومفتوحة.

المصادر

1. تقرير وزارة الدفاع الأمريكية .. استراتيجية منطقة المحيط الهندي والهادئ 2019 /https://media.defense.gov/2019/ Jul/01/2002152311/-1/-1/1/DEPARTMENT-OF-DEFENSE-INDO-PACIFIC-STRATEGY-REPORT-2019.PDF النطاق الجغرافي ل USINDOPACOM
2. https://www.pacom.mil/About-USINDOPACOM/USPACOM-Area-of-Responsibility/
3. التقرير الاستراتيجي لوزارة الدفاع الأسترالية 2020 /https://www.globalsecurity.org/military/library/report/2020/ australia-2020-defence-strategic-update.pdf
4. https://media.defense.gov/2019/Jul/01/2002152311/-1/-1/1/DEPARTMENT-OF-DEFENSE-INDO-PACIFIC-STRATEGY-REPORT-2019.PDF
5. موقع وزارة الخارجية الأمريكية مجالات التعاون بين سنغافورة والولايات المتحدة -https://www.state.gov/u-s-security /cooperation-with-singapore
6. العلاقات العسكرية الأمريكية الهندية، مركز الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية. -https://www.csis.org/blogs/adapt advance-refreshed-agenda-us-india-relations/us-india-defense-ties-rebalancing-indo

مصادر أخرى:

انتشار القواعد الأمريكية في العالم /https://militarybases.com/overseas

https://www.pacom.mil/About-USINDOPACOM/History/

https://www.hoover.org/research/changing-balance-military-power-indo-pacific-region

الإتجاه الأمريكي
لإعادة هيكلة انتشارها العسكري العالمي

* مها علام

تعد الولايات المتحدة دولة في منطقة المحيط الهادئ، ولديها خمس ولايات ضمن نطاقها: هاواي، وكاليفورنيا، وواشنطن، وأوريجون، وألاسكا. لذا، فإنه ليس من المستغرب أن تضع الولايات المتحدة هذه المنطقة ضمن أولويات سياستها الخارجية. إلا أن اهتمامًا بهذه المنطقة قد شهد قدرًا من التفاوت والتغيير على مدار سنوات.

لكنها ظلّت -بقدرٍ ما- ضمن نطاق الأولويات، وقد انعكس ذلك في عدد من الوثائق المختلفة الصادرة عن الإدارات المتتابعة. اعتمدت واشنطن لسنوات على مصطلح (آسيا والمحيط الهادئ) في سياستها الموجهة نحو الشرق، لكنها اتجهت إلى تبني مصطلح (منطقة المحيطين الهندي – والهادئ) مؤخرًا، إذ يبدو أنها فضلت أن تركز على نطاق أضيق في آسيا حتى تستطيع تكثيف جهودها تجاهه، خاصة مع تزايد وتعقد المشكلات التي تواجهها -أي واشنطن- في الآونة الأخيرة، والتي دفعت عددًا من المحللين السياسيين إلى اعتبار القرن الأمريكي على وشك الأفول، إيذانًا ببدء القرن الآسيوي.

تتداول الشركات الأمريكية في آسيا منذ القرن الثامن عشر، وتعمل من خلال تواجدها في الممرات البحرية الحيوية في المحيطين الهندي والهادئ على تأمينها وضمان حريتها، بطريقة تدعم التجارة العالمية. كانت الولايات المتحدة هي القوة البحرية والجوية المهيمنة في آسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وقد اعتمدت على شبكة من التحالفات والترتيبات مع الحلفاء والشركاء في المحيطين الهندي والهادئ لدعم قواتها الموجودة في المنطقة. وقد اختلفت أهداف التوجه الأمريكي لآسيا على مدار السنوات.

جاءت البداية إبان الحرب العالمية الثانية بالتركيز على مواجهة التهديد الياباني، ثم اتجهت أهداف واشنطن صوب تحجيم التمدد الشيوعي السوفيتي. وفي أعقاب انتهاء الحرب الباردة بدأ التركيز نحو التهديدات النابعة من الصين وكوريا الشمالية. عطفًا على ما سبق، تمثل الفرص الهائلة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية التي تتمتع بها القارة الآسيوية عنصر جذب للقوى الدولية، ومنها الولايات المتحدة بوصفها القطب الرئيسي في النظام الدولي.

أدركت واشنطن مبكرًا أن وجودها القوي والفعال في آسيا ومنطقة الهادئ يتطلب بناء شبكة من

* باحثة بوحدة الدراسات الأمريكية بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

الحلفاء والشركاء عبر علاقات سياسية وعسكرية وأمنية وطيدة تمكنها من الحفاظ على موضع قدم مستمر عبر القواعد العسكرية. لذا، اتجهت لمواجهة التهديد الياباني إبان الحرب العالمية الثانية عبر استخدام الأداة العسكرية بضربها بقنبلتين نوويتين. ومع اتجاه وتيرة الحرب الباردة نحو الاشتداد سارعت واشنطن لعقد عدد من الاتفاقات العسكرية مع دول المنطقة. ومع تزايد التهديدات المرتبطة بالصعود الصيني سارعت إلى تدشين التحالف الثلاثي المعروف "أوكوس" مع بريطانيا وأستراليا؛ ومن المرجح أن تتجه نحو مزيد من العسكرة في منطقة (الهندي – الهادئ)، من أجل ردع ومحاصرة وتطويق الصين.

التوجّه صوب منطقة الهندي الهادئ.. الروابط والأهداف

اعتمدت الولايات المتحدة لعقود على مصطلح (آسيا والمحيط الهادئ) في سياستها الموجهة نحو الشرق، لكن "المعجم الاستراتيجي" قد شهد تغيرًا خلال عهد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، وبات المصطلح المستخدم (منطقة المحيطين الهندي والهادئ Indo-Pacific Region)؛ وهو المصطلح ذاته الذي استمرت في استخدامه إدارة الرئيس الأمريكي الحالي "جو بايدن"، بما يتماشى مع استجابة السياسة الخارجية الأمريكية لتأثير الصين المتزايد[1].

تتألف منطقة المحيطين الهندي والهادئ مما يقرب من ستة وثلاثين دولة (قارية وأرخبيلية وشبه جزيرة)، وعشرات الآلاف من الجزر المأهولة، ويتجاوز عدد سكانها ثلاثة مليارات نسمة، وتضم أكبر دولتين من حيث عدد السكان (الصين والهند). وتستأثر بأكثر من 40 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي، وتضم اقتصادات رائدة مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ولديها أيضًا بعض أكبر القوات العسكرية وأكثرها تطورًا في العالم، بما في ذلك القوات العسكرية للصين وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والهند واليابان. وتمتلك كذلك ممرات مائية استراتيجية، مثل مضيق ملقا وسوندا، حيث عبور 70 في المائة من التجارة العالمية[2].

وتُعد الولايات المتحدة دولة في منطقة المحيط الهادئ، ولديها خمس ولايات ضمن نطاقها: هاواي وكاليفورنيا وواشنطن وأوريجون وألاسكا؛ بالإضافة إلى أراضي المحيط الهادئ على جانبي الخط الدولي، التي تشمل: جوام Guam، وساموا الأمريكية American Samoa، وجزيرة ويك Wake Island، وكومنولث جزر ماريانا الشمالية (CNMI). وتتداول الشركات الأمريكية في آسيا منذ القرن الثامن عشر، وتعمل من خلال تواجدها في الممرات البحرية الحيوية في المحيطين الهندي والهادئ على تأمينها وضمان حريتها، بطريقة تدعم التجارة العالمية. وتبلغ قيمة التجارة السنوية بين الولايات المتحدة وتلك المنطقة حوالي 2.3 تريليون دولار، بجانب استثمار أمريكي مباشر في المنطقة يبلغ 1.3 تريليون دولار، أي أكثر من الصين واليابان وكوريا الجنوبية مجتمعة[3].

وقد اعتبرت بعض التحليلات أن الولايات المتحدة لم تكن لديها استراتيجية كبرى قبل الحرب العالمية الثانية، ناهيك عن استراتيجية موجهة لآسيا؛ ومن أبرز هذه التحليلات الانتقاد الذي عبر عنه "والتر ليبمان" بسبب الافتقار إلى وجود استراتيجية كبرى للولايات المتحدة قبل الحرب وأثناءها[4]. أما فيما يتعلق بمسألة تحديد أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فقد اعتمد "نيكولاس سبيكمان" (أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ييل) في تحليله على الدمج بين العوامل الاقتصادية والديموغرافية والعسكرية، وخلُص إلى أن أمن الولايات المتحدة يعتمد على توازن قوى ملائم في أوروبا والشرق الأقصى. لافتًا إلى أن من يحكم أوراسيا يستطيع أن يتحكم في مصائر العالم. واستطاع أن يتنبأ في بداية حقبة الأربعينيات بالمنافسة الجارية بين واشنطن وبكين حاليًا، مؤكدًا أن العوامل الجيوسياسية ستؤدي إلى تغيير في نمط علاقة كل من اليابان والصين مع الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب. إذ ذكر أن الصين "ستكون قوة قارية ذات أبعاد ضخمة تتحكم في جزء كبير من الساحل"، بطريقة تقود الوجود الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ثم أعلن في أعقاب ذلك بشكل لا لبس فيه أن الصين ستكون القوة المهيمنة في الشرق الأقصى؛ داعيًا واشنطن إلى إنشاء قواعد عسكرية في اليابان والفلبين وأماكن أخرى في آسيا. وجادل بأن الميزة الجغرافية لأمريكا المتمثلة في كونها محمية بواسطة محيطين كبيرين لن تكون إيجابية إذا سيطر على أوروبا وآسيا دول عدوانية، الأمر الذي ربما يقدم بعض التفسيرات بشأن التوسع في التواجد العسكري الأمريكي في الخارج في أعقاب الحرب العالمية الثانية[5].

ويبدو أن هذه الأطروحات الفكرية ومثيلتها قد أدت إلى تحول في الفكر الاستراتيجي ألقى بظلاله على التحركات الأمريكية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وطول فترة الحرب الباردة. وقد انعكست الملامح الأولى لهذا التحول في التركيز على مواجهة التهديد الياباني، واعتمدت واشنطن في سبيل ذلك على استراتيجية ذات ركيزتين، هما: الوجود العسكري الدائم في آسيا، ودمقرطة اليابان. ثم أدى اندلاع الحرب الكورية في يونيو 1950 إلى جعل احتواء الشيوعية المدعومة من الاتحاد السوفيتي ضمن ركائز الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، وارتبط بها التوجه لإنشاء نظام تحالفات دفاعية على مستوى المنطقة لمواجهة التمدد الشيوعي[6].

بين عامي 1951 و1960، وقعت واشنطن سلسلة من المعاهدات الأمنية، في محاولة لإنشاء شبكة من الاتفاقيات متعددة الأطراف على نمط مماثل لتلك الموجودة في أوروبا، مثل: توقيع معاهدة الدفاع المتبادل بين الفلبين والولايات المتحدة في أغسطس 1951[7]، والمعاهدة الأمنية مع أستراليا ونيوزيلندا في سبتمبر 1951[8] ، ومعاهدة الدفاع المتبادل بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا 1953[9]، ومنظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO) في عام 1954[10]، والتحالف الدفاعي التايلاندي الأمريكي 1954[11]، ومعاهدة التعاون والأمن المتبادلين بين اليابان والولايات المتحدة 1960[12]. وعلى الرغم من القلق الأمريكي إزاء التمدد الشيوعي في الدول الآسيوية؛ إلا أن واشنطن لم تواجه تحديًا كبيرًا في البحار أو الممرات أو غيرها[13].

ومع موجة الانطلاق الاقتصادي لآسيا خلال الستينيات والسبعينيات، التي ضمت اليابان والنمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وهونج كونج، وتايوان)، برزت أهمية العنصر الاقتصادي في سياسة واشنطن تجاه آسيا؛ إذ بات الاقتصاد الأمريكي أكثر ارتباطًا بآسيا، الأمر الذي أرسل تأكيدًا جديدًا بضرورة ضمان حرية الملاحة وحماية الممرات الحيوية للنقل البحري. وبالتوازي مع ذلك، أدركت واشنطن أهمية الاستقرار الشامل في آسيا حتى لا تتعرض اقتصادات الحلفاء الرئيسيين، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، للتهديد لأسباب تتعلق بعدوان خارجي أو اضطرابات داخلية. بمعنى أوضح، ساهم الامتزاج بين المصالح الجيواقتصادية والمصالح الجيوسياسية والأمنية في صعود آسيا خلال العقود الأخيرة من الحرب الباردة[14].

استطاعت زيارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" إلى الصين خلال عام 1972، إنهاء الصدام الصيني الأمريكي الذي استمر عقدين من الزمن، واتجهت العلاقات بينهما صوب "التحالف الضمني"، وفقًا للتوصيف الذي أطلقه "هنري كيسنجر" حينذاك. وتمكن البلدان من التعاون في عدد من المجالات (مثل مفاوضات إنهاء الصراع في كمبوديا في عام 1991). وبشكل عام،

حملت سياسة واشنطن تجاه بكين خلال الحرب الباردة مزيجًا من المناورات الجيوسياسية ضد الاتحاد السوفيتي، والتطلعات لاستفادة الاقتصاد الأمريكي من السوق الصيني الهائل. فقد ركزت واشنطن على دمج الصين في الاقتصاد العالمي؛ بداية من تطبيع العلاقات بين البلدين في عام 1978، ثم انضمام بكين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001؛ بالإضافة إلى التبادلات الرسمية رفيعة المستوى مثل الحوار الاستراتيجي والاقتصادي. إذ يبدو أن واشنطن كانت على قناعة بأن تحرير الاقتصاد سيجلب الصين إلى شراكة أكبر مع واشنطن والعالم الحر، وكذا انطلاقًا من بعض الافتراضات التي تقوم على الربط بين الاقتصاد الحر وتحول النظم السياسية باتجاه الليبرالية[15].

وتزامنًا مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانفجار الفقاعة الاقتصادية الآسيوية، بدأت بكين صعودها غير المسبوق على الساحة الدولية، وتبلورت محاولات من قبل إدارتي "بيل كلينتون" و"جورج بوش" الابن للتوصل إلى استراتيجية كبرى جديدة لواشنطن. أكدت كلتا الإدارتين على اللحظة الفريدة أحادية القطب التي جعلت الولايات المتحدة على رأس النظام الدولي، لكنهما لم تتجها إلى بلورة مركزية الساحة الآسيوية. ومع نهاية حقبة الرئيس "كلينتون"، بدأت التوترات تطفو على سطح العلاقات الصينية الأمريكية[16]. ونظرًا لأهمية الوجود العسكري الأمريكي في آسيا، أطلقت وزارة الدفاع الأمريكية في عام 1995 "الاستراتيجية الأمنية لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ"، التي مثلت أول استراتيجية منشورة رسميًا للحكومة الأمريكية تجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وشددت على أن مسألة نشر القوات الأمريكية في آسيا، المتمركزة في المقام الأول في كوريا الجنوبية واليابان، ضمنت استقرارًا إقليميًا واسعًا، وساعدت في ردع العدوان ضد الحلفاء، وساهمت كذلك في التقدم السياسي والاقتصادي الهائل الذي حققته دول المنطقة. مشيرة إلى أن تقاسم الأعباء مع الحلفاء والشركاء الإقليميين لا يعد بديلًا عن القيادة الأمريكية أو الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. إجمالًا، تبنت الاستراتيجية منظورًا متوازنًا تجاه آسيا، وبلورت الأهداف الرئيسية لواشنطن وفي مقدمتها تعزيز الأمن وتدابير الأمن التعاونية، وفتح الأسواق وتحفيز النمو الاقتصادي العالمي، وتعزيز الديمقراطية. معتبرة أن تحقيق هذه الأهداف يتم عبر التركيز على الشراكات والتحالفات طويلة الأمد، والحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وتشجيع دمج الصين في المجتمع الدولي[17].

وقد شهدت الاستراتيجية الأمريكية موجة جديدة من التحول كاستجابة لصعود الصين، وتزايد التهديد الكوري الشمالي، كما مثلت "تايوان" قضية مهمة على أجندة واشنطن منذ الانتخابات الرئاسية عام 1996، التي نجح خلالها الرئيس "لي تنج هوي"، الذي بدا أن لديه ميولًا انفصالية. وفي محاولة لترهيب الناخبين التايوانيين، أطلقت بكين صواريخ باليستية قبالة تايوان، الأمر الذي قابلته إدارة "كلينتون" بإرسال مجموعتين قتاليتين من حاملات الطائرات الأمريكية إلى مضيق تايوان. لذا، اتجهت بكين في أعقاب ذلك إلى تصميم التعزيزات البحرية لمواجهة نقاط القوة الأمريكية في المياه، كما عملت على تطوير مجموعة من

القدرات لاستهداف القوات الأمريكية المتفوقة نوعيًا في البحار الداخلية لآسيا وغرب المحيط الهادئ. وعلى الجانب الآخر، وقعت الأزمة النووية الكورية الشمالية الأولى، مما أثار شبح الضربات العسكرية الأمريكية على شبه الجزيرة الكورية، وحفّز المفاوضات الدبلوماسية التي أدت إلى ما يُسمى بإطار العمل المتفق عليه لوقف برنامج التطوير النووي لبيونج يانج[18].

وعلى الرغم من أن الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر قد استحوذت على اهتمام وتركيز كبيرين من إدارة "بوش"؛ إلا أن نمو الصين المتسارع، والتلاعب الكوري الشمالي بإطار العمل المتفق عليه، وانفراج العلاقات بين واشنطن ونيودلهي؛ دفع واشنطن إلى التركيز -إلى حد كبير- على منطقة المحيطين الهندي والهادئ. كان من الأمور البارزة في هذا المضمار إنشاء الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين كبار المسئولين في واشنطن وبكين، وهي محاولة اعتبرها -حينذاك- بعض المحللين والمراقبين نواة لتشكيل "G-2"، أو قاعدة لتدشين نوعٍ من الهيمنة المشتركة، لتسوية القضايا العالمية الكبرى. أما بالنسبة لكوريا الشمالية، فقد بادرت إدارة "بوش" بآلية "المحادثات السداسية" كنهج دبلوماسي متعدد الأطراف للتعاطي مع الملف النووي الكوري[19] .

أطلقت إدارةُ "بوش" استراتيجيتين للأمن القومي The National Security Strategy of the United States of America، الأولى في سبتمبر 2002[20] ، والثانية في مارس 2006[21] ، لتعبرا عن أولوياتها، وترسما أطر تحركاتها، لذا فإن مراجعتهما قد توضح الوزن النسبي الذي وضعته إدارة "بوش" لآسيا بشكل عام ومنطقة الهندي – الهادئ بشكل خاص. لا يبدو أن هناك اختلافًا جذريًا بين الاستراتيجيتين، فبداية كانت مسألة الأحادية القطبية ذات تأثير مباشر على مضمونها، إذ استندت على نزعة أمريكية دولية واضحة، وتركزت الأولى على 3 أهداف رئيسية تعكس القيم الأمريكية: الحرية السياسية والاقتصادية، والعلاقات السلمية مع الدول الأخرى، واحترام كرامة الإنسان. وكنتيجة لأحداث 11 سبتمبر جاءت "الحرب على الإرهاب" على رأس أولويات الاستراتيجيتين، معتبرة أن "العدو ليس نظامًا سياسيًا بعينه، أو شخصًا أو دينًا أو عقيدة، إنما العدو هو الإرهاب، أي العنف المتعمد بدوافع سياسية الذي يُرتكب ضد الأبرياء". ومن الملامح البارزة للاستراتيجية، أنها عبرت عن قلق واشنطن من "التجديد المحتمل للأنماط القديمة لمنافسة القوى العظمى، سيما التي تشهد تحولًا داخليًا، وأهمها روسيا والهند والصين".

ولفتت الوثيقة إلى أن واشنطن تعتبر علاقاتها مع بكين جزءًا مهمًا من استراتيجيتها لتعزيز الاستقرار والازدهار بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، مشددة على أن التطور الديمقراطي في الصين أمر ضروري لتحقيق ذلك، موضحة أن واشنطن تسعى إلى إقامة علاقة بناءة مع الصين، وتتعاون معها في عدد من الملفات، بما في ذلك الحرب الحالية على الإرهاب، وتعزيز الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. إلا أنها أشارت -في المقابل- إلى مجالات الخلاف، مثل: قضية تايوان، وقضية حقوق الإنسان؛ غير أنها أكدت على أن واشنطن ستعمل على تضييق الخلافات حيثما وجدت، كما لن تسمح للخلافات بإعاقة التعاون. ومن النقاط البارزة التي شددت عليها الاستراتيجيتان

مسألة أهمية "الأداة العسكرية"، إذ نصت على أن "يُعد وجود القوات الأمريكية في الخارج أحد أهم رموز التزامات الولايات المتحدة تجاه الحلفاء والأصدقاء، من خلال استعدادها لاستخدام القوة للدفاع عن نفسها والدفاع عن الآخرين". معتبرة أن التعامل مع حالة عدم اليقين ومواجهة العديد من التحديات الأمنية، يتطلب من واشنطن مزيدًا من القواعد داخل وخارج أوروبا الغربية وشمال شرق آسيا، بالإضافة إلى ترتيبات وصول مؤقتة لنشر القوات الأمريكية لمسافات طويلة.

عطفًا على ما سبق، أطلقت إدارة "بوش" استراتيجية الدفاع الوطني[22] The National Defense Strategy of the United States of America، في مارس 2005، التي ركزت على اقتراب ليس فقط للتعامل مع التحديات القائمة، وإنما مع التحديات المستقبلية أيضًا من أجل احتوائها قبل أن تصبح خطيرة. وركزت مثلها مثل استراتيجية الأمن القومي على مسألة "الحرب على الإرهاب"، وركزت أيضًا على أهمية الأداة العسكرية لحماية واشنطن، وحلفائها، والعالم بأسره. وبالرغم من تركيزها على التهديدات المرتبطة بالإرهاب؛ إلا أنها شددت أيضًا على مسألة التهديد الناشئة عن الخصوم، سيما الخصوم المهتمين بتطوير التكنولوجيا التي تمكنهم من مواجهة القدرات الأمريكية في المجالات التشغيلية المختلفة، لافتة إلى حالة الانكشافية التي فرضتها التطورات التكنولوجية، والعمليات السيبرانية . الأمر الذي يعني أن تلك الاستراتيجية قد أدركت وبلورت مجالات التحرك الصيني التي تمثل تهديدًا للولايات المتحدة (المجالات التكنولوجية والسيبرانية). وارتباطًا بذلك، اعتبرت الاستراتيجية أن تحقيق مصالح واشنطن يتطلب التواجد العسكري في أربع ساحات رئيسية، هي: أوروبا، وشمال شرق آسيا، والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، والساحل الشرق لآسيا. أي إن الاستراتيجية قد رسمت خريطة واضحة لساحات التواجد العسكري الأمريكي الحيوية. الأمر الذي يعكس الإدراك الأمريكي -خلال ولاية "بوش"- بأهمية التواجد العسكري في منطقة الهندي – الهادئ.

وفي نهاية ولايته الثانية، أطلقت إدارة "بوش" استراتيجية جديدة للدفاع الوطني[23] The National Defense Strategy of the United States of America، في يونيو 2008، التي أكدت مجددًا على التهديدات الإرهابية المرتبطة بالأيديولوجيات العنيفة، إضافة إلى التهديدات المرتبطة بالدول المارقة التي تسعى لامتلاك أسلحة نووية، والدول التي تسعى لتقوية قدرتها العسكرية. إلا أن الملمح البارز في الاستراتيجية الجديدة هو التشديد على المخاطر المرتبطة بالصعود الصيني، وقدرة بكين على منافسة واشنطن، مؤكدة على ضرورة التحوط ضد التحديث العسكري المتزايد للصين. إذ ذكرت: "سنواصل الضغط على الصين لزيادة الشفافية في نفقات ميزانياتها الدفاعية واستراتيجياتها وخططها ونواياها، سنعمل مع العناصر الأخرى في الحكومة الأمريكية لتطوير استراتيجية شاملة لتشكيل خيارات للتعامل مع الصين". كما ذكرت أيضًا أن "الصين تعمل على تطوير تقنيات لتعطيل المزايا التقليدية لدى واشنطن، تشمل الأمثلة تطوير القدرات المضادة للأقمار الصناعية والحرب السيبرانية". لكنها -في الوقت ذاته- عبرت مجددًا عن دعمها للصعود السلمي للصين، مشيرةً إلى أن واشنطن تعتبر كلًا من بكين وموسكو شريكين مهمين للمستقبل، وتسعى لبناء علاقات تعاونية معهما. موضحة أن واشنطن ستطور استراتيجيات لثنيهما عن السلوك المزعزع للاستقرار. وشددت مجددًا على أهمية الأداة العسكرية لتحقيق الأمان والردع، إذ نصت "يجب أن تكون الإدارة في وضع يمكنها من هزيمة الأعداء باستخدام مزيج من القدرات.. يجب أن نحافظ على التفوق في قواتنا التقليدية" .

وشهدت الساحة الآسيوية -حينذاك- عددًا من المبادرات الهادفة لضمان استقرار القارة وتعزيز التعاون بين الحلفاء في آسيا، فقد تم تشكيل الحوار الأمني الرباعي "الكواد" لأول مرة عقب تسونامي مدمر شهدته المنطقة في عام 2004، وتم اعتماده رسميًا في عام 2007. إنه تجمع يحمل قدرًا من المرونة أكثر من كونه تحالفًا رسميًا. وأكدت اليابان في البداية على الهوية الديمقراطية لدوله الأربع، بينما بدت الهند أكثر راحة في التأكيد على التعاون الوظيفي، وكانت أستراليا مترددة بشأن خلق انطباع بأن المجموعة تمثل تحالفًا رسميًا. كان رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" من أشد المؤمنين بسلطة الرباعية لضمان "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة"[24]. وفي خطابه أمام البرلمان الهندي في أغسطس 2007، وجه "آبي" دعوة تقدمية تحت اسم منطقة هندي هادئ حرة ومفتوحة (“Free & Open Indo –Pacific “FOIP) من أجل "ربط ديناميكي" بين المحيطين الهندي والهادئ باعتبارهما "بحار الحرية والازدهار"[25].

وقد أخذ هذا المفهوم في التشكل في وقت تواجه فيه هذه المنطقة مصادر متعددة لعدم الاستقرار، مثل: الوضع في شبه الجزيرة الكورية، وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي، ومسألة تايوان. وحملت مبادرة "آبي" انتقادًا خفيًا وغير مباشر للأنشطة الصينية في بحر الصين الجنوبي. وفي الشهر الذي تلا خطاب "آبي"، أجرت قوى "الكواد" مناورات بحرية في خليج البنغال للتأكيد على القدرات المتأصلة بين الديمقراطيات الأربع؛ إلا أن هذه التحركات شهدت حالة من التراجع، إذ اجتمعت دول

"الكواد" مرة واحدة في عام 2007. في وقت لاحق من ذلك العام، تبدد مفهوم "الرباعي" وتراجعت مبادرة "FOIP" بعد استقالة "آبي" وانسحاب أستراليا من الترتيب الرباعي[26]. وبحلول نهاية ولاية "بوش" الثانية، كان التقدم ضئيلًا بالنسبة لتجمع "G 2"، وكانت بيونج يانج قد أعلنت عن أول تفجير نووي لها، الأمر الذي مثّل تحديًا لافتراضات الصعود السلمي لآسيا، وفرض تساؤلات بشأن التحركات المزمعة لواشنطن تجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

يمكن القول بشكل عام، إن التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ قد استدعى مجددًا أهمية مفهوم الجغرافيا السياسة (Geopolitics) في تفسير تحولات النظام الدولي، كونها تضم أكبر طبقة وسطى في العالم، وأضحت ساحة للتطور التكنولوجي والفرص الاقتصادية، كما أنها باتت -أي منطقة المحيطين الهندي والهادئ- محل تفاعلات/ تنافس (صيني – أمريكي)، فضلًا عن كونها مهد أكبر مشروع عالمي (طريق الحزام والطريق)، وتضم أكبر اتفاقية تجارة حرة موجودة في هذه المنطقة، التي انسحبت منها الولايات المتحدة، بينما قدمت الصين طلبًا للانضمام فيها.

سياسة "إعادة التوازن" لآسيا خلال فترة حكم "باراك أوباما":

شكل وصول الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلى سدة الحكم، تغيرًا جوهريًا في سياسة واشنطن، إذ شكلت إدارته رؤية جديدة لقيادة الولايات المتحدة للعالم، سيما بعد تدهور صورة واشنطن، في عهد الرئيس "بوش" الابن. تبنت بعض التحليلات افتراضًا مفاده أن الرئيس "أوباما" تولى منصبه ولديه قناعة بأن نجاح أو فشل الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين سيتحدد -إلى حد كبير- من خلال التطورات في آسيا والمحيطين الهندي والهادئ، انطلاقًا من إدراكه بكون التحدي الأمني الأساسي طويل الأمد الذي تواجهه واشنطن هو صعود بكين في هذه المنطقة، واتجاهها لتكون منافسًا إقليميًا وعالميًا للولايات المتحدة [27].

تشير بعض التحليلات إلى أنه لم يتم التعبير عن سياسة أمريكية واضحة وشاملة تجاه آسيا حتى وصول الرئيس "أوباما" لسدة الحكم، إذ أطلق مفهوم "المحور Pivot" وسياسة "إعادة التوازن Rebalance to Asia" إلى آسيا. طُرح المفهوم لأول مرة على يد وزيرة الخارجية آنذاك "هيلاري كلينتون" في مقال لها بعنوان "قرن أمريكا الباسيفيكي"، ثم تكرر هذا المفهوم على لسان الرئيس "أوباما"، وعدد من مسئولي الإدارة، مؤكدين أن الولايات المتحدة ستتبع نهجًا متعدد الجوانب يضم التشارك والدبلوماسية ومفاوضات التجارة الحرة لتعزيز مكانتها في آسيا[28].

قامت سياسة "إعادة التوازن" على تصور يشجع التعاون الصيني الأمريكي، والذي تجسد في قمة "سونيلاندز" 2013 بين الرئيس "أوباما" والزعيم الصيني "تشي جين بينج". إلا أن اتجاه واشنطن لتعزيز وجودها العسكري في آسيا، دفع بعض المحللين إلى التأكيد على سعي واشنطن لاحتواء الصين كقوة صاعدة. فعلى الرغم مما جسدته

قمة "سونيلاندز" كنموذج جديد للعلاقات بين واشنطن وبكين، إلا أن التوتر بينهما أصبح أكثر وضوحًا خلال الولاية الثانية لأوباما. حتى مع استمرار سعي إدارة "أوباما" إلى اتفاقيات دبلوماسية جديدة لإدارة مجالات الخلاف بينهما؛ إلا أن بعض الخلافات كالضغط على الصين بشأن التجسس الإلكتروني الذي ترعاه الدولة، واتجاه الصين لعرقلة حرية الملاحة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، أرسل رسالة مفادها أن العلاقات الأمريكية الصينية قد دخلت مرحلة جديدة عنوانها الخلاف[29].

خلال عامه الأول في السلطة، قام الرئيس "أوباما" بجولة في القارة الآسيوية شملت اليابان وسنغافورة والصين وكوريا الجنوبية. شارك خلالها في المنتدى الاقتصادي لآسيا-المحيط الهادئ (أبيك) في سنغافورة، والتقى بالقادة العشرة للدول الأعضاء في منظمة دول جنوب شرق آسيا (أسيان)، بمن فيهم رئيس الوزراء البورمي. وعقد خلالها لقاء مع الرئيس الصيني "هو جينتاو" في بكين. وقد علق البيت الأبيض على الزيارة بقوله، إن "أوباما" الذي شب في هاواي، وأمضى فترة من طفولته في إندونيسيا، ليس غريبًا عن المنطقة، ويشاطر الآسيويين نظرتهم إلى بعض المسائل. وذلك لدحض الصورة التي رسختها إدارة "بوش" الابن المتعلقة بحصر العلاقات الأمريكية الآسيوية في زاوية مكافحة الإرهاب[30].

خلال زيارته لأستراليا في نوفمبر 2011، أعلن الرئيس "أوباما" عن استراتيجية عسكرية عالمية أمريكية جديدة، تقضي بتحويل تركيز واشنطن من حروب الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب إلى منطقة آسيا الهادئ، بهدف مواجهة الصين الصاعدة. وركزت الزيارة على إرسال المزيد من القوات إلى شمال أستراليا بموجب اتفاقية عسكرية جديدة تقضي في نهاية المطاف بوجود 2500 جندي أمريكي في أستراليا. وعلى الرغم من أن الاتفاقية لا تشمل قاعدة أمريكية دائمة في أستراليا، لكنها ستشهد قدوم المزيد من القوات الأمريكية عبر أستراليا ما يجعل الوصول إلى منطقة بحر الصين الجنوبي أسهل من انطلاق القوات الأمريكية من قواعدها في اليابان وكوريا

الجنوبية. وستتمكن القوات الأمريكية في ميناء "داروين" من الاستجابة السريعة لأي مواقف طارئة في منطقة جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي[31].

وعلى النقيض من ذلك، ذكرت صحيفة "الشعب" الصينية، أن رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة "مارتن ديمبسي" أفاد خلال حديثه للصحفيين حول جولته الآسيوية التي جرت في يونيو 2012، بأن إعادة توازن الوجود العسكري الأمريكي تجاه منطقة آسيا - الباسفيك لا تهدف إلى احتواء الصين. مضيفًا أن واشنطن تسعى إلى المشاركة بدور في المنطقة بهدف تجنب وقوع مواجهة. مؤكدًا أن التعاون العسكري الأمريكي - الصيني "يمضي فعليًا على ما يرام"، مضيفًا أنه يأمل في أن يمضي بخطى "أسرع قليلًا"[32].

وفي سياقٍ موازٍ، فتحت عودة رئيس الوزراء الياباني "آبي" إلى منصبه في أواخر عام 2012، آفاقًا أرحب لتعزيز التحالف الأمريكي الياباني في مواجهة الصين، فقد زادت طوكيو من التزاماتها لدعم القوات الأمريكية المشاركة في العمليات العسكرية في شمال شرق آسيا، وواصلت تحديث قواتها، بما في ذلك شراء مقاتلات الشبح F-35. وبالإضافة إلى ذلك، عززت واشنطن تعاونها الأمني مع دول جنوب شرق آسيا، سيما التي لديها نزاعات إقليمية مستمرة مع الصين في بحر الصين الجنوبي. إذ سعت إدارة "أوباما" إلى توثيق العلاقات مع سنغافورة وماليزيا، لكن مسار العلاقات مع الفلبين قد تعثر في أعقاب فوز الرئيس "رودريجو دوتيرتي"[33]. كان العنصر البارز في سياسة "أوباما" تجاه آسيا هو التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة (الشراكة عبر المحيط الهادئ)، لكن إدارة "أوباما" لم تنجح في المصادقة على الاتفاقية من قبل مجلس الشيوخ قبل انتهاء فترة ولايته، ثم تبع ذلك انسحاب الرئيس المنتخب "دونالد ترامب" من الاتفاقية بعد أن انتقدها خلال حملته 2016[34].

وقد انعكس التحول في رؤية الإدارة الأمريكية تجاه آسيا في الوثائق الرئيسية التي أطلقتها الإدارة، سواء المتعلقة بالأمن القومي، أو تلك المتعلقة بالدفاع والعسكري. إذ أطلقت الإدارة استراتيجيتين للأمن القومي The National Security Strategy of the United States of America، الأولى في 2010[35]، والثانية في 2015[36]. تؤكد الأولى على تجديد القيادة الأمريكية لتعزيز مصالح واشنطن بشكل أكثر فعالية في القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال العمل الجماعي مع أصدقاء وحلفاء واشنطن في أوروبا وآسيا والأمريكتين والشرق الأوسط، مع العمل على بناء شراكات أعمق وأكثر فاعلية مع مراكز النفوذ الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الصين والهند وروسيا، بالإضافة إلى الدول ذات النفوذ المتزايد مثل البرازيل وجنوب إفريقيا وإندونيسيا. معتبرة أن التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والفلبين وتايلاند يمثل حجر الأساس للأمن في آسيا وأساس الازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. مؤكدة على تزايد أهمية اليابان وكوريا الجنوبية في معالجة القضايا الإقليمية والعالمية، وكذا في تجسيد وتعزيز القيم الديمقراطية المشتركة. كما ركزت أيضًا على الأهمية الاقتصادية لآسيا، إذ نصت على أن "النمو الاقتصادي الدراماتيكي في آسيا أدى إلى زيادة ارتباطها بالازدهار المستقبلي لأمريكا". معتبرة

أن المسار التعاوني، على عكس وثيقة الأمن القومي لإدارة "بوش" التي أكدت على أهمية الأداة العسكرية، هو السبيل لمعالجة القضايا، إذ نصت: "بعض العلاقات الثنائية -مثل العلاقات الأمريكية مع الصين والهند وروسيا- ستكون ضرورية لبناء تعاون أوسع في المجالات ذات الاهتمام المشترك". وبالوقت نفسه كررت التأكيد على ضرورة متابعة برنامج التحديث العسكري الصيني، لكنها ركزت على الحوار الاستراتيجي والاقتصادي كأداة لمعالجة مجموعة أوسع من القضايا، وتحسين التواصل بين الجيشين الأمريكي والصيني لتقليل انعدام الثقة. وقد ذكرت أن "العلاقة البراجماتية والفعالة بين واشنطن وبكين ضرورية لمواجهة التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين". لكنها اعتبرت -في الوقت ذاته- أن الشراكة الاستراتيجية بين واشنطن ونيودلهي تدعم مصالحهما المشتركة وقيمهما كأكبر ديمقراطيتين. لذا، يبدو أن استراتيجية إدارة "أوباما" تعتمد خيار "الانخراط الإيجابي الشامل" مع العالم؛ نظرًا لكون المشكلات باتت ذات طابع عالمي ولا يمكن لأية دولة أن تحلّها بمفردها.

وبشكل عام، يبدو أن الاستراتيجية الثانية قد حملت تركيزًا أكبر على آسيا، انطلاقًا من كون سياسة "إعادة التوازن" في آسيا ستؤدي إلى علاقات أعمق مع مجموعة أكثر تنوعًا من الحلفاء والشركاء. كما ركزت على اتفاقية (الشراكة عبر المحيط الهادئ)، معتبرة إياها تحمل فرصًا للتجارة والاستثمار عبر منطقة تمثل أكثر من 40 في المائة من التجارة العالمية. لافتة إلى استعداد واشنطن لتعزيز علاقاتها مع الهند، وكذلك الصين، لكنها شددت في الوقت ذاته على متابعة التحديث العسكري الصيني، والسلوك الصيني المزعزع للاستقرار في محيطها الاقليمي. وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، شددت على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية بيئة الأعمال الأمريكية والدفاع ضد السرقة الإلكترونية للأسرار التجارية، سيما التي تقوم بها بكين. وأكدت على أهمية تحالفات واشنطن، لافتة إلى محورية القيادة الأمريكية لتشكيل مسار المنطقة على المدى الطويل لتعزيز الاستقرار والأمن، وتسهيل التجارة من خلال نظام حر وشفاف، وضمان احترام الحقوق والحريات العالمية.

وقد لفتت "سوزان رايس"، مستشارة الأمن القومي الأمريكي، في خطاب ألقته بمعهد "بروكينجز" الأمريكي، وهي تطرح وثيقة استراتيجية الأمن القومي الثانية؛ إلى أن "أوباما" وجّه الدعوة إلى قادة الصين واليابان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا لزيارته في البيت الأبيض. واعتبرت صحيفة "نيويورك تايمز" دعوات "أوباما" بمثابة جزء من جهوده الرامية إلى "إعادة التوازن" في السياسة الخارجية لواشنطن، بحيث تركز بصورة أكبر على آسيا، بوصفها منطقة المستقبل، وألا تستهلك نفسها في الصراعات المشتعلة في أوروبا والشرق الأوسط[37].

وفي السياق ذاته، أطلقت إدارة "أوباما" استراتيجية الدفاع الوطني[38] The National Defense Strategy of the United States of America، عام 2012، تحت عنوان: "الحفاظ على القيادة العالمية للولايات المتحدة: أولويات الدفاع في القرن الحادي والعشرين"، التي قدمت تأكيدًا إضافيًا على أهمية تعميق الانخراط الأمريكي في آسيا والمحيط الهادئ. وخلال تقديمه

للاستراتيجية وَعَدَ الرئيس "أوباما" بالمحافظة على "التفوق العسكري" للولايات المتحدة في العالم، مع إعطاء الأولوية لآسيا وإنهاء العمليات البرية الطويلة[39]. وقد بلورت الاستراتيجية الارتباط الوثيق لمصالح واشنطن الاقتصادية والأمنية بالتطورات الجارية عبر القوس الممتد من غرب المحيط الهادئ وشرق آسيا إلى منطقة المحيط الهندي وجنوب آسيا، بطريقة تحمل مزيجًا من التحديات والفرص. ووفقًا لذلك، فقد شددت على أنه بينما يستمر الجيش الأمريكي في دعم الأمن على مستوى العالم، فإن واشنطن ستحتاج بالضرورة إلى "إعادة التوازن" نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وارتباطًا بذلك، اعتبرت الاستراتيجية أن تعزيز علاقاتها مع الشركاء الآسيويين يعد ركيزة أساسية، إذ نصت على: "تعتبر علاقاتنا مع الحلفاء الآسيويين والشركاء الرئيسيين ضرورية لاستقرار ونمو المنطقة في المستقبل". منوهة إلى أهمية الشراكة طويلة الأمد مع الهند بوصفها "مزود الأمن" في منطقة المحيط الهندي الأوسع، ومشددة على ضرورة ردع كوريا الشمالية. وعلى الجانب الآخر، ركزت على أهمية التواجد العسكري لمسألة حرية التجارة، إذ نصت على أن "الحفاظ على السلام والاستقرار والتدفق الحر للتجارة والنفوذ الأمريكي في هذه المنطقة الديناميكية سيعتمد جزئيًا على التوازن الأساسي للقدرة العسكرية والوجود طويل المدى". كما عكست بشكل واضح قلق واشنطن تجاه نمو القوة العسكرية للصين، وقدرتها على ضرب الاستقرار الاقليمي. وركزت أيضًا على التهديدات السيبرانية والعمليات غير المتكافئة، معتبرةً أن دولًا مثل الصين وإيران قد تعتمد على هذه الأدوات لمواجهة القدرات الأمريكية[40].

وتعطي هذه الاستراتيجية الأفضلية للسلاحين الجوي والبحري في مواجهة التحديات التي تفرضها إيران والصين، في مقابل التخلي عن عمليات التدخل العسكري الطويلة والمكلفة التي غلفت سنوات ما بعد 2001 كما في العراق وأفغانستان. ولفت "أوباما" إلى أن الاستقطاعات التي ستجري على ميزانية وزارة الدفاع لن تؤثر على الانخراط الأمريكي في آسيا والمحيط الهادئ. مشيرًا إلى أن الخفض العددي للجيش الأمريكي، لا يعني أنه سيكون قاصرًا في مواجهة التهديدات والمخاطر[41].

وارتباطًا بهذه الاستراتيجية، صرح "ليون بانيتا"، وزير الدفاع الأمريكي -آنذاك- في لقاء مع المكتب الصحفي التابع للبنتاجون بأن واشنطن تعتزم سحب لواءين عسكريين مقاتلين من أوروبا، في إطار التوجه صوب آسيا والمحيط الهادئ. ومن جانبها، سارعت بكين إلى توجيه انتقادات حادة للاستراتيجية الأمريكية على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية "ليو وايمين" بالقول إنها تستند إلى اتهامات لا أساس لها وغير موثوقة ضد الصين، إذ إن بناء القدرات العسكرية الصينية لا يمثل أي تهديد. مضيفًا أن كل دول آسيا والمحيط الهادئ تسعى للمحافظة على السلام والاستقرار والازدهار بالمنطقة[42]. وقالت صحيفة "جيش التحرير" اليومية الناطقة باسم القوات المسلحة الصينية في مقال للجنرال الصيني "لو يوان"، إن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تهدف إلى احتواء صعود الصين. كما دعت وزارة الدفاع الصينية واشنطن إلى "توخي الحذر في خطابها وتصرفاتها"[43].

كما أطلقت إدارة "أوباما" استراتيجيتين عسكريتين The National Military Strategy of the United States of America، الأولى[44] في 2011 والثانية[45] في 2015. انطلقت الأولى من استمرار الولايات المتحدة كقوة رائدة في العالم، مؤكدة -في الوقت نفسه- خطورةَ النمو الصيني المتسارع، لكنها أكدت على سعي واشنطن إلى إقامة علاقات إيجابية وتعاونية وشاملة مع الصين. وفي سبيل هذا، ذكرت أن واشنطن ستقوم عبر القوة المشتركة Joint Force إلى إقامة علاقة عسكرية أعمق مع بكين لتوسيع مجالات المنافع المتبادلة، وتعزيز التفاهم، وتقليل ومنع سوء الفهم وسوء التقدير. وقدمت تأكيدًا إضافيًا على أن الأولويات والمصالح الأمريكية باتت تتجه بشكل مكثف لآسيا والمحيط الهادئ. مشيرة إلى وجود توقعات بشأن الحفاظ على وجود عسكري قوي في شمال شرق آسيا لعقود، مع مواصلة العمل مع اليابان وكوريا الجنوبية للمساعدة في تحسين العلاقات الأمنية بينهما، وتعزيز التعاون العسكري والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ومشيرة أيضًا إلى ضرورة الاهتمام بتخصيص موارد جديدة للتركيز على جنوب شرق وجنوب آسيا. لافتة إلى الروابط التي تجمع الولايات المتحدة وأستراليا، والتعاون القوي مع الهند، بجانب توسيع التعاون العسكري الأمني والتبادلات والتدريبات مع: الفلبين، وتايلاند، وفيتنام، وماليزيا، وباكستان، وإندونيسيا، وسنغافورة، ودول أخرى.

في حين بدت الاستراتيجية الثانية أكثر حدة تجاه الصين، مشددة على الحاجة إلى مواجهة ما أسمته الدول المراجعة revisionist التي تتحدى المعايير الدولية. معتبرة أنه من الأمور المركزية في هذه الجهود تعزيز شبكة واشنطن العالمية من الحلفاء والشركاء. وفي هذا السياق، جددت التأكيد على الخطورة التي تمثلها كوريا الشمالية، وكذا السلوك الصيني المزعزع للاستقرار في بحر الصين الجنوبي وقيامها باستصلاح الأراضي وفق سلوك عدواني من خلال توطين القوات العسكرية فوق الممرات البحرية الدولية المهمة. وأكدت على أهمية إعادة التوازن إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عبر وضع ونشر أكبر وأكثر القوات من حيث العدد والقدرات. مع تعزيز التحالف مع أستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والفلبين، وتايلاند، والهند، ونيوزيلندا، وسنغافورة،

وإندونيسيا، وماليزيا، وفيتنام، وبنجلاديش، من أجل الحفاظ على السلام الإقليمي وبناء القدرات لتوفير الدفاع الصاروخي والأمن السيبراني والأمن البحري والإغاثة في حالات الكوارث.

وارتباطًا بهذا النهج، كثفت واشنطن تحركاتها لتعزيز تحالفاتها وشراكاتها في آسيا والمحيط الهادئ، وكذا العمل على تعزيز الروابط ودعم التعاون البيني بين حلفائها في هذه المنطقة. فقد أكدت الرؤية الاستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة والهند لعام 2015[46] لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمحيط الهندي على أهمية التكامل الاقتصادي والترابط من أجل الأمن الإقليمي. وعبر هذه الوثيقة، انتقلت الهند من الخطاب العام بشأن حرية الملاحة إلى بيان أكثر مباشرة أقرب إلى موقف الولايات المتحدة بشأن الحاجة إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي .

كما وقّعت واشنطن ونيودلهي على مذكرة تفاهم تاريخية للتبادل اللوجيستي (LEMOA)[47] في عام 2016. وفي نوفمبر 2014، وقّعت أستراليا والهند على إطار التعاون الأمني[48] ، والذي خطط لإجراء اتصالات دبلوماسية وأمنية على مستوى المؤسسات، بالإضافة إلى التدريبات العسكرية والتعاون في المنتديات متعددة الأطراف. كما بدا أن هناك تآزرًا واضحًا بين سياسة الهند "العمل شرقًا"، ومبادرة اليابان FOIP، مما ساهم في قيام البلدين بتوقيع شراكة عالمية استراتيجية خاصة في عام 2014 واتفاقية تعاون دفاعي ثنائي[49] .

وبشكل عام، جاءت محصلة حقبة "أوباما" على النحو التالي. لم يجرِ رد الصين على تعزيز واشنطن لوجودها العسكري في آسيا عبر مواصلة تحديثها العسكري فقط، ولكن عبر بدء برنامج ضخم لاستصلاح الأراضي في جزر "سبراتلي" المتنازع عليها، وإنشاء جزر ذات طابع عسكري تضم أسلحة ورادارات وغيرها. كما واصلت بكين شن هجمات سيبرانية متكررة على الشركات الأمريكية، وعملت كذلك على عرقلة العقوبات الأممية ضد كوريا الشمالية، فضلًا عن اتجاهها لدعم نموذج النظم السلطوية حول العالم. وعلى الرغم من عدم تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة (الشراكة عبر المحيط الهادئ)؛ جاء رد الصين على الاتفاقية المقترحة باقتراح شبكة تجارية جديدة ضخمة "مبادرة الحزام والطريق"، مدعومة بتريليون دولار للإنفاق على البنية التحتية وربط الصين بالطرق التجارية البرية والبحرية[50]. أما بالنسبة لكوريا الشمالية، فإن سياسة إدارة "أوباما" القائمة على "الصبر الاستراتيجي" شهدت تقدمًا محدودًا، وانهار الاتفاق الضعيف (اتفاقية Leap Day). ومن جانبها، ضاعفت بيونج يانج من تطوير برامجها النووية والصاروخية خلال فترة حكم "أوباما"، وأجرت تجارب نووية في 2009 و2013 و2016، كما أطلقت العديد من الصواريخ الباليستية [51]. وإجمالًا، اعتبرت بعض التحليلات أنه على الرغم من الجهود والتحركات المكثفة التي قامت بها إدارة "أوباما" لتوجيه تركيز السياسة الأمريكية صوب آسيا والمحيط الهادئ؛ إلا أنها فشلت في جعل هذه المنطقة بؤرة تركيز للسياسة الأمريكية[52].

التحول من (آسيا – الهادئ) إلى (الهندي – الهادئ) خلال فترة حكم "دونالد ترامب":

بحلول عام 2017 وتنصيب الرئيس "دونالد ترامب"، كانت الاستراتيجية الأمريكية في آسيا موضع تساؤل بشأن تماسكها وفعاليتها ومواردها، وكذا دار التساؤل بشأن استمرارية سياسة "إعادة التوازن" في آسيا. وعلى الرغم من الوعود التي قدمتها هذه السياسة، كانت هناك اتجاهات حول تراجع واشنطن عن آسيا، بينما تواصل الصين صعودها، سيما عبر المبادرات الاقتصادية الجديدة التي تبشر بفرص أكثر من (الشراكة عبر المحيط الهادئ)؛ الأمر الذي يعني أن واشنطن بدت بدون استراتيجية شاملة ومتماسكة لتعزيز مصالحها في آسيا ومواجهة صعود الصين [53]. ويتمثل أول الملامح المرتبطة بحقبة "ترامب" وسياسته تجاه آسيا، في الاستناد إلى مصطلح (الهندي – الهادئ) كبديل عن (آسيا – الهادئ)، الأمر الذي قد يحمل بعض المؤشرات حول حدود وآفاق التركيز الأمريكي في هذه المنطقة. بعبارة أوضح، إن إدارة "ترامب" لم تعد ترى أهمية في التركيز على آسيا بأكملها، وإنما فقط في المنطقة الممتدة بين المحيطين (الهندي – الهادئ).

يؤيد مفهوم المحيط (الهندي – الهادئ) لإدارة "ترامب" اللبنات الأساسية لمشاركة الولايات المتحدة في منطقة المحيطين؛ وهي: بناء الأمن الجماعي من خلال شبكة من الحلفاء والشركاء الإقليميين، وتعزيز الرخاء الاقتصادي، وتشجيع الحوكمة والحكم الرشيد. وأطلقت الإدارة في سبيل ذلك عددًا من المبادرات التي تدعم هذه الأهداف، تشمل: تعزيز المشاركة في منطقة المحيط الهندي وجزر المحيط الهادئ، والشفافية الإقليمية وخطط مكافحة الفساد، والبنية التحتية الرقمية وبرامج التعاون في مجال الطاقة. ويتضمن كذلك مفهوم الإدارة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ حق الرد بقوة على سلوك بكين المزعزع للاستقرار والمقوض لمصالح واشنطن في المنطقة. إلا أن واقع سياسة واشنطن تجاه هذه المنطقة قد عانى جراء التناقض الواضح بين قناعات الرئيس -كما يجسدها شعار "أمريكا أولًا"- والطموحات الاستراتيجية لواشنطن في هذه المنطقة[54].

في أثناء السباق الرئاسي، شكك "ترامب" علانية في قيمة تحالفات الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا الجنوبية؛ مشيرًا إلى ضرورة تحمل الحلفاء للأعباء وتكاليف نشر القوات الأمريكية، إلى جانب تشجيع كلا البلدين على تطوير قدراتهما النووية ردًا على كوريا الشمالية، مما يهدد بتقويض الضمان النووي الأمريكي طويل الأمد "الردع الموسع" الذي وعدت واشنطن بموجبه بالدفاع عن كل من اليابان وكوريا الجنوبية مقابل تخلي البلدين عن الرادع النووي المحلي [55]. وبعد ذلك، مثّل وصول "ترامب" إلى سدة الحكم إيذانًا ببدء مرحلة جديدة قوامها تقاسم الأعباء، الأمر الذي قد يحمل رسالة مفادها الانقضاض على الوعود التي أطلقتها واشنطن في ظل حكم إدارة "أوباما". إلا أن المسار الذي اتّبعته إدارة "ترامب" في التعامل مع منطقة المحيطين الهندي – والهادئ قد أربك بعض التحليلات، انطلاقًا من

وجـود قـدر مـن التضـارب سـواء في تصريحـات الرئيس "ترامـب" نفسـه، أو التضارب في التصريحـات بيـن "ترامـب" ومسـئولين آخريـن، أو التضـارب بيـن التصريحـات والتحـركات عـلى الأرض. فعـلى الرغـم مـن الانتقـادات الـتي أطلقهـا "ترامـب" حينمـا كان مرشـحًا، إلا أنـه تبـنى سياسـة تحمـل قـدرًا مـن التركيـز عـلى آسـيا؛ فقـد تبنـت إدارتـه نهجًـا أكثـر وضوحًـا يتمثـل في إعـادة فتـح القنـوات الإيجابيـة مـع الصيـن، وشـدد عـلى علاقاتـه الشـخصية مـع رئيس الـوزراء اليابـاني "آبي". بالإضافـة إلى ذلـك، حضـر "ترامـب" التجمعـات الكبـرى لقـادة العالـم والمحيـط الهـادئ في عامـه الأول، وقـام بأطـول رحلـة رئاسـية إلى المنطقـة منـذ عقـود، شـملت: اليابـان، وكوريـا الجنوبيـة، والصيـن، وفيتنـام، والفلبيـن، خـلال الفتـرة مـن 5 إلى 13 نوفمبر 2017.[56]

وأعلـن الرئيـس "ترامـب" عـن رؤيـة لمنطقـة المحيطيـن الهنـدي والهـادئ لأول مـرة في خطـاب ألقـاه خـلال قمـة منتـدى التعـاون الاقتصـادي لـدول آسـيا والمحيـط الهـادئ (APEC) المنعقـدة في فيتنـام في ديسـمبر 2017. وشـهدت هـذه الرؤيـة تركيـزًا كبيـرًا عـلى جنـوب شـرق آسـيا، ولا سـيما خـلال العقـود القليلـة الأولى الـتي أعقبـت نهايـة حـرب فيتنـام ممـا يمثـل نقطـة انطـلاق أكثـر ديناميكيـة[57]. وقـد كان أحـد الملامـح الرئيسـية لسياسـة إدارة "ترامـب" في تعاطيهـا مـع منطقـة (الهنـدي – الهـادئ) هـو تركيزهـا عـلى توسـيع مشـاركة واشـنطن مـع الـدول الأصغـر عـلى طـول المنطقـة الممتـدة بيـن المحيطيـن. وفي جنـوب آسـيا، عملـت الإدارة عـلى توطيـد العلاقـات مـع دول مثـل نيبـال وسـريلانكا، وعقـدت حـوارات جديـدة رفيعـة المسـتوى ومسـاعدة تشـمل 500 مليـون دولار لتطوير البنيـة التحتيـة في نيبـال وخفـر السـواحل عـالي التحمـل لسـريلانكا. وفي جنـوب شـرق آسـيا، أعطـت الإدارة الأولويـة للمشـاركة في منطقـة ميكونـج، بمـا في ذلـك شـراكة طاقـة ميكونـج جديـدة بيـن اليابـان والولايـات المتحـدة. كمـا قدمـت الإدارة أيضًـا أشـكالًا جديـدة مـن المسـاعدة الفنيـة والمشـورة لـدول مثـل ميانمـار. كما تمثّـل ملمـح إيجـابي آخـر في تنشيط العلاقات الأمريكيـة بمنطقـة جـزر المحيـط الهـادئ. كمـا تـم إيـلاء الكثيـر مـن الاهتمـام لجهـود الإدارة لتنشـيط

"الحوار الرباعي (الكواد)" ودعم عودة أستراليا للمشاركة فيه، وتشجيع وأستراليا اليابان على توسيع الدور الإقليمي لقواتهما المسلحة. إضافة إلى سعي الإدارة الأمريكية لإشراك شركاء إضافيين من خلال مبادرات متعددة الأطراف، تشمل الاتفاقيات مع أستراليا والهند واليابان وسنغافورة وتايوان لتنسيق المساعدة الإنمائية في بلدان الطرف الثالث، ودفع التعاون بين الولايات المتحدة وأستراليا وبابوا غينيا الجديدة لتحديث قاعدة "لومبروم" البحرية، وكذا زيادة الدعم لمبادرة ميكونج الأدنى[58].

على عكس إدارة "أوباما"، التي جعلت التفاوض بشأن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) محور استراتيجيتها الاقتصادية الإقليمية؛ أكدت إدارة "ترامب" بدلًا من ذلك رغبتها في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع القطاع الخاص، وتعزيز ريادة الأعمال، الأمر الذي يعكس تفسيرين؛ يتعلق أحدهما بأجندة الإدارة الاقتصادية، ويتصل ثانيهما بإجراء مقارنة مع نموذج التنمية الصيني الذي تقوده الدولة، والذي شهد انتقادات تتعلق بالفساد وتواضع المعايير البيئية والعمالية، وكذا الجدل حول مستويات الديون.

وردًا على الانتقادات المبكرة حول افتقار واشنطن لأجندة اقتصادية فعالة، حددت إدارة "ترامب" ثلاث أولويات لخطتها الاقتصادية تجاه المنطقة: أمن الطاقة، وتطوير البنية التحتية، والاتصال الرقمي. ودعمًا لهذه الأهداف، أطلقت مجموعة من المبادرات، منها: شراكة المدن الذكية بين الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مذكرة تفاهم ثلاثية مع اليابان وأستراليا (ASIA Edge) بشأن تطوير البنية التحتية، مبادرة جديدة لتعزيز أمن الطاقة الإقليمي[59].

على الجانب الآخر، تبنّت إدارة "ترامب" استراتيجية تركز في جانب منها على سياسة "أقصى ضغط" لحل المشكلات الأمنية والاقتصادية في المنطقة. وفيما يتعلق بكوريا الشمالية، صعد "ترامب" بشكل كبير من لهجته العدائية، محذرًا من أن بيونج يانج ستواجه "النار والغضب" إذا هددت واشنطن وحلفاءها بالأسلحة النووية. كما اتجه لاستعراض القوة بالقرب من شبه الجزيرة، ودعم أيضًا سلسلة من عقوبات الأمم المتحدة للضغط ماليًا على نظام "أون"، وقد تُوِّج هذا النشاط بتهديدات بتوجيه ضربة استباقية لكوريا الشمالية. إلا أنه عبّر عن ترحيبه بلقاء الزعيم الكوري الشمالي. ويعد "ترامب" أول رئيس أمريكي يدخل أراضي كوريا الشمالية، عبر خط ترسيم الحدود العسكرية بين الكوريتين، حيث عَبَرَ برفقة "أون" الحاجز الرمزي بين الكوريتين ودخلا الأراضي الكورية الشمالية ثم عادا إلى أراضي كوريا الجنوبية لمواصلة محادثاتهما[60].

متابعةً لوعوده الانتخابية، أعلن "ترامب" في أوائل عام 2018 عن سلسلة من التعريفات الجديدة ضد الصلب الصيني، وطالب بتخفيض العجز التجاري الثنائي بما لا يقل عن 100 مليار دولار، الأمر الذي واجهته الصين بفرض تعريفات جمركية على السلع الأمريكية، مما مثّل إيذانًا ببدء الحرب الاقتصادية بين واشنطن وبكين. وفي عام 2020، صرحت إدارة "ترامب"، عبر بيان لوزير الخارجية "مايك بومبيو"، بأنها تؤيد وتقبل قرار محكمة التحكيم، سيما ذلك الجزء الذي نص على أن الصين ليس لها حقوق في منطقة اقتصادية

خالصة تبلغ 200 ميل بحري في سبراتلي. لذا، أبدت دول جنوب شرق آسيا الكثير من الإعجاب بسياسات إدارة "ترامب" تجاه المنطقة، وبالأخص فيما يتعلق بمسألة بحر الصين الجنوبي[61].

وقد انعكست رؤية الإدارة الجديدة في الوثائق الرئيسية التي كشفت عنها، ففي استراتيجية الأمن القومي[62] National Security Strategy 2017، ذكرت أن الصين وروسيا تتحديان القوة والتأثير والمصالح الأمريكية، في محاولة لتقويض الأمن والازدهار الأمريكي، لافتة إلى أن الصين وروسيا تريدان تشكيل عالم يتعارض مع القيم والمصالح الأمريكية. مشيرة إلى سعي الصين إلى إزاحة الولايات المتحدة عن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتوسيع نطاق نموذجها الاقتصادي الذي تقوده الدولة، وإعادة ترتيب المنطقة لصالحها. كما تعمل الصين على جمع البيانات واستغلالها على نطاق لا مثيل، إذ يرجع جزء من التحديث العسكري الصيني والتوسع الاقتصادي إلى وصولها إلى اقتصاد الابتكار الأمريكي. موضحة أن كوريا الشمالية لا تزال في مساعيها الرامية إلى الحصول على أسلحة نووية. مشددة على وجود منافسة جيوسياسية بين الرؤى الحرة والقمعية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وتعتبر أن تحركات الصين لعسكرة الجزر في بحر الصين الجنوبي تعرض للخطر التدفق الحر للتجارة، وتهدد سيادة الدول الأخرى، وتقوض الاستقرار الإقليمي. وجددت التأكيد على ضرورة تعزيز التحالفات الأمريكية مع كوريا الجنوبية، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا، والهند، والفلبين، وتايلاند؛ كما تعد فيتنام وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة شركاء أمنيين واقتصاديين. وتظل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) محورًا للبنية الإقليمية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وأكدت ضرورة الحفاظ على وجود عسكري قادر على ردع أي خصم، وتعزيز العلاقات العسكرية طويلة الأمد، وتشجيع تطوير شبكة دفاع قوية مع الحلفاء والشركاء. على سبيل المثال، التعاون في مجال الدفاع الصاروخي مع اليابان وكوريا الجنوبية، والعمل على تحسين التعاون في إنفاذ القانون والدفاع والاستخبارات مع شركاء جنوب شرق آسيا، والحفاظ على علاقات قوية مع تايوان، وتوسيع التعاون الدفاعي والأمني مع الهند، وكذا تنشيط التحالف مع الفلبين وتايلاند وسنغافورة وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا.

وقد صدرت الاستراتيجية قبل موعدها بشهر، خلافًا للرؤساء السابقين، مما يعني أن الإدارة الأمريكية قد أحرزت إنجازًا بإصدار الوثيقة في عامها الأول. فضلًا عن كونها المرة الأولى التي يعرض فيها الرئيس خطابًا كبيرًا، لبداية تنفيذ الاستراتيجية في يومها الأول. ففي السابق كان المستشارون للأمن القومي هم المخولين بالكشف عنها وإعلانها. واعتبرت بعض التحليلات أن هذه الاستراتيجية قد استلهمت -بقدر ما- روح الرئيس الأمريكي "رونالد ريجان"[63].

وفي السياق ذاته، أقرت استراتيجية الدفاع الوطني[64] National Defense Strategy of the United States of America، التي صدرت في 2018، ببيئة أمنية عالمية متزايدة التعقيد، تواجه تحديات للنظام الدولي الحر والمفتوح، وتشهد عودة ظهور للمنافسة الاستراتيجية طويلة

الأمـد بيـن الـدول. معتبـرة أن التحـدي الرئيـسي الـذي يواجـه ازدهـار الولايـات المتحـدة وأمنهـا يتمثـل في إعـادة ظهـور المنافسـة الاسـتراتيجية طويلـة الأجـل مـن خـلال مـا تصنفـه اسـتراتيجية الأمـن القومـي عـلى أنهـا قـوى تعديليـة Revision-ist، مشـددة عـلى أنـه مـن الواضـح بشـكل متزايـد أن الصيـن وروسـيا تريـدان تشـكيل عالـم يتوافـق مـع نموذجهمـا الاسـتبدادي، مـع العمـل عـلى اكتسـاب سـلطة الفيتـو عـلى القـرارات الاقتصاديـة والدبلوماسـية والأمنيـة للـدول الأخـرى. لافتـة إلى أن الصيـن تسـتفيد مـن التحديـث العسـكري وعمليـات التأثيـر والاقتصـاد المفتـرس لإجبـار الـدول المجـاورة عـلى إعـادة ترتيـب منطقـة المحيطيـن الهنـدي والهـادئ لصالحهـا. مشـيرة إلى الخطـر الـذي تمثلـه الـدول المارقـة الـتي تسـعى لامتـلاك أسـلحة نوويـة ككوريـا الشـمالية وإيـران. مشـددة عـلى خطـورة النشـاط السـيبراني الـذي سيشـهد اتسـاعًا في نطاقـه كنتيجـة لزيـادة الاتصـال الرقمـي لجميـع جوانـب الحيـاة والأعمـال والحكومـة والجيـش. وأكـدت عـلى أن أهـم أهدافهـا تتمثـل في الحفـاظ عـلى توازنـات إقليميـة مواتيـة للقـوى في منطقـة المحيطيـن الهنـدي والهـادئ وأوروبـا والشـرق الأوسـط ونصـف الكـرة الغـربي، إذ نصـت: "يتطلـب تحقيـق السـلام القـوة مـن أجـل ردع العـدوان في ثـلاث مناطـق رئيسـية: الهنـدي والمحيـط الهـادئ، وأوروبـا، والشـرق الأوسـط".

كمـا قدّمـت الاسـتراتيجية العسـكرية[65] The 2018 National Military Strategy og the United States of America، تأكيـدًا جديـدًا عـلى عـودة ظهـور منافسـة القـوى العظمـى مـع الصيـن وروسـيا، معتبـرة إياهـا تمثـل أصعـب التحديـات الـتي تواجـه القـوة المشـتركة Joint Force. لافتـةً إلى أن الخصـوم لا يزالـون مسـتمرين في العمـل عبـر المناطـق الجغرافيـة، ويمتـدون عبـر نطاقـات متعـددة لتعويـض أو تـآكل مزايـا القـوة المشـتركة Joint Force. ولـم يتوقـف تركيـز إدارة "ترامـب" عـلى محوريـة منطقـة الهنـدي – الهـادئ في التأكيـدات الـتي نصـت عليهـا في الوثائـق سـالفة الذكـر، وإنمـا اتجهـت كذلـك إلى إصـدار تقريرهـا لاسـتراتيجية المحيطيـن الهنـدي والهـادئ[66] (IPSR) في يونيـو 2019. وفي حيـن يعـد هـذا التقريـر الوثيقـة الأمريكيـة الأكثـر تفصيـلًا مـن نوعهـا بقـدر مـا، إلا أنهـا لـم تُقـدم جديـدًا غيـر متوقـع. ولا يبـدو أن التقريـر قـد تضمـن أي مبـادرة مهمـة أو تحـول سـياسي مـن قبـل البنتاجـون تجـاه المنطقـة، مثـل اختبـار الجيـش الأمريـكي لقـوات المهـام متعـددة المجـالات أثنـاء (تدريبـات باسـيفيك باثويـز Pacific Pathways exercises)، ومفهـوم عمليـات القاعـدة الاستكشـافية المتقدمـة للبحريـة الأمريكيـة ومشـاة البحريـة[67].

وبالتزامـن مـع إطـلاق التقريـر ألـقى وزيـر الدفـاع بالإنابـة "باتريـك شـاناهان" كلمتـه في حـوار (شـانجري–لا Shangri-La) بسـنغافورة، ولـم يشـر خلالهـا إلى الوثيقـة، لكنـه أكـد في كلمتـه عـلى أن منطقـة المحيطيـن الهنـدي والهـادئ هي مسـرح أولويـات واشـنطن، ودعـا دول المنطقـة إلى التفكيـر في الآثـار المترتبـة عـلى مبيعـات الدفـاع. مشـيرًا بوضـوح إلى أن واشـنطن تـرى أن الـدول الـتي ترغـب في أن تكـون شـريكًا طويـل الأجـل عليهـا أن تتجنـب شـراء معـدات عسـكرية مـن روسـيا أو الصيـن. وسـلط "شـاناهان" الضـوء أيضًـا عـلى قـدرة واشـنطن عـلى الجمـع بيـن التعـاون متعـدد الجنسـيات

والانخراط على مستوى العالم. وضرب مثالًا على ذلك بالتركيز على التدريب الذي جرى في المحيط الهندي تحت اسم La Perouse، الذي ضم حاملة الطائرات التابعة للبحرية الفرنسية "شارل ديجول (R 91)" والسفن المرافقة لها، والمدمرة البحرية الأمريكية "ويليام لورينس (DDG-110)"، وحاملة طائرات الهليكوبتر التابعة لقوة الدفاع الذاتي اليابانية (JS Izumo)، والمدمرة (JS Murasame DD-101)، والفرقاطة البحرية الملكية الأسترالية (HMAS Toowoomba FFH 156)، والغواصة (HMAS Collins SSG 73) في سلسلة من التدريبات التكتيكية لتحسين التشغيل البيني. وخلال جلسة نقاش لتلقي الأسئلة، قلل "شاناهان" من التركيز على العلاقات المتدهورة بين واشنطن وبكين، موضحًا أن البلدين منخرطان في مفاوضات تجارية وتدابير عسكرية لبناء الثقة مستمرة[68].

تقرير استراتيجية منطقة المحيطين الهندي والهادئ [69]

أكد التقرير الصادر عن وزارة الدفاع تحت عنوان: تقرير استراتيجية منطقة المحيطين الهندي والهادئ (الاستعداد والشراكات والترويج لمنطقة شبكية)، في يونيو 2019، أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ تعد هي مسرح الأولوية بالنسبة لوزارة الدفاع الأمريكية، لافتًا إلى التزام واشنطن الدائم بالدفاع عن منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة والتي تكون فيها جميع الدول، كبيرها وصغيرها، آمنة في سيادتها وقادرة على متابعة النمو الاقتصادي المتوافق مع القواعد والمعايير الدولية. معتبرًا أن التنافس الاستراتيجي بين الدول، الذي يحدده التنافس الجيوسياسي بين رؤى النظام العالمي الحرة والقمعية، هو الشغل الشاغل للأمن القومي

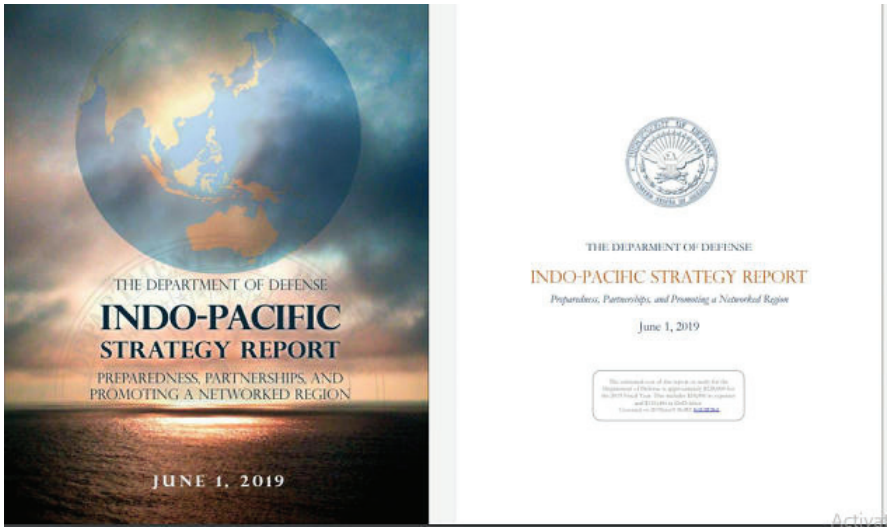

الأمريكي. مشيرًا إلى سعي الصين إلى إعادة ترتيب منطقة الهندي - الهادئ لصالحها من خلال التحديث العسكري وعمليات التأثير والاقتصاد المتوحش لإكراه الدول الأخرى. مشددًا على أن تحقيق رؤية واشنطن تتطلب الجمع بين قوة مشتركة Joint Force أكثر فتكًا بجانب مجموعة قوية من الحلفاء والشركاء.

ومن الملامح البارزة في التقرير وجود إدراك كبير بأن التعامل مع منطقة الهندي – الهادئ ومواجهة التهديدات المتصاعدة هناك لا يمكن أن تتم عبر الأداة العسكرية فقط، وإنما عبر معادلة للمزج بين الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية. إذ نص على: "يتطلب تعزيز رؤية المحيطين الهندي والهادئ بذل جهد متكامل يدرك الروابط الحاسمة بين الاقتصاد والحوكمة والأمن، أي جميع المكونات الأساسية التي تشكل المشهد التنافسي في المنطقة". ويرتبط بذلك أيضًا الصعود الصيني الذي يتم عبر أدوات متنوعة منها السياسي والاقتصادي والعسكري، إذ تعمل بكين عبر هذه الأدوات إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ على المدى القريب، والوصول إلى التفوق العالمي على المدى الطويل. مشيرًا إلى التنوع الذي تستند إليه الصين في أدواتها العسكرية التي تضم مجموعة واسعة من البرامج العسكرية والأسلحة، بما في ذلك تلك المصممة لتحسين عرض القوة، وتحديث قوتها النووية؛ وإجراء عمليات معقدة بشكل متزايد في مجالات مثل الفضاء، والفضاء السيبراني، وعمليات الحرب الإلكترونية. بجانب سعي بكين إلى تطوير مجموعة واسعة من قدرات منع الوصول للمنطقة (A2 / AD)، التي يمكن استخدامها لمنع الدول من العمل في المناطق القريبة من محيط الصين، بما في ذلك المجالات البحرية والجوية المفتوحة للاستخدام من قبل جميع الدول .

كما سلط التقرير الضوء على إجراءات العسكرة التي تقوم بها بكين في المنطقة. وخلال عام 2018، وضعت بكين صواريخ كروز المضادة للسفن وصواريخ أرض-جو بعيدة المدى على جزر "سبراتلي" المتنازع عليها بطريقة تعد انتهاكًا لتعهد الرئيس "بينج" في عام 2015 بأن "الصين لا تنوي متابعة عسكرة" جزر "سبراتلي". وفي بحر الصين الشرقي، تُسير بكين دوريات بالقرب من جزر "سينكاكو" المدارة من اليابان بواسطة سفن وطائرات لإنفاذ القانون البحري. كما تُحرز الصين تقدمًا ثابتًا لخطوات تدريجية صغيرة في "المنطقة الرمادية" بين العلاقات السلمية والأعمال العدائية العلنية لتأمين أهدافها، مع البقاء دون عتبة الصراع المسلح. وخلال العقد الماضي، لم تتخلَّ بكين أبدًا عن استخدام القوة العسكرية ضد تايوان، وتواصل دومًا تطوير ونشر القدرات العسكرية المتقدمة اللازمة لحملة عسكرية محتملة. وفي هذا السياق، يعمل تحديث جيش التحرير الشعبي أيضًا على تعزيز قدرته على العمل بعيدًا عن حدود الصين. على سبيل المثال، يعيد جيش التحرير الشعبي تنظيم صفوفه لتحسين قدرته على إجراء عمليات مشتركة معقدة، والعمل أيضًا على تحسين أنظمة القيادة والسيطرة، والتدريب، والموظفين، واللوجستيات.

كما لم يغفل التقرير التهديدات المرتبطة بروسيا، حتى وإن احتلت مكانة أكثر تواضعًا مقارنة بالصين. وهي خطوة جديدة، إذ إن أغلب -إن لم يكن كل- الوثائق التي تحدثت عن التهديدات

الروسية، لم تشر إليها في نطاق منطقة الهندي – الهادئ. إذ نص على أنه "بالرغم من النمو الاقتصادي البطيء بسبب العقوبات الغربية وانخفاض أسعار النفط، تواصل موسكو تحديث جيشها وإعطاء الأولوية لقدراتها الاستراتيجية، بما في ذلك قواتها النووية وأنظمة A2 / AD، والتدريب الموسّع للطيران بعيد المدى، في محاولة لإعادة بناء قدراتها للتواجد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ". لافتًا إلى أن روسيا تُعيد ترسيخ وجودها العسكري في المحيطين الهندي والهادئ من خلال القيام بمهام في بحر اليابان، وإجراء عمليات في أقصى الشرق مثل ألاسكا والساحل الغربي للولايات المتحدة. كما كثفت روسيا من أدائها الدبلوماسي في جنوب شرق آسيا، مستغلة التوترات الجارية بين واشنطن وبكين من أجل تقديم نفسها على أنها "طرف ثالث" محايد. كما عززت البحرية الروسية عملياتها ووسعت من نطاق انتشار قواتها البحرية وأساطيلها في أماكن متعددة بما فيها المحيطان الهندي والهادئ. ولفت التقرير أيضًا إلى القضية النووية لكوريا الشمالية. مشيرًا إلى أنه خلال عام 2017، أجرت بيونج يانج سلسلة من عمليات إطلاق الصواريخ الباليستية المعقدة بشكل متزايد باتجاه الولايات المتحدة.

وأوضح التقرير أن الموقف العسكري الحالي لواشنطن في المنطقة يعتمد على (القيادة الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ USINDOPACOM) التي تضم حاليًا أكثر من 2000 طائرة، و200 سفينة وغواصة، وأكثر من 370.000 جندي وبحارة ومشاة البحرية وطيارين ومدنيين تابعين لوزارة الدفاع ومقاولين معينين في المنطقة. كما يوجد أكبر تجمع للقوات الأمريكية في المنطقة في اليابان وكوريا الجنوبية. وتتمركز أيضًا مجموعة كبيرة من القوات (أكثر من 5000 على أساس يومي) في أراضي جوام الأمريكية، والتي تعمل كمركز استراتيجي يدعم العمليات واللوجستيات الحاسمة لجميع القوات الأمريكية العاملة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ويشمل الحلفاءُ والشركاء الآخرون الذين يستضيفون القوات الأمريكية بشكل روتيني على نطاق أصغر دولَ الفلبين وأستراليا وسنغافورة والمملكة المتحدة عبر جزيرة دييجو جارسيا.

واعتبر التقرير أن تحقيق أهداف واشنطن الاستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، يتطلب "سعي واشنطن إلى تطوير وضعها وتحقيق التوازن بين القدرات الرئيسية في جميع أنحاء جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا للحصول على تواجد أكثر ديناميكية وتوزيعًا ومواقع وصول عبر المنطقة". ومن أجل التغلب على إشكالية المسافة، يجب أن تكون الوضعية التي تدعم وتمكن اللوجستيات "مرنة"، ولديها قدرة على تحديد المواقع مسبقًا، مع تعزيز القدرات الاستكشافية: قاعدة ديناميكية للقوات البحرية والجوية، قوات العمليات الخاصة القادرة على شن حرب غير نظامية وغير تقليدية، قدرات مضادة للغواصات. بجانب فرق الإنترنت والفضاء المجهزة للعمليات متعددة المجالات؛ وقدرات إضافية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، مثل مقاتلات الجيل الخامس في المحيطين الهندي والهادئ.

وأضاف التقرير أن وزارة الدفاع تعمل أيضًا على تطوير مفاهيم تشغيل جديدة لزيادة قدرتها على

الفتك وخفة الحركة والمرونة. على سبيل المثال، كجزء من مفهوم العمليات متعددة المجالات، سيختبر الجيش الأمريكي فرق المهام متعددة المجالات التي تهدف إلى إنشاء نوافذ تفوق مؤقتة عبر مجالات متعددة، والسماح للقوة المشتركة Joint Force بالسيطرة على المبادرة واستغلالها. كما سيختبر الجيش الأمريكي فرق المهام متعددة المجالات من خلال برنامج Pacific Pathways لتحديد مزيج القدرات والمواقع المناسبة. علاوة على ذلك، فإن "عمليات القاعدة الاستكشافية المتقدمة" هي مفهوم تشغيلي ناشئ للبحرية الأمريكية ومشاة البحرية لتوفير المرونة والدعم للعمليات البحرية داخل البيئات المتنازع عليها، والغرض منه حرمان الخصم من حرية التصرف، والسيطرة على التضاريس البحرية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، ستستمر وزارة الدفاع في الاضطلاع بمجموعة من المهام بما في ذلك التعاون الأمني، وبناء قدرات الشركاء، والتعاون بشأن التهديدات العابرة للحدود، والتدريب المشترك.

ومن أجل تحقيق أهدافها عززت واشنطن تحالفاتها مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والفلبين وتايلاند. كما اتخذت خطوات لتوسيع الشراكات مع سنغافورة وتايوان ونيوزيلندا ومنغوليا. كما جرى العمل على تفعيل الشراكة الدفاعية مع الهند، مع السعي وراء شراكات ناشئة مع سريلانكا، وجزر المالديف، وبنجلاديش، ونيبال؛ بجانب تعزيز العلاقات الأمنية مع فيتنام وإندونيسيا وماليزيا، والحفاظ على العلاقات مع براوناي ولاوس وكمبوديا. ومن جانب آخر، ساهمت الجهود المبذولة للحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ في تقريب واشنطن من الحلفاء الرئيسيين، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا وكندا.

وقد حاولت صحيفة The Diplomat، إجراء مقارنة بين الإطار الاستراتيجي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (SFIP) الصادر عن مجلس الأمن القومي في فبراير 2018، والتقرير الاستراتيجي السابق الإشارة إليه الصادر عن وزارة الدفاع، للكشف عن حجم التناقض والاختلاف في رؤية الإدارة تجاه منطقة الهندي – الهادئ. وأوضحت أن تقرير عام 2019، وصف روسيا بالفاعل الخبيث الذي يسعى -على الرغم من الضغوط الاقتصادية التي يعانيها- إلى ترسيخ وجوده في منطقة الهندي-الهادئ؛ في حين نص تقرير 2018 على أن روسيا تظل لاعبًا هامشيًا؛ الأمر الذي اعتبرته الصحيفة تناقض في نظرة الإدارة تجاه روسيا. كما اتضح تناقض آخر بين الوثيقتين يتعلق بمكانة الهند؛ إذ بدا أن دور الهند أكثر مركزية وضخامة في وثيقة 2018، بينما جاء دورها معقولًا وضمن شركاء آخرين في وثيقة 2019. ويتضح التناقض الثالث في المكانة التي تحتلها منغوليا في الوثيقتين، فقد احتلت مكانة متقدمة في وثيقة 2019، بينما احتلت مكانة محدودة في وثيقة 2018، حيث ورد ذكرها مرة واحدة، كما تم تجاهل ذكر نيبال تمامًا في هذه الوثيقة[70].

وبشكل عام، يرث مفهوم المحيطين الهندي والهادئ –كما جاء في التقرير الاستراتيجي- الكثير من الأسس الذي أرستها إدارة "أوباما" صوب آسيا المتمثلة في سياسة "إعادة التوازن" لآسيا، مع وجود بعض الاختلافات المهمة؛ يتمثل أولها

في اعتماد التقرير الاستراتيجي على ما جاء في استراتيجية الأمن القومي لعام 2017، واستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 بشأن توصيف الصين كمنافس استراتيجي بوصفها "قوة مراجعة Revi-sionist"، على عكس إدارة "أوباما"، التي حاولت تجنب المواجهة الصريحة مع الصين. ويتصل ثانيها بتركيز التقرير الاستراتيجي على تحقيق الأمن في منطقة الهندي – الهادئ عبر مسألة المشاركة في تحمل الأعباء، الأمر الذي يبدو كاستمرار للفكرة التي صاغها وزير الدفاع السابق "آش كارتر" في حوار "شانجري – لا" في 2016 بشأن تشكيل "شبكة أمنية مبدئية" في آسيا؛ إلا أن إدارة "ترامب" بدت أكثر توسعًا في مسألة قيام الحلفاء والشركاء في تحمل النصيب العادل من الأعباء. وينصرف ثالثها إلى أن التقرير الاستراتيجي يولي اهتمامًا كبيرًا بالمبادرات التي دعا إليها بعض حلفاء وشركاء واشنطن تجاه منطقة الهندي – الهادئ؛ وهي مسألة لم تكن معتادة في الوثائق الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية. وأخيرًا، يستند رابعها إلى وجود خلل في التقرير الاستراتيجي يتعلق بعدم التركيز بالقدر المطلوب على المحيط الهندي، إذ لا يحظى بأي اهتمام خارج القسم الفرعي المتعلق بالشراكات في المنطقة، مع التركيز بشكل أساسي على الهند وسريلانكا؛ وهذا يتناقض مع اللغة الأكثر قوة وطموحًا التي يعتمدها التقرير في التعامل مع منطقة المحيط الهادئ[71].

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها سياسة واشنطن الموجهة صوب الهندي – الهادئ خلال هذه الفترة؛ إلا أن الاتجاه الأوسع للتحالفات والشراكات الأمريكية بدا أكثر سلبية في ظل إدارة "ترامب". وتتمثل إحدى نقاط الضعف الرئيسية في نهج الإدارة في كونها ساهمت في نشر اعتقاد عام ظل مستمرًا في أحيان كثيرة، مفاده أن مصالح واشنطن غير متوافقة مع مصالح حلفائها. إذ يشارك العديد من حلفاء وشركاء واشنطن المخاوف الأمريكية بشأن تمدد النفوذ الصيني ورغبتها في منع الهيمنة الصينية في المنطقة، لكن هذا ليس هدفهم الوحيد. كما أدى غياب الرئيس "ترامب" عن بعض محافل المنطقة متعددة الأطراف مثل (قمة شرق آسيا)، وكذا التراجع عن التعاون في القضايا التي تهم الشركاء الإقليميين بالمنطقة، مثل تغير المناخ، إلى تعزيز الشعور بعدم اهتمام واشنطن بقضايا المنطقة وأولوياتها؛ الأمر الذي ساهم في دفع بعض الحلفاء والشركاء الإقليميين إلى التعبير صراحة عن إحباطهم من سياسة واشنطن التي تبدو -في بعض الأحيان- أقل تركيزًا على طموحات ومصالح الحلفاء مقابل تكثيف تركيزها على المنافسة مع بكين[72].

وتشير بعض التحليلات إلى أن حلفاء وشركاء واشنطن في منطقة الهندي – الهادئ يميلون أكثر إلى بناء نظام من التعايش الإقليمي بعيدًا عن المواجهة المباشرة مع بكين. الأمر الذي يعني أن حلفاء وشركاء واشنطن سيكونون أكثر مرونة حيال مجالات التعاون التي ستجمعهم بالصين، مثل استعداد اليابان للتعاون مع مبادرة (الحزام والطريق) أو قرار سنغافورة بتوقيع اتفاقية دفاع ثنائية مع الصين. في بعض الأحيان، قد يصبح هؤلاء الحلفاء أقل استعدادًا لتأييد المبادرات الأمنية التي من المحتمل أن تُثير الاحتكاك مع بكين. وبوجه عام، فإن

الاختلاف في الرؤى بين واشنطن وشركائها الإقليميين ليس بالجديد، وإنما المسألة تتوقف هنا على دور إدارة "ترامب" في اتساع الهوة في الرؤى بين واشنطن وحلفائها؛ إذ عملت على خلق انطباع بأن العلاقات مع بكين قد تأتي على حساب العلاقات مع واشنطن. فقد عبر بعض زعماء المنطقة عن غضبهم من أن دعوات واشنطن للانفصال عن بكين تتجاهل القيود التي تواجه الشركاء الأصغر، وتتطلب منهم تحمل مخاطر اقتصادية وسياسية كبيرة مع القليل من المكاسب وقليل من البدائل المتاحة[73]. وعلى الجانب الآخر، لم تنجح سياسة "أقصى ضغط" في تحقيق الأهداف المبتغاة، إذ تَمَثّل رد بيونج يانج في إجراء تجربة نووية أخرى، وإطلاق صواريخ باليستية في عدة مناسبات، بما في ذلك إطلاق صاروخين فوق جزيرة "هوكايدو" اليابانية، وتحقيق القدرة نظريًا على ضرب الداخل الأمريكي.

علاوة على ذلك، كثيرًا ما وجّه الرئيس "ترامب" انتقادًا للحلفاء الإقليميين بشأن قضايا تتراوح بين تكاليف دعم استضافة القوات وصولًا إلى التجارة. فقد دعا الرئيس "ترامب" كوريا الجنوبية إلى دفع فاتورة الحماية التي يوفرها لهم نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي (THAAD)[74] . كما أدى تبني الإدارة الأمريكية إلى نهج اقتصادي قائم على العقوبات والتعريفات إلى وقوع خسارة اقتصادية لدى بعض حلفائها. فقد قامت واشنطن بإلغاء المعاملة التجارية التفضيلية لبعض السلع الهندية، الأمر الذي ردت عليه الهند بزيادة الرسوم الجمركية المفروضة على 28 منتجًا أمريكيًا[75] . إذ كانت المسألة الأكثر ضررًا على الجبهة الاقتصادية هو عجز الإدارة عن تطوير سرد عملي حول التجارة الدولية. كما مثّل الانسحاب المبكر لـ"ترامب" من (الشراكة عبر المحيط الهادئ) تدشينًا لمسار جديد قائم على اتفاقيات تجارية أكثر تقييدًا، مستندًا إلى نهج مغاير لنهج التجارة الحرة الذي تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة. إضافة إلى ذلك، يتمثل الضعف الرئيسي في نهج الإدارة في محاولة المزج بين المنافسة الاستراتيجية والقومية المفرطة في رؤية الرئيس "أمريكا أولًا"، التي حملت في

طياتها تركيزًا ضخمًا على ما تريده واشنطن وتجاهلًا لما يريده حلفاؤها، كما حملت رسالة ضمنية مفادها أن تركيز الإدارة ينصبّ على الأهداف الأحادية لواشنطن وليس على الأهداف الجماعية[76].

وقد ساهمت كلّ هذه الأمور في زيادة الشعور بعدم الثقة في الحليف الأمريكي، إذ عبر بعض شركاء واشنطن عن عدم ثقة في الرئيس "ترامب" وفي تحركاته. والنتيجة المترتبة على هذا المشهد لا تعني بالضرورة الاندفاع إلى معسكر بكين؛ بل زيادة النقاشات حول خيارات إضافية مثل "الحكم الذاتي الاستراتيجي" أو "دبلوماسية القوة المتوسطة". بعبارة أوضح، دفع الدول الآسيوية إلى البحث عن خطة احتياطية تعتمد بدرجة أقل على الجانبين، سواء واشنطن أو بكين. كما أن استراتيجية واشنطن التي تركز على احتواء الصين أكثر من تركيزها على توفير السلع الجماعية قد قلل من الحماس لاستراتيجية إدارة "ترامب" في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فضلًا عن تراجع فرص تشكيل جدول أعمال إقليمي أوسع وتحفيز العمل الجماعي بشأن قضايا تتراوح من تغير المناخ إلى الصحة والتعليم العالميين. وأخيرًا، فإن شجب الرئيس "ترامب" المتكرر للتحالفات الأمريكية واستعداده لتقويض المبادئ الإقليمية عزز ليس فقط رسائل بكين بشأن بناء "مفهوم أمني آسيوي جديد"، بل دفع جهودها قدمًا لإضعاف شبكات التحالف، وإعادة تشكيل هندسة الساحة الآسيوية لصالحها[77].

تكثيف الجهود وتطويق التهديدات خلال فترة حكم "جو بايدن":

على مدى السنوات العشر الماضية، مثلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ محور التركيز الجغرافي الاستراتيجي للولايات المتحدة. إذ اقترحت إدارة "بوش" في ولايتها الثانية تحويل التركيز إلى آسيا، ثم انتقلت إدارة "أوباما" إلى سياسة "إعادة التوازن" نحو آسيا والمحيط الهادئ، في حين قدمت إدارة "ترامب" استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ. وتتبع سياسة الرئيس الأمريكي الحالي "جو بايدن" بشكل أساسي النهج العام للإدارات السابقة لتحديد أولويات المنطقة، وتستهدف بشكل مباشر وضع والمشاركة في ترتيبات طويلة الأجل في هذه المنطقة، في خضم تأكيدات متكررة على الانسحاب من الشرق الأوسط والتركيز على الشرق الأقصى. وتبدو الملامح المتمايزة لتحركات إدارة "بايدن" الجارية متمثلة في الآتي:

أولًا: العمل على توحيد المؤسسات؛ فقد أنشأ "بايدن" منصب منسق شئون المحيطين الهندي والهادئ في مجلس الأمن القومي "قيصر آسيا" وعين فيه الدبلوماسي المخضرم "كورت كامبل"، الذي لعب دور رئيسي في استراتيجية "إعادة التوازن" في آسيا والمحيط الهادئ. يقود "كامبل" فريقًا مكونًا من أكثر من 20 شخصًا في مجلس الأمن القومي. من الواضح أن هذا التغيير المؤسسي سيلقي بظلال إيجابية على سياسة

واشنطن صوب منطقة الهندي- الهادئ. وانطلاقًا من الدور الذي سيقوم به "كامبل"، ستساعد عملية التنسيق بين وزارات الخارجية والدفاع والتجارة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها على دفع استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ بطريقة فعالة ومنظمة.

ثانيًا: عززت الإدارة المزيد من نقاط الارتكاز لتعزيز الاستراتيجية؛ لكن يبدو أنها تفضل استخدام قضايا الاستقرار الإقليمي، وكثيرًا ما تظهر موضوعات جديدة، مثل لقاحات COVID-19 وسلاسل التوريد في خطابها الدبلوماسي. وعلى عكس إدارة "ترامب"، تُولي إدارة "بايدن" اهتمامًا أكبر للدبلوماسية الموجهة نحو القيم والقائمة على القواعد والمدافعة عن الحكم الرشيد كأساس للتعاون في منطقة الهندي – الهادئ.

ثالثًا: العمل على تنويع قوى الدفع لتنفيذ الاستراتيجية (سياسة الدفع متعدد العجلات). في السابق، كانت واشنطن تعتمد بشكل أساسي على اليابان وأستراليا وحلفاء أساسيين آخرين، لكن من الواضح أن إدارة "بايدن" تعمل على إدخال دول أخرى، سواء من داخل المنطقة أو خارجها. إذ زادت المملكة المتحدة وفرنسا ودول أوروبية أخرى مؤخرًا بشكل كبير من مساهماتها الدبلوماسية والعسكرية. كما أصدر الناتو والاتحاد الأوروبي وثائق استراتيجية حول منطقة الهندي - الهادئ [78].

سعى الرئيس "بايدن" أثناء السباق الرئاسي، ومنذ وصوله للمكتب البيضاوي، إلى التأكيد على اعتباره نموذجًا مناقضًا لـــ"ترامب"، ويعمل في سبيل ذلك على الانقضاض على إرث "ترامب"، سواء على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية.

وجاء وصوله إلى سدة الحكم في لحظة حرجة بالنسبة للولايات المتحدة بسبب المشكلات الداخلية المعقدة والمركبة من جانب، وأيضًا بسبب السياسة الخارجية التي حملت قدرًا من الاضطراب الذي طال القضايا والملف والعلاقات مع الحلفاء والشركاء من جانب آخر. وفي سبيل ذلك، سعت إدارة "بايدن" إلى ترميم هذه الاختلالات من أجل أن تُصبح السياسة الأمريكية أكثر قوة بطريقة تمكّنها من مناهضة النفوذ الصيني المتزايد، سواء داخل القارة الآسيوية أو على المستوى العالمي. ومن هنا، يبدو أن التطورات المتسارعة على ساحة منطقة (الهندي – الهادئ) قد دفعت بوصلة إدارة "بايدن" إلى مزيدٍ من التركيز على هذه المنطقة وإعطائها الأولوية، وتمثلت أولى خطوات الإدارة في رأب الصدع بين واشنطن وحلفائها في المنطقة، ثم الاتجاه لتعزيز العلاقات مع دول المنطقة الأخرى.

من جانبه، شارك "بايدن" -خلال شهوره الأولى- في قمة التحالف الرباعي "الكواد" في مارس 2021. وعلى المستوى الوزاري، سافر كل من وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن"، ووزير الدفاع "لويد أوستن"، في مارس الماضي، إلى سول في أول رحلة خارجية يقوم بها مسئولون على مستوى مجلس الوزراء منذ تولي الرئيس "بايدن". والتقيا بنظيريهما الكوريين، وتعهدا بـ"الدفاع عن التحالف مع كوريا الجنوبية واليابان" من أجل حماية المصالح الأمريكية ومصالح الحلفاء. ووقّع الطرفان على اتفاقية تتعلق بإجراءات إحدى المعاهدات الدفاعية، ووضع القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية. واستغل "بلينكن"

الفرصة للتأكيد مجددًا على أهمية الحدّ من التهديد الذي تتعرض له واشنطن وحلفاؤها بسبب برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية. وتعالت التكهنات بشأن ضم كوريا الجنوبية لدول "الرباعية"[79]. كما يعد قرار واشنطن بإلغاء إرشادات الصواريخ بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في مايو الماضي مثالًا جيدًا على ما يجب القيام به؛ إذ جرى تمكين سيئول من إنتاج أنظمة طويلة المدى وتزويدها بمزايا تشغيلية في وجه الصين وكوريا الشمالية[80].

كما انطلق وزير الدفاع "أوستن" في زيارة إلى منطقة جنوب شرق آسيا في نهاية شهر يوليو الماضي، ولفت في خطابه بمعهد سنغافورة الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى نقطة شديدة الأهمية تتعلق بتحويل المحادثات السياسية بعيدًا عن النقطة المتعلقة بقيام حلفاء واشنطن بالاصطفاف ضد بكين، وتوجيهها صوب التحديات التي تهمهم بشكل مباشر؛ قائلًا: "إننا لا نطلب من دول المنطقة أن تختار بين الولايات المتحدة والصين". ووصف التحالفات بين وواشنطن ودول المنطقة بكونها "أكبر من مجرد الجغرافيا السياسية". وكبديل عن التركيز عن المخاوف الأمريكية من الصين، اتجه "أوستن" إلى التركيز على القلق الأمريكي من التهديدات الصينية التي تطال حقوق دول جنوب شرق آسيا؛ الأمر الذي يرسل رسالة مفادها أن إدارة "بايدن" لا تسعى إلى دفع العلاقات مع بكين تجاه "حافة الهاوية"، ولا ترغب في تبني سياسة حادة تجاه الصين، ولا تستهدف فرض ضغوطات إضافية على دول المنطقة لتحجيم علاقاتهم بالصين[81].

من زاوية أخرى، يبدو أن إدارة "بايدن" تسير على خطى إدارة "ترامب" فيما يتعلق باتّباع سياسة قائمة على التوجه نحو منطقة (الهندي – الهادئ) وليست سياسة تركز على (آسيا – الهادئ) كما دعت إدارة "أوباما"؛ وهو ما يمكن الاستدلال عليه من مشهد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان،

انطلاقًا من رؤية "بايدن" القائمة على عدم وجود دواعٍ للاستمرار الأمريكي في أفغانستان. وقد قامت نائبة الرئيس "كمالا هاريس" في أعقاب الانسحاب الأمريكي المرتبك من أفغانستان بجولة آسيوية لإرسال رسائل طمأنة للحلفاء في المنطقة. وقالت خلال زيارتها سنغافورة إن "الإدارة الأمريكية وعدت بالتزام دائم في سنغافورة وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ". مضيفة أن "سبب وجودي هنا هو أن الولايات المتحدة قوة عالمية، ونحن نأخذ هذا الدور على محمل الجد" [82]. كما وجهت انتقادًا حادًا للصين لتوغلاتها في بحر الصين الجنوبي، محذرة من أن تصرفات بكين تشكل "إكراهًا" و"تخويفًا". وأوضحت أن واشنطن ستعمل بشكل متعدد الأطراف من خلال مؤسسات مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). مشيرة إلى أن الانخراط الأمريكي في المنطقة ليس موجهًا ضد أي دولة بمفردها، وليس مصممًا لجعل الدول الأخرى تختار بين الولايات المتحدة والصين. وأكدت أيضًا أن الولايات المتحدة ستستضيف المنتدى القادم للتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) في عام 2023، مما يؤكد أهمية السوق الديناميكية لجنوب شرق آسيا بالنسبة لواشنطن[83].

وفي 24 سبتمبر الماضي، استضافت إدارة "بايدن" أول قمة شخصية لزعماء (الرباعية "الكواد")، التي كادت أن تتلاشى على مر السنين، وقامت إدارة "ترامب" بإحيائها، خوفًا من التهديدات الصينية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ويعتبر احتضان إدارة "بايدن" لـ"الكواد" رمزًا لنهجها تجاه الصين على نطاق أوسع، إذ يتم تأطيرها على أنها تنافسية عندما يستدعي الأمر، وتعاونية عندما يستدعي الأمر، وتصادمية عندما يجب أن تكون كذلك. وتقوم الإدارة باتّباع هذا النهج من خلال العمل بشكل أوثق مع الحلفاء والدول ذات التفكير المماثل لمناهضة طموحات الصين وتخفيف سلوكها العدواني على المسرح الإقليمي والعالمي. أحدث مظاهر هذا النهج هو تشكيل شراكة أمنية ثلاثية AUKUS في المحيطين الهندي والهادئ، والتي بموجبها ستحصل أستراليا على غواصات تعمل بالطاقة النووية، بالاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية والبريطانية[84]. يستهدف "أوكوس" تعزيز التعاون والتنسيق الدبلوماسي والعسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وكذا تحسين عملية التبادل المعلوماتي والتكنولوجي، تمهيدًا لتحقيق التكامل بين القواعد الصناعية، والتقنيات التكنولوجية والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، وسلاسل التوريد الخاصة بالأمن والدفاع، بالتركيز على التشغيل البيني الثلاثي. وعلى صعيد موازٍ، دخلت الولايات المتحدة والفلبين في محادثات تمهيدية[85]، مع نهاية سبتمبر الماضي، لإعادة تقييم معاهدة الدفاع المشترك بينهما الموقّعة منذ 70 عامًا.

ومع ذلك، في حين أن رابطة دول جنوب شرق آسيا كانت متشككة في "الرباعية"، بطريقة دفعتها إلى تبني نهج خاص بها تجاه منطقة (الهندي – الهادئ) يؤكد على مركزية الآسيان، إلا أنها بدت مرحبة بجهود إدارة "بايدن" وأعضاء "الرباعية" الآخرين لتوسيع التجمع خارج نطاق الأمن، كما أُعلن في القمة الافتراضية الأولى على مستوى القادة للمجموعة في مارس الماضي،

لتشمل شراكة جديدة حول لقاح (كوفيد-19)، وكذلك تشكيل مجموعات عمل معنية بتغير المناخ والتكنولوجيات الناشئة. الأمر الذي يعني وفق هذه التحركات أن "الكواد" لم تعد مجرد تجمع يضم مجموعة من الديمقراطيات ذات الاهتمامات المشتركة القائمة على مناهضة الصين، ولكنها باتت مصدرًا محتملًا للمنافع العامة لجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ الأوسع. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الإدارة سعت للتأكيد على البُعد القيمي الإنساني الذي يغلفها، على عكس إدارة "ترامب"، إذ أعلنت عن فرض عقوبات على مسئولين في ميانمار جراء الانقلاب الذي وقع هناك، وأيضًا فرض عقوبات على مسئولين صينيين ردًا على قضايا حقوق الإنسان في مقاطعة شينجيانج[86].

وقد انعكست سياسة "بايدن" صوب منطقة (الهندي – الهادئ) في الوثيقة الوحيدة التي كشفت عنها حتى الآن، والمتمثلة في التوجيه الاستراتيجي للأمن القومي المؤقت[87] Interim National Security Strategic Guidance، الذي صدر في مارس الماضي، والذي أكد أن مصير أمريكا بات مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالأحداث التي تقع خارج شواطئها؛ إذ تواجه وباءً عالميًا، وتراجعًا اقتصاديًا ساحقًا، وأزمة عدالة عرقية، وحالة طوارئ مناخية عميقة، وأفكارًا قومية متصاعدة، وتراجعًا للديمقراطية، وتزايد التنافس مع الصين وروسيا والدول الاستبدادية الأخرى، وثورة تكنولوجية تعيد تشكيل كل جانب من جوانب الحياة. مشيرًا إلى أن الصين، على وجه التحديد، أضحت المنافس الوحيد القادر على الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتشكيل تحدٍ مستدامٍ لنظام دولي مستقر ومنفتح. ولا تزال روسيا مصممة على تعزيز نفوذها العالمي، ولعب دور تخريبي على الساحة العالمية. معتبرًا أن هاتين الدولتين استثمرتا بشكل كبير في الجهود الرامية إلى مناهضة قوة واشنطن، ومنعها من الدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها حول العالم. كما تواصل الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل إيران وكوريا الشمالية، السعي وراء امتلاك قدرات وتقنيات تمكنها من تغيير قواعد اللعبة، وتهديد حلفاء وشركاء واشنطن. كما تتسابق القوى الرائدة في العالم لتطوير ونشر التقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، التي يمكن أن تشكل التوازن الاقتصادي والعسكري بين الدول، مما يعني أن واشنطن باتت بحاجة إلى إعادة الاستثمار في الحفاظ على تفوقها العلمي والتكنولوجي. مشددًا على استمرار واشنطن في جهودها لبناء الشراكات في جميع أنحاء العالم، ومؤكدًا أن مصالحها الوطنية الحيوية تفرض أعمق اتصال مع منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا ونصف الكرة الغربي، مع ضرورة الانسحاب من الحروب الأبدية التي استنزفت واشنطن لسنوات. لذا، بلور أهمية تعميق شراكة واشنطن مع الهند، والعمل جنبًا إلى جنب مع نيوزيلندا، وكذا سنغافورة وفيتنام ودول أخرى أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). كما ستعمل واشنطن على تمكين الدبلوماسية للعمل على تقليل التهديد الذي تشكله البرامج النووية والصاروخية المتزايدة لكوريا الشمالية، والوقوف جنبًا إلى جنب مع كوريا الجنوبية واليابان. معتبرًا أن وجود جيش قوي يمثل ميزة

أمريكية حيوية؛ لافتًا إلى أن واشنطن لن تتردد أبدًا في استخدام القوة عند الضرورة للدفاع عن مصالحها الوطنية الحيوية. مضيفًا أنه عندما تكون القوة مطلوبة، فسيجري استخدامها جنبًا إلى جنب مع الشركاء الدوليين والمحليين حيثما أمكن ذلك لتعزيز الفعالية والشرعية ومشاركة الأعباء.

وتنبع أهمية التوجيه الاستراتيجي بالأساس من كونه أول وثيقة رسمية معلنة تصدر عن إدارة "بايدن" للربط بين الأبعاد المختلفة للسياسة الأمريكية، ووضعها في خطة استراتيجية للتحرك المستقبلي. وتعتبر بعض التحليلات أن هذه الوثيقة تحمل نبرة متفائلة حول قدرة واشنطن على مواجهة التحديات العديدة التي تواجهها. علاوة على ذلك، فقد تبنت الوثيقة اقترابًا مستقبليًا متعدد الأبعاد، مثل: الترويج للديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، وتجديد التحالفات، وقيادة الولايات المتحدة للمؤسسات العالمية. ولكن تظل المسألة الملفتة للانتباه هي أن الوثيقة ليست استراتيجية للأمن القومي، لكنها مجرد توجيه استراتيجي مؤقت للأمن القومي، مما يعني أن الاستراتيجية القادمة قد تحمل هامشًا من التغيير، أو تأتي وفق لغة أكثر حزمًا وتحديدًا. ويبدو أن الهدف من إصدار هذه الوثيقة هو ترتيب الأولويات بالنسبة للحكومة وتوجيه الوزارات والمؤسسات المعنية لتنسيق أعمالها. وربما يكون أحد أهداف إصدار نسخة غير سرية من هذه الوثيقة هو محاولة الإدارة الأمريكية الكشف عن أهدافها وأولويتها، وكذا الترويج لتحركاتها[88].

أحد المحاور الرئيسية في الوثيقة يتعلق بضرورة تعاون واشنطن مع العالم، مع التركيز على الصين كاختبار جيوسياسي ذي أولوية. ويُنظر إلى هذه العلاقة **كتنافسية** بشكل عام، **وتعاونية** عندما يتطلب الأمر ذلك، **وعدائية** في بعض الأحيان. ويشدد "بايدن" -في هذا الإطار- على ضرورة التعامل مع الصين من موقع قوة. ويشكل التخلص من إرث "ترامب" الخطوة الأكثر توقعًا من قبل إدارة "بايدن"، والتي سيسعى من خلالها إلى التأكيد على ضرورة العمل مع الشركاء والحلفاء حول العالم. لكنها تحمل تأكيدًا مشابهًا لذات الأولويات التي أكدت عليها إدارة "ترامب" التي تشدد على ضرورة نقل محور الاهتمام إلى منطقة المحيط الهندي-والهادي. لكن "بايدن"، على خلاف توجهات سلفه، تعهد "بتنشيط وتحديث" تحالفات واشنطن مع الناتو، وأستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية؛ والسعي إلى تعميق العلاقات مع نيوزيلندا، وسنغافورة، وفيتنام، ودول أخرى من رابطة دول جنوب شرق آسيا[89].

وبشكل عام، يبدو أن الاختلاف الأساسي بين إدارتي "بايدن" و"ترامب" لا يكمن في جوهر السياسة بقدر ما هو اختلاف في أدوات التنفيذ، سيما مساعي العمل بشكل أكثر فعالية مع الحلفاء والشركاء. إذ تبدو إدارة "بايدن" أكثر ميلًا للاعتماد بشكل مكثف على القيادة الدبلوماسية، والتركيز بشكل أقل على الوسائل الإكراهية. فعلى الرغم من التحركات المكثفة التي قامت بها إدارة "بايدن" تجاه منطقة (الهندي – الهادئ)، لكن الأداء السياسي والدبلوماسي تجاه هذه المنطقة لم يَجْرِ على القدر المتوقع، وبالأخص تجاه منطقة جنوب شرق آسيا على الرغم من أهميتها؛ إذ استقبلت منطقة جنوب شرق آسيا أول زيارة رسمية رفيعة المستوى بعد حوالي

سبعة أشهر من تولي الرئيس "بايدن" منصبه. إضافة إلى ذلك، أثناء اللقاء الافتراضي الذي جمع وزير الخارجية "بلينكن" ونظراءه الآسيويين، حدث عطل فني تسبب في انتظار نظرائه في جنوب شرق آسيا لمدة 45 دقيقة تقريبًا حتى تمت معالجة هذا الخلل، الأمر الذي قد يوحي -بعض الشيء- بالإهانة. وعلى الرغم من أن إدارة "بايدن" على وشك إنهاء عامها الأول؛ إلا أنها لا تزال بلا سفراء في عدد من دول المنطقة[90].

وعلى صعيد آخر، على الرغم من حرص إدارة "بايدن" على إعلاء مسألة القيم في سياستها الخارجية، وحرصها على تأطير تحالفاتها تأطيرًا ديمقراطيًا؛ إلا أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان -وفق صيغته العشوائية- قد نال من صورة النموذج، سواء النموذج الأمريكي في ذاته بما يحمله من قيم، أو النموذج الذي تحاول واشنطن تطبيقه داخل الدول. كما تُبلور مسألة الانسحاب أيضًا السلوك الأمريكي القائم على التخلي عن الحلفاء، وعدم الاكتراث بمصالحهم، كونها حليفًا "غير موثوق". ولكن ليس هناك مؤشرات قوية على حجم التأثير السلبي الذي تسبب فيه الانسحاب على موقف الحلفاء من واشنطن، إذ إنه على النقيض من التحليل السابق، لم يُقلق الانسحاب من أفغانستان –بدرجة كبيرة- بعض حلفاء واشنطن، كاليابان وأستراليا، وتايوان، وبالأخص مع اتجاه "بايدن" لتسويق الانسحاب من أفغانستان في إطار كونه تعزيزًا للتوجه نحو (الهندي – الهادئ). فعلى سبيل المثال، بدلًا من حث واشنطن على التدخل لإنقاذ الحكومة الأفغانية، دعت الحكومة الأسترالية إلى زيادة عدد مشاة البحرية الأمريكية في "داروين"[91].

وفي السياق ذاته، قد تضر التحركات التي تتخذها واشنطن بدون التنسيق مع الشركاء الأوروبيين بصورة واشنطن في أذهان حلفائها الآسيويين من جانب، كما قد تدفع شركاءها الأوروبيين لاتخاذ مسارات بديلة عن المسارات التي تسعى واشنطن لإرسائها في منطقة (الهندي – الهادئ) من جانب آخر. فعلى الرغم من التأكيدات المتكررة لإدارة "بايدن" على أهمية رأب الصدع عبر الأطلسي، وتعزيز علاقات التحالف مع الشركاء الأوروبيين، إلا أن تحركات الإدارة جاءت على النقيض من ذلك، أبرزها: الانسحاب الأمريكي من أفغانستان الذي تم بدون التنسيق والتشاور مع الحلفاء الأوروبيين، والإعلان عن تدشين تحالف "أوكوس" دون إخبار الحلفاء الغربيين، وفي مقدمتهم فرنسا التي تضررت جراءه، بعد أن حصلت أستراليا -بموجب الاتفاق- على صفقة لبناء غواصات تعمل بالطاقة النووية، انسحبت على إثرها من عقد كبير مع فرنسا لتصنيع غواصات تقليدية تعمل بالديزل والكهرباء.

الخلاصة:

كانت الولايات المتحدة القوة البحرية والجوية المهيمنة في آسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد اعتمدت في توجهها صوب القارة الآسيوية على شبكة من التحالفات والترتيبات مع الحلفاء والشركاء في المحيطين الهندي والهادئ لدعم قواتها الموجودة في المنطقة. وفي هذا السياق، يمكن القول عبر نظرة تحليلية أولية إن بعض المزايا العسكرية الأمريكية على مدى العقدين الماضيين قد تراجعت مع النمو الكبير في قدرات الجيش الصيني، لكن على النقيض من ذلك لا يزال لدى الجيش الأمريكي ميزة نسبية

تتمثل في درجة القبول الكبيرة التي يتمتع بها فعليًا من قبل دول المنطقة على عكس الجيش الصيني. علاوة على ذلك، يعد التوازن العسكري الإقليمي من حيث القدرات النسبية لواشنطن وبكين مهمًا، لكن عنصر الثقل الاستراتيجي الحقيقي لواشنطن يتمثل في علاقاتها السياسية والعسكرية القائمة على شبكة من التحالفات الأمريكية المدعومة بوجود عسكري في عدد من دول المنطقة[92].

وعند إجراء مقارنة في القدرات بين واشنطن وبكين حتى عام 2020، يتضح أن الجيش الأمريكي لا يزال يتمتع بمزايا كمية ونوعية مقارنة بنظيره الصيني. تشرف قيادة المحيطين الهندي الهادئ (INDOPACOM) على أسطول المحيط الهادئ الذي يضم حوالي 50 سفينة رئيسية واثنتين أو ثلاث حاملات طائرات وحوالي 30 غواصة أمريكية متقدمة. تدير القيادة ثلاث قوات جوية أمريكية مع حوالي 2000 مقاتل وقاذفات قنابل ووسيلة نقل. تشرف على 80.000 من الجيش الأمريكي والقوات البحرية المتمركزة في جميع أنحاء المنطقة ولديها حق الوصول إلى 100.000 جندي آخر إذا لزم الأمر. ويتمتع الجيش الأمريكي أيضًا بمزايا في قدرته المؤكدة على استخدام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع الفضائية (ISR) والقدرات الإلكترونية لدعم قواته البرية والجوية والبحرية[93].

على العكس من ذلك، تمتلك القوات البحرية الصينية ثلاثة أساطيل تضم أكثر من 130 من المقاتلين السطحيين الرئيسيين، لكنها تفتقر إلى قدرات الحرب طويلة المدى في المياه الزرقاء. وتستخدم حاملتي طائرات بتصميم "منحدر للتزلج" يحد من الحمولة الصافية للطائرات، ومن المتوقع أن القوات البحرية الصينية لن تستخدم حاملة طائرات حديثة حتى عام 2023. وتعتمد قاذفاتها الحالية على التصميم السوفيتي الذي يعود إلى أواخر الخمسينيات، على الرغم من كونها مجهزة بمحركات حديثة وصواريخ كروز للهجوم البري وصواريخ كروز المضادة للسفن. ويفتقر الجيش الصيني -إلى حد كبير- القدرة على نشر قواته البحرية ودعمها بعيدًا عن البر الرئيسي الصيني؛ لكنه نفذ إصلاحات تنظيمية كبيرة أدت إلى تحسن كبير في قدرته على إجراء عمليات مشتركة متكاملة تستغل جميع قدراته[94].

من جانب آخر، تحمل المنافسة الاستراتيجية بين واشنطن وبكين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ جانبًا عسكريًا تقليديًا يتمثل في تعويض المزايا النوعية لواشنطن في المعدات العسكرية، والقدرة المؤكدة على إجراء عمليات قتالية مشتركة فعالة، بالمزايا الجغرافية للصين عند العمل من أراضيها الأصلية، بما في ذلك قدرة الجيش الصيني على استخدام الصواريخ الأرضية والطائرات لإبراز قوته على الفضاء الجوي والبحري القريب. وعلى الجانب الآخر، يبدو أحد جوانب المنافسة العسكرية بين واشنطن وبكين بالمنطقة في استخدام تكتيكات "المنطقة الرمادية"، التي تنطوي على استخدام الوجود العسكري وشبه العسكري المتزايد والإكراه، وكذا الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والقانونية والمعلوماتية دون عتبة المواجهة العسكرية لتحقيق أهدافها في المنطقة[95].

ومن الجدير بالذكر أن مسألة التوسع في القواعد العسكرية الخارجية تحمل قدرًا من الجدل في الداخل الأمريكي، سيما مع تعقد مشكلات

الداخل الأمريكي الذي يحمل أولوية أكبر بالنسبة للشارع الأمريكي. فعلى الرغم من الدعم الواسع للحزبين حول مسألة القواعد الخارجية، إلا أن هناك بعض الأصوات التي تدعو للإصلاح. ففي عام 2011، وقع السيناتور "رون وايدن"، مع خمسة أعضاء مجلس الشيوخ، خطابًا من الحزبين يدعو إلى "الحد بشكل كبير من الوجود العسكري في الخارج". وفي العام التالي، قدم السيناتور "جون تيستر" ثم السيناتور "كاي بيلي هاتشيسون" تشريعات تدعو وزارة الدفاع إلى "تعيين لجنة مستقلة لمراجعة احتياجات القواعد العسكرية في الخارج والتكاليف المرتبطة بها كخطوة أولى نحو إغلاق المرافق التي لم تعد هناك حاجة إليها" [96]. بالنسبة للسنة المالية 2015، قدر ملخص التكلفة الخارجية للبنتاجون (OCS) التكلفة الإجمالية للقواعد والمرافق والموظفين الخارجيين المتمركزين في الخارج بحوالي 19.6 مليار دولار. ويقدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن التكلفة الإجمالية للوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحدها تزيد على نصف هذا المبلغ، أي حوالي 12 مليار دولار سنويًا (باستثناء نفقات المعدات أو عمليات الأسطول البحري الأمريكي). وكبديل عن ذلك، تقترح الورقة التي أعدها مع "كاتو Cato" [97] ، الإبقاء على قاعدتين فقط للتعويض عن الانخفاض في الاستجابة للطوارئ، هما: جوام، وديجو جارسيا.

- إذ تقع جوام في موقع استراتيجي في المحيط الهادئ، وهي أقرب أراضي الولايات المتحدة ذات السيادة إلى دول آسيا والمحيط الهادئ (على بعد حوالي 1600 ميل من اليابان، وحوالي 1.550 ميلًا من الفلبين). ويعني هذا الموقع تقليل أوقات العبور في حالة حدوث أي حالات طارئة. وتستغرق الغواصات التي تعمل بسرعة 20 عقدة حوالي 5 أيام للوصول إلى ساحل شرق آسيا من جوام، بينما تستغرق حوالي 8 أيام من هاواي و15 يومًا من سان دييجو. ويمكن للسفن المبحرة بسرعة 25 عقدة من جوام أن تصل إلى مضيق تايوان في حوالي يومين ونصف اليوم. هذه المسافة الإضافية من ساحل شرق آسيا تعني أيضًا أن جوام أقل عرضة للصواريخ الصينية والكورية الشمالية. ونظرًا لكون جوام إقليمًا تابعًا للولايات المتحدة، فإنها لا تواجه مشاكل عدم اليقين ومخاوف الدولة المضيفة. وكجزء من التحول الشامل، يجري تطوير جوام بشكل أكبر كمركز لوجيستي لتمكين القوات في آسيا والعمل كقاعدة للتمركز في البحر وقدرات الدفاع الجوي. ولذلك، فإن جوام بمثابة موقع مناسب لقاعدة عسكرية منخفضة التكلفة وذات قدرة كاملة تتجنب العبء الاستراتيجي للقوات الموجودة في الأراضي الأجنبية.

- تقع دييجو جارسيا على بعد 1000 ميل جنوب الهند، و700 ميل جنوب غرب سريلانكا، و2500 ميل جنوب شرق الخليج الفارسي. استضافت دييجو جارسيا منشآت عسكرية أمريكية منذ الستينيات. وبُعد دييجو جارسيا عن الخصوم المحتملين على الأرض يعني أنها أقل عرضة للخطر من العديد من القواعد على طول الساحل الآسيوي أو في الشرق الأوسط، وبعيدة بما فيه الكفاية لتكون أكثر أمانًا من هجوم بالصواريخ الباليستية بعيدة المدى. وتبلغ مساحتها 11 ميلًا مربعًا فقط، ويبلغ متوسط

ارتفاع الأرض 4 أقدام فقط، مما يعني أنها لا تستطيع بالضرورة استضافة منصات بحرية كبيرة. وهي تقع بحيث لا تتطلب القاذفات بعيدة المدى المتمركزة هناك، مثل Air Expeditionary Wing's B- 52s، دعم التزود بالوقود للمهام في جنوب آسيا أو الشرق الأوسط.

مستقبل الوجود الأمريكي في منطقة (الهندي – الهادئ):

يمكن القول بشكل عام إن التواجد الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ يتطلب معادلة ذكية تعتمد على أبعاد متعددة، وليس تواجدًا عسكريًا فقط؛ أي إن السياسة التي اتبعتها واشنطن تجاه المنطقة خلال الحرب الباردة ليست بالضرورة هي السياسة المناسبة الآن، حتى الاعتماد على التواجد العسكري في منطقة (الهندي – الهادئ) بات في حاجة إلى أدوات أكثر ابتكارًا.

أولًا- تعزيز الروابط الاقتصادية مع منطقة (الهندي - الهادئ):

يتطلب التغلغل الأمريكي الفعّال في منطقة (الهندي – الهادئ) لمحاصرة النفوذ الصيني المتزايد شراكة اقتصادية قوية تُجابه الروابط الاقتصادية الهائلة التي تربط الصين مع دول المنطقة. يتطور في الوقت الحالي نظام اقتصادي ضخم لصالح الصين، بفضل انسحاب واشنطن من اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ (TPP) في عام 2017؛ ومع تراجع الأوضاع الاقتصادية بسبب جائحة كورونا من جانب آخر. فقد عقدت بكين اجتماعًا افتراضيًا مع "الآسيان" بشأن مبادرة "الحزام والطريق"، وطلب خلاله وزراء الآسيان من بكين زيادة الاستثمارات الصينية في البنية التحتية لدعم التعافي الاقتصادي من الوباء. لذا، لا بد أن تُدرك واشنطن أن الاتفاقات الاقتصادية والصفقات التجارية لا تتوقف عند حدود المنافع المادية؛ بل هي فرصة للدول للتعاون مع بعضها بعضًا، لتطوير حصص في نجاح بعضنا بعضًا، والعمل معًا على تشكيل البنية الإقليمية والقواعد التي تحكمها[98].

وعلى الجانب الآخر، تحتاج واشنطن تبني برنامج إنمائي موسع مع دول المنطقة، وبالأخص التعاون في المساعدة الإنمائية لمنطقة ميكونج؛ حيث تشارك الولايات المتحدة وأستراليا ورابطة دول جنوب شرق آسيا في نهر ميكونج من خلال آليات حوار مختلفة. تشترك جميع الأطراف في المصلحة في تسهيل إدارة موارد أكثر استدامة وشفافية من شأنها منع عدم الاستقرار والفقر في جنوب شرق آسيا. ويمكن لواضعي السياسات استكشاف الفرص لتطوير مناهج تعاونية من خلال تبادل تقييمات الاحتياجات على المستوى القطري، وإنشاء مشاريع إنمائية ثلاثية، وتأييد مبادئ ومعايير مماثلة لإدارة الموارد[99].

ثانيًا- إعادة تأطير الخطاب الموجه لمنطقة (الهندي – الهادئ):

ترسل واشنطن تأكيدات متكررة بشأن توصيف تحالفاتها وشراكاتها حول العالم، بما فيها منطقة (الهندي – الهادئ)، في إطار كونها علاقات قائمة على قيم الحرية والديمقراطية في مقابل

النموذج الاستبدادي للصين؛ وهو الأمر الذي قد يأتي بنتائج عكسية في سياستها للتوجه صوب (الهندي – الهادئ). فلطالما كان الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان موضوعًا حساسًا للغاية في جنوب شرق آسيا، وهي منطقة توصف بكونها تضم ديمقراطيات غير ليبرالية وديمقراطيات متأرجحة، وفي بعض الحالات نظمًا سلطوية.

وبالتالي، فإن تأطير المنافسة بين واشنطن وبكين على أنها منافسة أو سباق بين الدول الاستبدادية مقابل الديمقراطيات؛ قد يكون لهذه اللغة صدى سيئ للغاية في بلدان مثل فيتنام، على سبيل المثال. وقد حددت إدارة "بايدن" فيتنام كشريك مهم في المنطقة. كما أن هذا التأطير قد يفتح المجال واسعًا أمام الصين للترويج لنموذجها لدى الدول التي لا تميل إلى هذا النموذج. أي إن الربط بين علاقات التحالف والشراكة والنظم السياسية الداخلية قد يضر بعلاقات واشنطن مع دول المنطقة[100].

ثالثًا- سياسة مرنة تضع في اعتبارها الاختلافات بين دول المنطقة:

إن نجاح سياسة واشنطن في توجهها نحو (الهندي – الهادئ) يتطلب من واشنطن سياسة مرنة تضع في اعتبارها الاختلافات الموجودة بين دول المنطقة، وليس اتباع ذات السياسة مع كل الدول. فبالطبع، فإن السياسة التي تتبعها واشنطن مع أستراليا أو اليابان لن تكون مجدية بالضرورة مع دول الآسيان. فعلى سبيل المثال، فإن الحديث عن تقاسم أعباء الأمن يمكن أن يُوجّه لدول كأستراليا أو اليابان أو كوريا الجنوبية، لكنه لن يكون خطابًا مناسبًا للدول الآسيوية التي تعاني أوضاعًا اقتصادية خانقة.

وعلى الجانب الآخر، تحتاج واشنطن إلى وضع مخاوف دول المنطقة في الاعتبار، والتعامل معها بإيجابية. فقد أثار إحياء "الكواد" مخاوف بشأن مكانة دول رابطة جنوب شرق آسيا، كما يُنظر أيضًا إلى خطاب "المحيطين الهندي والهادئ" على أنه استراتيجية احتواء مبطنة ضد الصين، مع تداعيات محتملة مزعزعة للاستقرار في المنطقة. وبالتالي، فعلى واشنطن أن تتجنب توصيف علاقاتها مع بكين على أنه تنافس بين معسكرين، حتى لا تزيد من قلق الدول الآسيوية. وفي المقابل، الاتجاه لتعزيز التواصل على المستوى الفني والتبادل بين مجموعات العمل "الكواد" والآليات الحالية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، مثل مجموعة عمل الآسيان المعنية بتغير المناخ، أو ربما بشكل أكثر مرونة من خلال المبادرات والمؤسسات التابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا مثل مرفق التمويل الأخضر التحفيزي[101].

رابعًا- أدوات عسكرية أكثر ابتكارًا:

نظرًا لكون الصين خصمًا متطورًا، لديه درجة متقدمة من التطوير التكنولوجي؛ تتطلب سياسات الولايات المتحدة العسكرية الموجهة لمنطقة (الهندي – الهادئ) لتطويق هذا الخصم أدوات عسكرية أكثر ابتكارًا. لذا تحتاج الولايات المتحدة إلى التركيز على عدد من الأمور:

-تكتيكات المنطقة الرمادية: يجب أن تكون إدارة المنافسة دون مستوى النزاع المسلح مهمة دفاعية رئيسية، بالنظر إلى تفضيل الصين الواضح للاعتماد على القوات شبه العسكرية والقوات بالوكالة لتحقيق أهدافها. يمكن أن توفر التطبيق المنظم للعنف لهدف سياسي، بينما تترك الوكالات الدبلوماسية والاقتصادية الأمريكية في المقدمة لمعالجة تهديدات المنطقة الرمادية. إن التركيز على هذا الجانب قد يساهم في تعزيز الردع الذي سيقنع الحلفاء والخصوم على حد سواء بأنه لا توجد مكاسب سريعة، وأن القوات الأمريكية ستكون قادرة على صد التهديد وتحقيق الانتصار[102].

- مسألة التدريب: يبدو أن مسألة التدريبات التي تجريها واشنطن في المنطقة في حاجة إلى تطوير. فبينما تجري القوات الأمريكية 90 تدريبًا بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ كل عام، يتم ترجيح التدريبات الرئيسية الكبيرة والمكلفة -والعديد منها يحتوي على مهام قديمة- أو اشتباكات ثنائية أصغر توفر قيمة تشغيلية قليلة للقوات الأمريكية. لذا، من المقترح أن يجري التدريب وفق صيغة متعددة المجالات توفر القدرة على التجريب، والذي يستلزم شبكة ائتلافية متكاملة من نطاقات التدريب بالذخيرة الحية والافتراضية[103].

- شبكة التحالف والشركاء الأمريكيين: هي الميزة التنافسية الأكبر لوزارة الدفاع في مواجهة بكين، والعنصر المركزي في أي استراتيجية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. لكن المنطقة تفتقر إلى آليات التخطيط المتكاملة وهياكل الدفاع متعددة الجنسيات التي تجعل الدفاع الجماعي حقيقة ملموسة أكثر. إن إدارة مخاطر التحديث العسكري السريع لبكين سوف تتطلب من واشنطن وحلفائها التفكير بجدية أكبر حول كيفية دمج قدراتهم والحصول على مزايا الحجم على بكين. على سبيل المثال، التزمت اليابان بزيادات سنوية في ميزانيتها الدفاعية لمدة ثماني سنوات متتالية[104].

- الإنذار المبكر وإدارة الأزمات: تظل مسألة الإنذار المبكر وإدارة الأزمات أداة مهمة لواشنطن لتنفيذ استراتيجيتها في المحيطين الهندي والهادئ. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة حرضت -في بعض الأوقات- على التوترات الإقليمية لخلق فرص للتدخل؛ فإنها -في النهاية- لا تريد أن ترى أي حادث يؤدي إلى صراع كبير، وهذا واضح بشكل خاص في حالة تايوان[105].

- الصناعات الدفاعية: يجب أن تبرز إصلاحات مشاركة التكنولوجيا بشكل بارز في جهود فريق "بايدن" لتمكين الحلفاء والشركاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ للمضي قدمًا. يجب أن تميل الإدارة إلى إصلاح وتنفيذ الآليات الحالية المصممة لتسهيل تعاون ثنائي الاتجاه بين واشنطن وحلفائها في مجال صناعات الدفاع. وهذا يشمل إزالة الحواجز التي تحول دون نقل التكنولوجيا وترتيبات تبادل المعلومات مع أستراليا من خلال الاستخدام الكامل للتشريعات الوطنية للتكنولوجيا والقاعدة الصناعية في الولايات المتحدة؛ إذ يؤدي التقدم البطيء في الوقت الحالي إلى تعقيد جهود كانبيرا لبناء قدرة تصنيع ذخائر موجهة سيادية. ويرتبط بذلك أيضًا إصلاح ترتيبات مشاركة البيانات المقيدة في إطار

برنامج المبيعات العسكرية الخارجية لواشنطن، وقد أحبطت طوكيو مؤخرًا مثل تلك الترتيبات، بطريقة دفعتها إلى إعطاء الأولوية للبدائل المحلية[106].

- **سباق تسلح نوعي (سيبراني):** بالإضافة لأنماط سباق التسلح التقليدي، قد يكون هناك مسار سيبراني للتنافس، وهو ما ينعكس في اتفاق "أوكوس" الذي هدف لتعزيز التكامل بين التكنولوجيا والقواعد الصناعية وسلاسل التوريد المتعلقة بالأمن والدفاع، ومشاركة القدرات السيبرانية، خاصةً في مجالي التكنولوجيا النووية والحرب الإلكترونية وقدرات الذكاء الاصطناعي. كما أن هناك عددًا كبيرًا من القوى السيبرانية الفاعلة في المنطقة على رأسها: الصين، وروسيا، وكوريا الشمالية، وتايوان، وأستراليا، واليابان، والهند. وهذا يعكس المنافسة القوية بين العديد من الدول، ويتطلب توفير ردع قوي لأي تهديدات مستقبلية في حالة الدخول في سباق تسلح سيبراني وهيمنة الصين على شبكات الجيل الخامس[107].

المصادر

1. Siow, Maria. What is the Indo-Pacific region and why does the US keep using this term? 26 August 2021, Available at: South China Morning Post website: https://www.scmp.com/week-asia/politics/article/3146363/what-indo-pacific-region-and-why-does-us-keep-using-term?module=perpetual_scroll&pgtype=article&campaign=3146363, accessed in 30/10/2021.
2. Auslin, Micheal R. The Question of American Strategy in the Indo-Pacific. (California: Hoover Institution, Stanford University), July 2018, pp. 1-2.
3. Indo-Pacific Strategy Report, The Department of Defense, June 2019.
4. Auslin, Micheal R. op. cit., p. 5.
5. Sempa, Francis P. Nicholas Spykman and the Struggle for the Asiatic Mediterranean, 09 January 2015, Available at The Dipolmat website: https://thediplomat.com/2015/01/nicholas-spykman-and-the-struggle-for-the-asiatic-mediterranean/ , accessed in 30/10/2021.
6. Auslin, Micheal R. op. cit., p.6.
7. لمزيد من المعلومات حول معاهدة الدفاع المتبادل بين الفلبين والولايات المتحدة، موقع الصحيفة الرسمية الفليبينية: https://www.officialgazette.gov.ph/1951/08/30/mutual-defense-treaty-between-the-republic-of-the-philippines-and-the-united-states-of-america-august-30-1951/ .
8. لمزيد من المعلومات حول المعاهدة الأمنية مع أستراليا ونيوزيلندا، موقع الخارجية الأمريكية: https://history.state.gov/milestones/1945-1952/anzus.
9. لمزيد من المعلومات حول معاهدة الدفاع المتبادل بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، موقع جامعة ييل: https://www.usfk.mil/Portals/105/Documents/SOFA/H_Mutual%20Defense%20Treaty_1953.pdf.
10. لمزيد من المعلومات حول منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا، موقع وزارة الخارجية الأمريكية: https://history.state.gov/milestones/1953-1960/seato.
11. لمزيد من المعلومات حول التحالف الدفاعي التايلاندي الأمريكي، موقع السفارة الأمريكية بتايلاند: https://th.usembassy.gov/joint-vision-statement-2020-for-the-thai-u-s-defense-alliance/ .
12. لمزيد من المعلومات حول معاهدة التعاون والأمن المتبادلين بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، موقع وزارة الخارجية اليابانية: https://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q&a/ref/1.html .
13. Auslin, Micheal R. op. cit., p.6.
14. Ibid, p. 6.
15. Jian, Chen. From Mao to Deng: China's Changing Relations with the United States, November 2019,

Available at Wilson Center website: https://www.wilsoncenter.org/publication/mao-to-deng-chinas-changing-relations-the-united-states, accessed in 31/10/2021.

16. Auslin, Micheal R. op. cit., p.7.

17. US Security Strategy for the East Asia-Pacific Region, Available at: https://nautilus.org/global-problem-solving/us-security-strategy-for-the-east-asia-pacific-region/.

18. Auslin, Micheal R. op. cit., p.8.

19. Ibid, p.8.

20. THE NATIONAL SECURITY STRATEGY 2002, Available at: https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/

21. THE NATIONAL SECURITY STRATEGY 2006, Available at: https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2006/

22. National Defense Strategy of the United States of America (March 2005), Available at: https://www.hsdl.org/?abstract&did=452255.

23. National Defense Strategy of the United States of America (June 2008), Available at: https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nds/2008_NDS.pdf?ver=WEYyBjnf6UkNioPqfkSr3Q%3d%3d.

24. Smith, Sheila A. The Quad in the Indo-Pacific: What to Know, 27 May 2021, Available at Council on Foreign Relations website: https://www.cfr.org/in-brief/quad-indo-pacific-what-know, accessed in 29/10/2021.

25. Achieving the "Free and Open Indo-Pacific (FOIP)" Vision, Available at Japan Ministry of Defense website: https://www.mod.go.jp/en/d_act/exc/india_pacific/india_pacific-en.html.

26. Choong, William. The return of the Indo-Pacific strategy: an assessment, (Singapore: International Institute for Strategic Studies - Asia), 09 July 2019, Available at: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10357718.2019.1639134 , accessed in 20/10/2021.

27. Stuart, Douglas T. The Pivot to Asia: Can It Serve as the Foundation for American Grand Strategy in the 21st Century? (Carlisle: Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press), August 2016.

28. Auslin, Micheal R. op. cit., pp. 8-9.

29. Ford, Lindsey W. The Trump administration and the "Free and Open Indo-Pacific", (Washington DC: Brookings Institution), May 2020, Available at: https://www.brookings.edu/research/the-trump-administration-and-the-free-and-open-indo-pacific/, accessed in: 22/10/2021.

30. أوباما في آسيا في محاولة لاستعادة النفوذ الأمريكي في القارة، 13 نوفمبر 2009، متاح على موقع فرنسا 24: https://www.france24.com/ar/20091113-asia-obama-us-asean-singapore-korea-china-japan-diplomacy

31. أوباما يعلن تعزيز الوجود العسكري الامريكي في أستراليا، 16 نوفمبر 2011، متاح على موقع وكالة رويترز: https://www.reuters.com/article/oegwd-us-australia-sk5-idARACAE7AF04L20111116، 26/10/2021.

32. مارتن ديمبسي: الاستراتيجية الأمريكية لإعادة التوزان تجاه آسيا-الباسفيك لا تهدف إلى احتواء الصين، 8 يونيو 2012، متاح على موقع صحيفة الشعب الصينية: http://arabic.people.com.cn/31663/7840372.html، 26/10/2021.

33. Auslin, Micheal R. op. cit., p. 9.

34. Ibid, p. 10.

35. The National Security Strategy (2010), Available at: https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nss/NSS2010.pdf?ver=Zt7IeSPX2uNQt00_7wq6Hg%3d%3d

36. The National Security Strategy (2015), Available at: https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nss/NSS2015.pdf?ver=TJJ2QfM0McCqL-pNtKHtVQ%3d%3d

37. الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي (2015)، 8 فبراير 2015، (لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية)،متاح على: http://www.asharqalarabi.org.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-8-2-2015_ad-id!305650.ks#.YX_clJ5BzIV، 25/10/2021.

38. Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense (2012), Available at: https://www.hsdl.org/?abstract&did=696175

39. باراك أوباما يقدم استراتيجية دفاع أمريكية جديدة تحت شعار التقشف، 6 يناير 2012، متاح على موقع فرنسا 24: https://www.france24.com/ar/20120106-usa-obama-unveils-new-defence-strategy-budget-cuts-vows-military-superiority، 27/10/2021.

40. Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense (2012), Available at: https://www.hsdl.org/?abstract&did=696175

41. باراك أوباما يقدم استراتيجية دفاع أمريكية جديدة تحت شعار التقشف، مرجع سابق.

42. تخفيض القوات الأمريكية في أوروبا والتركيز على الشرق الأوسط وآسيا، 13 يناير 2012، متاح على موقع دويتش فيله: https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%B2-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%88%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7/a-15664353، 29/10/2021.

43. الجيش الصيني: الاستراتيجية الامريكية الجديدة تهدف إلى احتواء الصين، 10 يناير 2012، متاح على موقع بي بي سي: https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2012/01/120109_china_us_defence_strategy، 28/10/2021.

44. The National Military Strategy of the United States of America (2011), Available at: https://www.globalsecurity.org/military/library/policy/dod/2011-national-military-strategy.pdf

45. The National Military Strategy of the United States of America (2011), Available at: https://www.jcs.mil/Portals/36/Documents/Publications/2015_National_Military_Strategy.pdf

46. لمزيد من المعلومات حول الرؤية الأمريكية الهندية المشتركة، متاح على موقع البيت الأبيض: https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/01/25/us-india-joint-statement-shared-effort-progress-all

47. لمزيد من المعلومات حول مذكرة اتفاقية التبادل اللوجيستي (LEMOA)، متاح على موقع The Hindu:
https://www.thehindu.com/news/national/What-is-LEMOA/article15604647.ece

48. لمزيد من المعلومات حول إطار التعاون الأمني بين أستراليا والهند 2014، متاح على موقع الخارجية الأسترالية:
https://www.dfat.gov.au/geo/india/Pages/framework-for-security-cooperation-between-australia-and-india-2014

49. لمزيد من المعلومات حول إعلان طوكيو للهند - الشراكة الاستراتيجية والعالمية الخاصة لليابان، متاح على موقع الخارجية الهندية: https://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/23965/Tokyo+Declaration+for+India++Japan+Special+Strategic+and+Global+Partnership

50. Ibid, p. 10.

51. Auslin, Micheal R. op. cit., p. 9.

52. استراتيجية 2015 للأمن القومي الأمريكي: دروس مفيدة وكاشفة، 12 فبراير 2015، متاح على موقع سي إن إن: https://arabic.cnn.com/world/2015/02/12/opinion-shorouk-us-national-security-strategy، 23 أكتوبر 2021.

53. Auslin, Micheal R. op. cit., p.10.

54. Ford, Lindsey. Opt.cit.

55. Ibid, p. 10.

56. تعليق: ما هي قضية ترامب الأساسية في أول زيارة رسمية يقوم بها إلى آسيا؟ 6 نوفمبر 2017، متاح على موقع الصين بعيون عربية: https://www.chinainarabic.org/?p=34336، 1/11/2021.

57. Parameswaran, Prashanth. ASEAN's Role in a U.S. Indo-Pacific Strategy,)Washington DC: Wilson Center), September 2018, Available at: https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/media/documents/publication/2018-09_aseans_role_parameswaran.pdf, accessed in 1910/2021.

58. Ford, Lindsey. Opt.cit. p. 5.

59. Ibid, p.p. 7-8.

60. خلال قمة ترامب- كيم.. الرئيس الكوري الشمالي يأمل في التغلب على "مشاكل الماضي" مع الولايات المتحدة، 10 يوليو 2019، متاح على موقع روسيا اليوم: https://arabic.rt.com/world/1029206-%D9%83%D9%8A%D9%85-%D9%8A%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%84%D9%87-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%B3%D8%AA%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9/، 1/11/2021.

61. Lindsay, James M. Biden's Indo-Pacific Strategy With Lynn Kuok, (New York City: Council on Foreign Relations), 26 October 2021, Available at: https://www.cfr.org/podcasts/bidens-indo-pacific-strategy-lynn-kuok, accessed in 27/10/2021.

62. National Security Strategy of the United States (December 2017), Available at: https://www.hsdl.org/?abstract&did=806478.

63. Rej, Abhijnan. The US Strategic Framework for the Indo-Pacific: 3 Curiosities, 14 January 2021, Available at The Diplomat website: https://thediplomat.com/2021/01/the-us-strategic-framework-for-the-indo-pacific-3-curiosities/ , 25/10/2021.

64. National Defense Strategy of the United States of America (2018), Available at: https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf.

65. The National Military Strategy og the United States of America (2018), Available at: https://www.jcs.mil/Portals/36/Documents/Publications/UNCLASS_2018_National_Military_Strategy_Description.pdf.

66. Indo-Pacific Strategy Report (June 2019), Available at: https://media.defense.gov/2019/Jul/01/2002152311/-1/-1/1/DEPARTMENT-OF-DEFENSE-INDO-PACIFIC-STRATEGY-REPORT-2019.PDF.

67. Mahadzir, Dzirhan. Shangri-La: Shanahan Stresses Continued U.S. Role in Indo-Pacific, 1 June 2019, Available at: US Naval Institute website: https://news.usni.org/2019/06/01/shangri-la-shanahan-stresses-continued-u-s-role-in-indo-pacific , accessed in 29/10/2021.

68. Ibid.

69. Indo-Pacific Strategy Report (June 2019), Available at: https://media.defense.gov/2019/Jul/01/2002152311/-1/-1/1/DEPARTMENT-OF-DEFENSE-INDO-PACIFIC-STRATEGY-REPORT-2019.PDF.

70. Rej, Abhijnan. Opt. cit.

71. Panda, Ankit. The 2019 US Indo-Pacific Strategy Report: Who's It For? 11 June 2019, Available at The Diplomat website: https://thediplomat.com/2019/06/the-2019-us-indo-pacific-strategy-report-whos-it-for/, accessed in 28/10/2021.

72. Ford, Lindsey. Opt.cit. p. 6.

73. Ibid.

74. ترامب يطالب كوريا الجنوبية بدفع "فاتورة حماية THAAD".. وسول ترد: لن ندفع مليار دولار، 29 أبريل 2017، متاح على موقع سي إن إن: https://arabic.cnn.com/business/2017/04/29/trump-south-korea-thaad-trade، نوفمبر 2021.

75. ترامب ينهي المعاملة التجارية التفضيلية للهند، 1 يونيو 2019، متاح على موقع بي بي سي: https://www.bbc.com/arabic/business-48483965، 1/11/2021.

76. Ford, Lindsey. Opt.cit. p.7.

77. Ibid, P 11.

78. Yan, Li. Biden's Indo-Pacific Thinking, 23 August 2021, Available at China US Focus website: https://www.chinausfocus.com/peace-security/bidens-indo-pacific-thinking, 1/11/2021.

79. وزيرا خارجية ودفاع الولايات المتحدة يتعهدان من كوريا الجنوبية بـ"الدفاع عن الحلفاء"، 18 مارس 2021، متاح على موقع يورو نيوز: https://arabic.euronews.com/2021/03/18/us-mofa-moda-ministers-vow-to-defend-the-alliance-on-seoul-leg-of-asia-tour، 2/11/2021.

80. Townshend, Ashley. and Tom Corben, Beyond Alliance Repair: Biden Must Do More in the Indo-Pacific, 13 September 2021, Available at The Diplomat website: https://thediplomat.com/2021/09/beyond-alliance-repair-biden-must-do-more-in-the-indo-pacific/ , 31/10/2021.

81. Grossman, Derek. Biden's Indo-Pacific Policy Blueprint Emerges, 23 August 2021, Available at Rand Corporation website: https://www.rand.org/blog/2021/08/bidens-indo-pacific-policy-blueprint-emerges.html, 2/11/2021.

82. "حادث صحي غامض" يرجئ زيارة كامالا هاريس لفيتنام، 24 أغسطس 2021، متاح على موقع سكاي نيوز: https://www.skynewsarabia.com/world/1459212-%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB-%D8%B5%D8%AD%D9%8A-%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B6-%D9%8A%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D9%94-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7-%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85، 1/11/2021.

83. Siow, Maria. Opt. Cit.

84. AUKUS and the Quad: Shifting Power Play in the Indo-Pacific, 30 September 2021, Available at: ORF website: https://www.orfonline.org/aukus-and-the-quad-shifting-power-play-in-the-indo-pacific/, 2/11/2021.

85. الولايات المتحدة والفلبين تراجعان إحدى أقدم معاهدات واشنطن في آسيا.. والصين تترقب، 30 سبتمبر 2021، متاح على موقع روسيا اليوم: https://arabic.rt.com/world/1278667-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D9%89-%D8%A3%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D9%82%D8%A8/، 2 نوفمبر 2021.

86. Explainer | The Biden Administration and the Indo-Pacific, 7 April 2021, Available at Asia Society website: https://asiasociety.org/australia/explainer-biden-administration-and-indo-pacific, 1/11/2021.

87. Interim National Security Strategic Guidance, Available at: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf.

88. كريستيان أليكساندر، الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي: لمحة عن عقيدة بايدن، 15 مارس 2021، متاح على موقع ترينداز للبحوث والاستشارات: https://trendsresearch.org/ar/insight/الدليل-الاستراتيجي-المؤقت-للأمن-القو/، 28/10/2021.

89. المرجع السابق.

90. Lindsay, James M. Opt. Cit.

91. مها علام، تبعات الانسحاب من أفغانستان: هل يخدم سياسة واشنطن صوب الشرق الأقصى، في دلال محمود (محرر)، في ذكرى 11 سبتمبر...الولايات المتحدة والتوجه للشرق حضور أم غياب؟ (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية)، 11 سبتمبر 2021، ص ص 9-8.

92. Saunders, Phillip C. and Kevin McGuiness, The Changing Balance of Military Power in the Indo-Pacific Region, Paper prepared for the 2020 Conference on Taiwan in the Indo-Pacific Region (California: Hoover

Institution, Stanford University), October 2020, p.3.

93. Ibid.

94. Ibid, p. 3.

95. Ibid, p. 4.

96. Glaser, John. Withdrawing from Overseas Bases: Why a Forward-Deployed Military Posture Is Unnecessary, Outdated, and Dangerous, 18 July 2017, Available at Cato Institute website: https://www.cato.org/policy-analysis/withdrawing-overseas-bases-why-forward-deployed-military-posture-unnecessary#conclusion , 3/11/2021.

97. Ibid.

98. Lindsay, James M. Opt. Cit.

99. Ford, Lindsey. Opt. Cit.

100. Lindsay, James M. Opt. Cit.

101. Stromseth, Jonathan. ASEAN and the Quad: Strategic impasse or avenue for cooperation? 23 September 2021, Available at Brookings Institution website: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/09/23/asean-and-the-quad-strategic-impasse-or-avenue-for-cooperation/ , 3/11/2021.

102. Ford, Lindsey. Opt. Cit.

103. Ibid.

104. Ibid.

105. Yan, Li. Opt. Cit.

106. Townshend, Ashley. and Tom Corben, Opt. Cit.

107. Lewis, James. Hidden Arena: Cyber Competition and Conflict in Indo-Pacific Asia, Prepared for the Lowy Institute MacArthur Asia Security Project, (Washington DC: The Center for Strategic and International Studies), Available at: https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/130307_cyber_Lowy.pdf , 2/11/2021.

الانسحابات العسكرية الأمريكية
من الشرق الأوسط من تداعيات التوازن عن بعد

* د. أحمد سيد أحمد

ثارت التساؤلات حول دوافع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في نهاية شهر أغسطس الماضي بعد 20 عامًا من التواجد العسكري، وعودة طالبان مرة أخرى إلى السلطة، وكذلك اتفاق إدارة بايدن مع الحكومة العراقية على الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق قبل نهاية هذا العام، والحديث عن الانسحاب الأمريكي من سوريا ومن بعض المناطق الأخرى

وعن التوجه الأمريكي شرقًا لاحتواء وتحجيم الصعود الصيني؛ فهل الانسحابات الأمريكية والتوجه شرقًا نحو الصين يعني تحولًا استراتيجيًا في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية؟ أم إنه إعادة انتشار ولا يعني تغيرًا في التوجهات الأمريكية؟ وهل تنسحب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط لمواجهة الصين؟ أم هناك صعوبات أمام ذلك؟

أولًا: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية:

لا شك أن تتبع السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجيتها منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة الرئيس بايدن يُظهر الاستجابة لأمرين أساسيين:

الأول: مبدأ القوة والمصالح (الواقعية) الذي أرساه الرئيس روزفلت بما سماه سياسة العصا الغليظة، وهي السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة في ممارسة دور الشرطي، والتي كانت انعكاسًا لمقدار القوة التي بلغتها الولايات المتحدة، فقد اعتبر روزفلت أن الولايات المتحدة قوة عظمى صاحبة رسالة كونية، وهي القادرة على حراسة وضبط العلاقات الدولية لحماية مصالحها بحكم قوتها.

الثاني: مبدأ القيم الأمريكية واعتبارات الديمقراطية (المثالية)، الذي جاء به الرئيس ويلسون، وضرورة أن تتمثل الأمم الأخرى بالقيم الأمريكية من خلال منظومة كونية.

وقد ظل هذان المبدآن يحكمان السياسة الأمريكية، التي لم تشهد تحولات أو تغييرات كبرى وجذرية. واتسمت تلك السياسة بالثبات والاستمرارية في التوجهات والأهداف والمصالح الاستراتيجية، ولكنها تغيرت في الآليات؛ حيث تأرجحت بين الاعتماد على الآليات الصلبة مثل

* الخبير فى العلاقات الدولية والشئون الأمريكية

القوة العسكرية والضغوط والعقوبات لتنفيذ تلك السياسة وفق مدرسة روزفلت، وبين الاعتماد على آليات القوة الناعمة لتنفيذها وفق مدرسة ويلسون، وأحيانًا المزج بين الواقعية (المصالح) والمثالية (القيم). وهذا التأرجح تقف وراءه عوامل ترتبط بالبيئة الداخلية الأمريكية وبالنظام الدولي، وهي التي تدفع الإدارة الأمريكية لترجيح كفة أي من القوتين الصلبة أو الناعمة -وأحيانًا يتم المزج بين الآليتين- أو لترجيح المصالح على القيم، أو التوازن بين المبدأين.

كما يمكن القول إن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأة الولايات المتحدة يوضح أن تلك السياسة تتغير دوريًا وبشكل روتيني من توجه انعزالي إلى آخر تدخلي كل عقدين من الزمان تقريبًا، بحيث إنه يمكن توقع التغير من توجه لآخر في لحظات تاريخية معينة؛ فالسياسة الخارجية الأمريكية تميزت خلال الفترة من 1776 حتى 1798 بالتوجه الانعزالي، ولكنها ابتداءً من 1798 حتى عام 1824 تحولت إلى توجه تدخلي، ثم عادت إلى التوجه الانعزالي حتى عام 1844، وهكذا [1]. وقد لاحظ بعض الدارسين أن تلك السياسة تتسم بالثبات أكثر منها بالتغير، فرغم تعاقب الرؤساء منذ الحرب العالمية الثانية، فإن الخطوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية ظلت ثابتة تقريبًا، وهذا ما لاحظه ديكسون وجاردر على السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة من 1948 حتى 1988. كما أنه منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن تتسم السياسة الخارجية الأمريكية بالثبات والاستمرارية، خاصة في الأهداف والتوجهات، لكن التغير يكون في الآليات، بين التدخل العسكري كما حدث في عهد الجمهوريين في إدارات بوش الأب وبوش الابن وترامب، وبين تبني الآليات الدبلوماسية مثل الحوار والوساطة والمساعدات في عهد الديمقراطيين، كما حدث في إدارات كلينتون وأوباما وبايدن.

وبالتالي، السياسة الخارجية الأمريكية غالبًا ما تحكمها محددات وثوابت تشكل جوانب للاستمرارية ولا تتغير بتغير الرئيس الأمريكي. ورغم أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية معقدة ومتشابكة ويشترك فيها العديد من المؤسسات الأمريكية التقليدية مثل وزارتي الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي ووكالات الاستخبارات، إضافة إلى الكونجرس في بعض القضايا، فإن دور الرئيس الأمريكي يمثل عاملًا مهمًا في رسم وتحديد تلك السياسة وتوجهاتها وآلياتها، وهو ما يسمى نهج أو عقيدة الرئيس. وقد تنوعت عقائد الرؤساء الأمريكيين في السياسة الخارجية وفقًا لانتمائهم الديمقراطي أو الجمهوري، أو وفقًا لخلفياتهم السياسية وأحيانًا الاجتماعية، ورؤيتهم للدور الأمريكي وللعالم.

ثانيًا: الصراع حول بنية النظام الدولي:

إن المحدد الأساسي الآن لرسم ملامح وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية -خاصة في عهد الرئيس بايدن- هو الصراع الاستراتيجي بين كل من الولايات المتحدة وحلفائها وبين الصين ومعها روسيا وحلفائهما، وهو صراع حول بنية

وهيكل النظام الدولي ضمن ما يُعرف بالحرب الباردة الجديدة؛ فمثلما شهد القرن العشرون حربًا باردة بين الاتحاد السوفيتي السابق، بقيادة المعسكر الشرقي، وبين الولايات المتحدة، بقيادة المعسكر الغربي، انتهت لصالح الأخيرة بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك دوله وانهيار حلف وارسو، فإن القرن الحادي والعشرين يشهد حربًا باردة بين الولايات المتحدة والصين، لكنها حرب باردة بمفاهيم مختلفة عمّا ساد في القرن العشرين.

الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كانت ترتكز على أسس أيديولوجية، والصراع بين الشيوعية والليبرالية بشقيها الاقتصادي «الرأسمالية» والسياسي «الديمقراطية»، إضافة إلى توازن الرعب النووي والذي منع الصدام المسلح بين الكتلتين. أما الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة والصين، فهي ترتكز بالأساس على أسس اقتصادية وصراع المصالح والنفوذ في العالم. جوهر الصراع الأمريكي الصيني هو صراع على بنية النظام الدولي في شقه السياسي والاقتصادي والعسكري.

الصين ومعها روسيا تسعيان لإقامة نظام دولي سياسي متعدد الأقطاب؛ حيث تعتبران أن النظام الدولي الأحادي القطبية الذي ساد بعد الحرب الباردة بقيادة الولايات المتحدة قد أدى إلى اضطراب وعدم استقرار في العلاقات الدولية، وتصاعد الأزمات الدولية والصراعات والحروب الأهلية، إضافة إلى انتشار مخاطر الإرهاب، ومن ثم تسعيان لإقامة نظام دولي متعدد يقوم على تحقيق التوازن بين القوى الكبرى بما يسهم في تحقيق الاستقرار العالمي، بينما تقاوم الولايات المتحدة هذا التوجه الصيني الروسي، وتتشبث بسيطرتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية على النظام الدولي.

وبالتالي تسعى الصين وروسيا لإقامة نظام دولي متعدد من خلال مسارين، الأول: بناء قوتهما الذاتية الشاملة، الاقتصادية والعسكرية والثقافية، والثاني: بناء الشراكات بين البلدين لمواجهة النفوذ الأمريكي. كما تجنبت الصين الانخراط العسكري المباشر في مناطق الصراعات، والذي كلف الولايات المتحدة كثيرًا؛ حيث عملت الصين على بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية بهدوء دون استفزاز أو تدخل عسكري خارجي، واعتمدت على منهج القوة الناعمة في الخارج، عبر المساعدات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مبادرة الحزام والطريق، إضافة إلى تقديم اللقاحات لمواجهة جائحة كورونا كما حدث في آسيا وأفريقيا.

ومن ثم يمكن تفسير العديد من قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، سواء في عهد الرئيس ترامب وعهد الرئيس الحالي بايدن، بارتباطها بالصراع الاستراتيجي مع الصين وروسيا حول هيكل النظام الدولي، ومنها قرارات الانسحاب العسكري من أفغانستان والعراق، وتراجع الشرق الأوسط نسبيًا في أجندة السياسة الأمريكية للتركيز على مواجهة الخطر الصيني، لكنه في إطار إعادة الانتشار. فالولايات المتحدة تعتبر أن انسحابها من أفغانستان والعراق ومناطق أخرى يأتي لتحقيق عدة أهداف، أولها وقف النزيف الاقتصادي والبشري، فالحرب الأمريكية في أفغانستان على مدار عشرين عامًا كلفت الولايات المتحدة تريليون دولار ومقتل أكثر

من 2600 جندي، كذلك الحرب في العراق منذ عام 2003 كلفت أيضًا تريليون دولار وآلاف القتلى والجرحى من الجنود الأمريكيين، وإجمالًا فإن التكلفة المباشرة وغير المباشرة للتواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق وسوريا وأفريقيا وغيرها يصل لستة تريليونات دولار، وبالتالي تهدف الولايات المتحدة إلى إعادة توجيه تلك الأموال لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وإنعاش الاقتصاد، وكذلك تقوية القوة الاقتصادية الأمريكية التي تعرضت لهزات كثيرة وفاقمتها جائحة كورونا، والذي من شأن ذلك أن يساهم في مواجهة الصعود الاقتصادي الصيني القوي.

ثالثًا: الصين المهدد الاستراتيجي للولايات المتحدة:

في إطار الصراع على النظام الدولي، أصبحت الصين هي المهدد الاستراتيجي في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في العقد الأخير، وتحديدًا منذ عهد أوباما. وباتت السياسة الأمريكية والعقل الاستراتيجي الأمريكي تعتبر أن الصين هي المنافس الحقيقي الذي يهدد سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي، وأن الصين تقدمت على روسيا في ذلك، فالصين تسعى منذ عقود لاستكمال كل مقومات القوة الشاملة التي تؤهلها لأن تكون قطبًا دوليًا بارزًا في النظام الدولي.

فمن الناحية الاقتصادية استطاعت أن تحتل المكانة الاقتصادية الثانية عالميًا بعد أن تجاوزت اليابان، بناتج قومي يصل إلى 14.3 تريليون دولار وبنسبة 16.3%، مقابل استحواذ الولايات المتحدة على المرتبة الأولى بناتج قومي يصل إلى 21.4 تريليون دولار وبنسبة 25% من الاقتصاد العالمي، وفقًا لبيانات 2019، وأصبحت القوى الاقتصادية الأولى المنافسة والمهددة للولايات المتحدة؛ فحجم التبادل التجاري بين البلدين يصل إلى 650 مليار دولار، يتضمن عجزًا تجاريًا بقيمة 400 مليار دولار لصالح الصين، وهو ما دفع إدارة الرئيس ترامب لإعلان الحرب التجارية على الصين في عام 2020، وفرض رسوم جمركية على العديد من السلع والمنتجات الصينية -مثل الصلب والألومنيوم وغيرهما- متهمة الصين بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، وردت الصين بفرض رسوم جمركية على العديد من السلع الأمريكية -خاصة المنتجات الزراعية مثل فول الصويا-، وهو ما تسبب في ضرر كبير للاقتصاد الزراعي الأمريكي هدد قاعدة ترامب الانتخابية خاصة في تكساس، مما دفعه إلى التفاوض مع الصين على اتفاق تجاري؛ حيث نجح البلدان في التوصل إلى اتفاق مرحلي يتضمن زيادة استيراد الصين للسلع الأمريكية لتخفيف العجز التجاري، لكن لم يتم الاتفاق النهائي بينهما بسبب تحديات كثيرة، وقد تسببت سياسة ترامب الحمائية ضد الصين في خسارته للانتخابات الرئاسية وفقدان ولايات مهمة حمراء كانت تصوت تقليديًا للجمهوريين، بسبب تضرر تلك الولايات من سياسة فرض الرسوم الجمركية خاصة في قطاع الصلب والقطاع الزراعي.

كما أن مشروع طريق الحرير الذي تشارك فيه ما يقارب 60 دولة، واستثمرت فيه 1.3 تريليون دولار، يمثل إحدى أدوات الصين في الصعود الاقتصادي العالمي ومحاولة تجاوز الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2030[2].

ومن الناحية السياسية، فإن الصين أخذت تلعب دورًا فاعلًا على المستوى الدولي، فقد تخلت عن مبدأ الحياد الذي كانت تتبعه في مجلس الأمن الدولي باعتبارها دولة دائمة العضوية، وكان سلوكها التصويتي دائمًا يتمحور حول الامتناع عن التصويت، باستثناء التصويت المرتبط بالقضايا والأزمات المرتبطة بها مباشرة مثل ملف تايوان وكوريا الشمالية، وأخذت تستخدم حق الفيتو بشكل متزايد في العديد من الأزمات الأخرى مثل الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، وذلك لاعتبارات تتعلق بمصالحها ونفوذها المتصاعد في الشرق الأوسط، وأصبحت بكين فاعلًا بارزًا في العديد من الأزمات والصراعات، بل وتسعى لقيادة العالم في العديد من الملفات مثل قضية التغير المناخي بعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس، كما سعت لإقامة العديد من التحالفات السياسية الدولية مع روسيا وفرنسا وغيرهما لموازنة الدور الأمريكي، سواء في الشرق الأوسط أو في شرق وجنوب شرق آسيا.

ومن الناحية العسكرية، فإن الصين زادت من إنفاقها العسكري بشكل كبير ارتفع لأكثر من 300 مليار دولار في عام 2020، واستطاعت أن تطور العديد من الأسلحة المتطورة من الصواريخ الباليستية وحاملات الطائرات والمقاتلات، وأصبح للصين وجود عسكري في الفضاء منافس للوجود الأمريكي والروسي. وقد أثارت القدرات العسكرية الصينية المتصاعدة حفيظة الولايات المتحدة التي انسحبت من العديد من الاتفاقيات العسكرية -خاصة مع روسيا، مثل اتفاقية الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى- ومطالبتها بأن تنضم الصين إلى تلك الاتفاقيات العسكرية التي أبرمتها مع روسيا [3].

رابعًا: إعادة ترتيب الأولويات:

الحديث عن الصين كمهدد استراتيجي للولايات المتحدة في عهد إدارة بايدن ليس جديدًا، فالحديث عن إعادة التموضع والتركيز على مواجهة الصعود الصيني هو توجه قديم، منذ عهد الرئيس كلينتون، الذي اعتبرت إدارته أن الصين تصعد بقوة خاصة في المجال الاقتصادي، وهو ما يمثل تهديدًا للقوة الاقتصادية الأمريكية، لكن إدارة الرئيس كلينتون كانت تلجأ مع الصين إلى سياسة العصا والجزرة، أي التركيز على قضايا حقوق الإنسان في الصين، والضغط عليها لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير، لكن في ذات الوقت التعامل الاقتصادي والتجاري مع الصين واستقبال عشرات الآلاف من المبعوثين الصينيين إلى الجامعات الأمريكية، ولم تظهر الصين كمهدد استراتيجي للولايات المتحدة. وفي عهد الرئيس جورج بوش الابن طغت قضية محاربة الإرهاب على أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وتراجعت الصين إلى الوراء في أجندة السياسة الأمريكية، فقد أدت أحداث 11 سبتمبر عام 2001، إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية الأمريكية والتركيز على محاربة

الإرهـاب وإعـادة الهيبـة الأمريكيـة الـتي تعرضـت لضربـة كبيـرة بعـد اسـتهداف الرمـوز الأمريكيـة في 11 سـبتمبر، وحـدث تعـاون بيـن الولايـات المتحـدة والصيـن في مجـال مواجهـة الإرهـاب والجماعـات الإرهابيـة، وركـزت إدارة بـوش عـلى مفهـوم الحـرب الاسـتباقية والـتي أدت إلى غـزو أفغانسـتان عـام 2001 وإسـقاط نظـام طالبـان، ثـم غـزو العـراق عـام 2003 وإسـقاط نظـام صـدام حسـين تحـت مزاعـم الترويـج للديمقراطيـة وإقامـة عـراق ديمقـراطي مزدهـر يكـون نموذجًـا لـدول المنطقـة.

وقـد شـكلت نتائـج السياسـة التدخليـة وتداعياتهـا مصـدرًا لتغيـر السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة؛ فالتوجـه التدخـلي العسـكري لإدارة بـوش الابـن والمحافظيـن الجـدد دفـع إدارة أوبامـا إلى بلـورة عقيدتـه في السياسـة الخارجيـة، وهي عـدم الانخـراط المباشـر في الصراعـات والأزمـات بقـوات مسـلحة أمريكيـة، نظـرًا للخسـائر الكبيـرة الماليـة والبشـرية الـتي سـببتها حربـا أفغانسـتان والعـراق، واللجـوء إلى الحـرب بالوكالـة ودعـم أطـراف أخـرى كمـا حـدث في الأزمـة السـورية. وغلبـت المثاليـة عـلى إدارة أوبامـا، وسـعى للترويـج للديمقراطيـة ودعـم الإصـلاح السـياسي والـذي بـرز في ثـورات الربيـع العـربي، كمـا انتهـج أوبامـا عقيـدة الإدارة مـن الخلـف في التعامـل مـع الأزمـات العالميـة والاشـتراك مـع الحلفـاء في إطـار العمـل الجمـاعي الـدولي الـذي تقـوده الولايـات المتحـدة، كمـا اعتمـد مقولـة "دعنـا نـرى.. ثـم نتحـرك"، أي التحـرك وفقًـا لمجريـات الأزمـات والصراعـات عـلى الأرض، وهـو مـا حـدث أثنـاء الثـورات العربيـة[4].

وبـدأ الحديـث عـن الصعـود الصينـي يبـرز بشـكل كبيـر في عهـد إدارة أوبامـا مـع تراجـع المؤشـرات الأمريكيـة الاقتصاديـة والتعليميـة، والـتي جعلـت أوبامـا يعتبـر أن الولايـات المتحـدة أمـة في خطـر، في مقابـل التطـور الكبيـر الـذي شـهدته الصيـن سـواء في الاقتصـاد أو في التعليـم، وبروزهـا عـلى الخريطـة الاقتصاديـة الدوليـة، وبـدأ يبـرز توجـه السياسـة الأمريكيـة نحـو الشـرق. ورفـع أوبامـا شـعار التوجـه نحـو آسـيا لمواجهـة الصيـن، لكنـه سـعى إلى تبـني سياسـة إدارة كلينتـون، وهي المـزج بيـن سياسـة العصـا والجـزرة تجـاه الصيـن، وتبـنى مبـدأ الواقعيـة خاصـة فيمـا يتعلـق بتحسـين علاقـات الولايـات المتحـدة مـع الصيـن، وتبـنى دبلوماسـية الحـوار والإقنـاع لدفعهـا نحـو تحسـين ملفهـا في مجـال حقـوق الإنسـان، لكـن مـع تعزيـز القـدرة التنافسـية الاقتصاديـة الأمريكيـة في مواجهـة القـوة الاقتصاديـة الصينيـة.

لـم تكـن الصيـن تشـغل حيـزًا كبيـرًا في اسـتراتيجية الأمـن القومـي الأمريـكي؛ حيـث ركـزت إدارة أوبامـا عـلى التعامـل مـع مـا تعتبـره النظـم الاسـتبدادية مـن خـلال الحـوار والدبلوماسـية، أي اسـتخدام الآليـات الناعمـة في التعامـل مـع الخصـوم مثـل الصيـن وفتـح قنـوات الحـوار معهـا، وكذلـك الحـال مـع إيـران وإبـرام الاتفـاق النـووي معهـا في عـام 2015، وكذلـك تحسـين علاقـات الولايـات المتحـدة مـع كوبـا ونظـام كاسـترو، انطلاقـا مـن نظريـة أن الدبلوماسـية يمكـن أن تحقـق أهـداف السياسـة الأمريكيـة مـع الخصـوم.

وقـد شـهد عهـد أوبامـا مـا يسـمى بإعـادة الانتشـار في القـوة العسـكرية الأمريكيـة؛ حيـث قلـل مـن عـدد القـوات الأمريكيـة الموجـودة في أفغانسـتان، وكذلـك انسـحبت القـوات الأمريكيـة مـن العـراق في عـام 2011 تحـت منطـق أن خطـر الإرهـاب –خاصـة

مـن جانـب تنظيـم القاعـدة- قـد تراجـع بشـكل كبيـر، خاصـة بعـد مقتـل قائـد التنظيـم أسـامة بـن لادن، وأن هنـاك إعـادة انتشـار للقـوات الأمريكيـة في الخـارج وإعـادة جـزء منهـا للوطـن، والجـزء الآخـر التركيـز عـلى التواجـد العسـكري الأمريـكي في شـرق آسـيا لمواجهـة الصيـن، وكذلـك دعـم الحلفـاء مثـل اليابـان وكوريـا الجنوبيـة في آسـيا، وكذلـك دعـم الحلفـاء في أوروبـا ضـد التهديـدات الروسـية.

أمـا الرئيـس ترامـب فقـد اعتمـد عـلى مفهـوم الصفقـة في التعامـل مـع قضايـا السياسـة الخارجيـة، وأن حجـم انخـراط الولايـات المتحـدة في قضايـا العالـم ومنطقـة الشـرق الأوسـط تحديـدًا سـوف يرتبـط بمقـدار مـا تحققـه مـن منافـع اقتصاديـة للولايـات المتحـدة. وقـد أعـاد ترامـب النظـر في التعـاون مـع حلـف الناتـو والدفـاع عـن الـدول الصديقـة مقابـل دفـع الأمـوال، وقـام بالانسـحاب مـن الاتفـاق النـووي الإيـراني عـام 2018 ومراجعـة الانفتـاح عـلى كوبـا، وقـام بالانسـحاب مـن اتفـاق الشـراكة عبـر المحيـط الهـادي، والعديـد مـن المؤسسـات الأخـرى، إضافـة إلى رفـض العولمـة الـتي أدت لنـزوح رءوس الأمـوال إلى الخـارج ومـا ترتـب عليـه مـن ارتفـاع البطالـة. وقـد اعتبـر ترامـب أن هـذه الشـراكات شـكلت عبئًـا عـلى الولايـات المتحـدة ولـم تحقـق لهـا المزايـا المرجـوة، وأنـه سيسـعى إلى البحـث عـن صفقـات أخـرى بشـروط أفضـل، وهـو مـا انعكـس عـلى توجهـات السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة والميـل إلى الاتجـاه الانعـزالي وفقًـا لمبـدأ أمريـكا أولًا، والاعتمـاد بشـكل أسـاسي عـلى الآليـات الصلبـة في تنفيـذ السياسـة الخارجيـة.

وقـد بـرزت الصيـن والتوجـه شـرقًا بشـكل كبيـر في عهـد إدارة ترامـب، الـذي اتجه للانسـحاب العسـكري مـن الشـرق الأوسـط، خاصـة مـن العـراق وسـوريا وكذلـك أفغانسـتان، حيـث وقـع قـرار الانسـحاب مـع طالبـان في فبرايـر 2020، ولكـن ليـس لإرسـال تلـك القـوات إلى آسـيا لاحتـواء الصيـن، وإنمـا مـن منطلـق أمريكا أولًا وإعـادة تلك القـوات إلى الولايات المتحـدة، حيـث اعتبـر ترامـب أن التواجد العسـكري الأمريـكي في مناطـق الصراعـات قـد كلـف الولايـات المتحـدة كثيـرًا. وقـد تبـنى ترامـب سياسـة العصـا تجـاه الصيـن؛ فـفي اسـتراتيجية الأمـن القومـي الأمريـكي الـتي صـدرت في عهـده في 2017، أعـاد ترامـب أجـواء الحـرب البـاردة مـرة أخـرى باعتبـاره الصيـن وروسـيا يمثـلان التهديـد الاسـتراتيجي والمنافسـين الرئيسـيين للولايـات المتحـدة، لكـن ليـس في المجـال الأمـني والعسـكري فقـط، بـل في المجـال الاقتصـادي بشـكل رئيسـي في ظـل الصعـود الصينـي الاقتصـادي وتراجـع الاقتصـاد الأمريـكي، والصحـوة الروسـية الاقتصاديـة وتعاظـم نفوذهـا الـدولي خاصـة في منطقـة الشـرق الأوسـط.

وقـد تبـنى ترامـب سياسـة الضغـوط الاقتصاديـة عـلى الصيـن؛ حيـث تصاعـدت الحـرب التجاريـة بيـن الولايـات المتحـدة وبيـن الصيـن بعـد قـرار ترامـب فـرض رسـوم جمركيـة عـلى صـادرات الصلـب والألومنيـوم الصينيـة للولايـات المتحـدة بنسـبة 25%، وردت عليهـا الصيـن بفـرض رسـوم جمركيـة عـلى وارداتهـا بمـا يصـل إلى 25% عـلى 128 منتجًـا أمريـكيًّا، مـن بينهـا لحـوم الخنازيـر المجمـدة والنبيـذ وبعـض الفواكـه والمكسـرات، وهـو مـا أدى إلى اشـتعال الحـرب التجاريـة وتداعياتهـا السـلبية عـلى حريـة التجـارة العالميـة، وأصبحـت الحـرب الاقتصاديـة هي أبـرز ملامـح الحـرب البـاردة الجديـدة بيـن القـوى الكبـرى في النظـام الـدولي.

وقد اتسمت عقيدة الرئيس بايدن في إدارة السياسة الخارجية بالمزج بين بعض سياسات أوباما والانقلاب على سياسات ترامب؛ فهناك استمرارية لبعض سياسات أوباما خاصة فيما يتعلق بتقليص اللجوء إلى القوة العسكرية واستمرار الانسحاب العسكري الأمريكي من الخارج، وتبنى سياسة الدبلوماسية والحوار في التعامل مع الخصوم خاصة الصين وإيران وكوبا وغيرها، كما أنه انقلب على سياسة ترامب في التعامل مع القضايا العالمية، وهو ما ظهر في العديد من القرارات التي اتخذها، مثل العودة إلى اتفاق باريس للتغير المناخي ورفع حظر السفر عن رعايا سبع دول إسلامية.

ويعمل بايدن على ترميم العلاقات الأمريكية مع الحلفاء في أوروبا، وحلف الناتو، والاعتماد على القيادة الجماعية الدولية في إدارة الأزمات العالمية وفي القضايا الاقتصادية، أي العودة إلى المسار التقليدي في السياسة الخارجية واتجاه الانفتاح على العالم انطلاقًا من أن الولايات المتحدة -كدولة عظمى- تقف على رأس النظام الدولي لديها مسئوليات عالمية في إدارة القضايا العالمية، وبالتالي دعم الدبلوماسية التعددية الدولية، وكذلك تعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مثل اليونسكو وغيرها، إضافة إلى استمرار بايدن في تبني قضية الديمقراطية في السياسة الخارجية على غرار إدارة أوباما، وهو ما انعكس في عقده القمة العالمية الأولى حول الديمقراطية في واشنطن.

وقد تضمنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المؤقتة التي صدرت في عهد بايدن في فبراير 2021، أن الصين هي الخصم والمنافس الاستراتيجي الأول لها، إضافة إلى روسيا، وهذه أول مرة تأتي فيها الصين قبل روسيا كخصم استراتيجي للولايات المتحدة. وفي مايو 2021 وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي رسميًا على قانون المنافسة الاستراتيجية لعام 2021، الذي يُصنف الصين كمنافس استراتيجي في العديد من المجالات، بما في ذلك التجارة والتكنولوجيا والأمن. كما أن كل الأدبيات النظرية وتوصيات مركز الأبحاث الأمريكية تعتبر أن الصين هي المهدد الأساسي للنفوذ الأمريكي اقتصاديًا وسياسيًا. وبالتالي فإن توجهات السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالصين كمهدد استراتيجي استمرت مع الرؤساء الأمريكيين، خاصة منذ بوش الابن ثم أوباما ثم ترامب وبايدن، وتكرر معها الحديث عن الاتجاه شرقًا والتركيز على شرق آسيا.

وقد تبنى الرئيس بايدن استراتيجية المنافسة وليس المواجهة مع الصين من خلال بناء القوة الاقتصادية الأمريكية، واستراتيجية بناء التحالفات لمواجهة الصين؛ حيث تسعى الولايات المتحدة في ظل إدارة بايدن إلى احتواء الصين اقتصاديًا من خلال تحالف الحوار الأمني الرباعي المسمى «كواد»، والذي يضم الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند، والذي دشن عام 2004 بعد كارثة تسونامي، ولم يتم تفعيله، حيث عقد هذا التحالف الرباعي قمته الافتراضية الأولى في منتصف مارس الماضي، وعقد قمته الأخيرة في سبتمبر الماضي في البيت الأبيض، في إطار تعزيز واشنطن لعلاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الثلاث الصاعدة، والتي تمتلك اقتصاديات قوية يمكن للاقتصاد الأمريكي أن يستفيد منها في تحقيق التعافي بعد جائحة كورونا، والحفاظ

على تفوقه على الاقتصاد الصيني الذي يزحف بقوة إلى رأس النظام الاقتصادي العالمي[5].

وتسعى الولايات المتحدة لاحتواء الصين أمنيًا وعسكريًا عبر التحالف الأمني الأخير بينها وبين بريطانيا وأستراليا المعروف باسم أوكوس، واتجاه الولايات المتحدة لبيع غواصات تعمل بالطاقة النووية لأستراليا بقيمة 65 مليار دولار. وزيادة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادي وبحر الصين الجنوبي، وكذلك نشر حاملات الطائرات والقطع الحربية البحرية الأمريكية في تلك المنطقة. كما تسعى الولايات المتحدة لاحتواء الصين سياسيًا، عبر تحالف الديمقراطيات الذي تستضيفه واشنطن في ديسمبر 2021، وتهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك العمل إلى عزل الصين دوليًا واستخدام ورقتي حقوق الإنسان والإصلاح السياسي للضغط عليها.

خامسًا: الولايات المتحدة والشرق الأوسط:

ربط البعض بين الانسحابات الأمريكية من أفغانستان والعراق وسوريا، وسحب بعض القوات العسكرية الأمريكية من بعض دول الخليج العربي، وبين إعادة التموضع الأمريكي شرقًا واستبدال الولايات المتحدة الصين بالشرق الأوسط، وهو أمر يُواجَه بتحديات كبيرة ويؤكد صعوبة أن تفك الولايات المتحدة ارتباطها بالشرق الأوسط، لعدة أسباب:

أولًا: لأن التهديد الذي تمثله الصين للولايات المتحدة ذو أبعاد استراتيجية متعلقة بالصراع حول بنية النظام الدولي، أما الشرق الأوسط فيمثل تهديدات عسكرية –سواء للولايات المتحدة أو لحلفائها– تنبع من التدخلات الإيرانية ودعمها للإرهاب عبر أذرعها العسكرية، إضافة إلى مخاطر عودة تنظيم داعش في سوريا والعراق إذا قامت الولايات المتحدة بسحب قواتها بشكل كامل من البلدين. كما أن التوجه شرقًا لإدارة بايدن سيعطي رسالة سلبية للحلفاء بأن الولايات المتحدة تتخلى عن حلفائها في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيًا: الشرق الأوسط أصبح من ساحات الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة والصين، في ظل تنامي نفوذ الصين وانخراطها بشكل أكبر في المنطقة، سواء سياسيًا كما هو في الصراعات الداخلية التي تشهدها بعض الدول العربية مثل سوريا، أو اقتصاديًا ببناء شراكات اقتصادية استراتيجية مع إيران، وهو ما يمثل تهديدًا للمصالح والنفوذ الأمريكي، كما أن الانسحاب الأمريكي من المنطقة أو إعادة التموضع شرقًا لمواجهة الصين على حساب الشرق الأوسط سيوجِد حالة من الفراغ ستسعى الصين، كما حدث مع روسيا، لملئه وتدعيم نفوذها.

ثالثًا: الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط تمثل أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية. واهتمام الولايات المتحدة بمناطق أخرى في العالم، خاصة شرق آسيا، والتركيز على الصين باعتبارها المنافس أو الخصم الاستراتيجي للولايات المتحدة إضافة لروسيا، لا يعني انسحابًا أمريكيًا من المنطقة. فالانخراط الأمريكي فيها تفرضه ضرورات المصالح المتشابكة معها بكل أشكالها السياسية والاستراتيجية والأمنية والاقتصادية، ولا يمكن لأي إدارة أمريكية، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية،

فك اشتباكها مع المنطقة أو استبدال اهتمامها بمنطقة أخرى في العالم؛ فهناك عدد من المصالح والأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي تشكل ثوابت السياسة الأمريكية في المنطقة، ومنها:

- حماية أمن إسرائيل:

يُعد أمن إسرائيل عنصرًا ثابتًا في أجندة السياسة الأمريكية، لا يختلف باختلاف الحكومات المتعاقبة سواء الديمقراطية أو الجمهورية؛ حيث استمر الدعم الأمريكي لإسرائيل على مدار السنوات المختلفة منذ إنشائها عام 1948، وإبان حرب أكتوبر 1973، ثم دخلت الولايات المتحدة كطرف أساسي في مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل كراعٍ للسلام في المنطقة، بل كانت الصراعات العراقية الأمريكية في جزء منها بسبب الرغبة الأمريكية في الحفاظ على التفوق الإسرائيلي على كافة الدول العربية.

ولذا تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية سنوية لإسرائيل، تجعلها تحتل المرتبة الأولى في الدول المستقبلة للمساعدات العسكرية الأمريكية الخارجية، وذلك لضمان تفوقها العسكري، كما تساند الولايات المتحدة إسرائيل على المستويين السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية مثل مجلس الأمن الدولي؛ حيث استخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو عشرات المرات ضد أية مشروعات قرارات في المجلس تدين إسرائيل وممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. كما يلعب اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة دورًا مهمًا في حشد دعم الإدارة الأمريكية والكونجرس لإسرائيل.

- المحافظة على إمدادات وأسعار نفط مستقرة:

تمثل منطقة الخليج أهمية كبيرة للولايات المتحدة؛ حيث تمد السوق العالمي بالنفط، وستظل دول الخليج المصدر الرئيسي للنفط في العقود التالية. والمحافظة على استقرار هذه الدول تساعد على استقرار أسعار النفط؛ فالشرق الأوسط يمتلك ثروة نفطية هائلة، ويضم أكبر احتياطي نفطي في العالم، خاصة في السعودية والعراق والكويت، والتي تضم ما يقارب 50% من الاحتياطيات العالمية. ولذا يُعد تأمين وصول النفط وبأسعار معقولة واحدًا من أهم أهداف الولايات المتحدة تجاه المنطقة، ولذلك فإن النفط هو المحرك الرئيسي للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وارتكزت الولايات المتحدة في علاقاتها مع بعض الدول العربية من منطلق النفط. بل إن احتلال العراق للكويت وسيطرته على احتياطيات النفط الكويتية كان العامل الأساسي في الحرب الأمريكية على العراق في عام 1991 لتحرير الكويت من الغزو العراقي. ونظرًا لأن الولايات المتحدة تستهلك وحدها ما يقارب الـ25% من الإنتاج العالمي من النفط، فضلًا عن أنها تستورد ثلثي هذا الاستهلاك، فإن ذلك يجعلها عرضة لأية اضطرابات تحدث في أسواق النفط العالمية، ومعظم هذه الواردات تأتي من الشرق الأوسط، الذي يشهد الكثير من الصراعات والاضطرابات، ولذا أصبحت هذه المنطقة في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن. ورغم تراجع أهمية النفط في الشرق الأوسط مع الاكتشافات النفطية الصخرية في الولايات المتحدة، والتوجه نحو الاعتماد على الطاقة الكهربائية في تشغيل

السيارات، فإن نفط الشرق الأوسط لا يزال يمثل أهمية كبيرة.

- مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل:

هناك مصلحة للولايات المتحدة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، خاصة مساعي إيران لامتلاك السلاح النووي، لما في ذلك من تهديد لحليفتها إسرائيل ولشركائها في منطقة الخليج العربي والقوات الأمريكية هناك. وتحت هذه الذريعة قامت الولايات المتحدة بغزو العراق، وتعمل على احتواء البرنامج النووي الإيراني ومنع إيران من امتلاك السلاح النووي، سواء عبر الأدوات الصلبة مثل العقوبات، أو الأدوات الناعمة مثل المفاوضات. وأصبحت مواجهة التهديد الإيراني، الأولوية الأولى للسياسة الأمريكية في المنطقة، خاصة في عهد ترامب، بعد تراجع خطر تنظيم داعش الإرهابي بعد هزائمه الساحقة في العراق وسوريا وتحرير معظم الأراضي التي كان يسيطر عليها، رغم استمرار بعض جيوبه من الخلايا النائمة والذئاب المنفردة التي تقوم بعمليات إرهابية هنا وهناك.

- الحفاظ على علاقات قوية مع الدول المعتدلة والصديقة في المنطقة:

طورت الولايات المتحدة علاقة صداقة وثيقة مع عدد من دول المنطقة المعتدلة، ومنها مصر ودول الخليج، والتي تتوافق مع المصالح والأهداف الأمريكية، لمواجهة الدول التي تسميها المارقة مثل العراق وإيران وليبيا وسوريا؛ حيث تسعى الولايات المتحدة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الدول المعتدلة، خاصة مصر والسعودية، اللتين تُعتبران حجر الزاوية في المنطقة وفي تحقيق الأمن والاستقرار فيها، وهي شراكة متعددة المستويات وتدعيمها هو في مصلحة الولايات المتحدة؛ لأن تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة، سواء محاربة الإرهاب أو مواجهة الخطر الإيراني أو تسوية الصراعات الملتهبة في بعض دول المنطقة، لا يمكن أن ينجح دون التنسيق والتعاون مع الدولتين، كما أن تلك الشراكة تقوم على الاستقلالية والمصالح المتبادلة بما يفرض تطوير التعاون الاقتصادي والعسكري والتنسيق السياسي بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

- حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني:

حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني عبر إحياء عملية السلام ودور الولايات المتحدة كراعٍ لتلك العملية، يظل في أولويات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، إلا أن هذا الملف يشهد تباينات كبيرة مع الحلفاء في المنطقة، ولم يشهد تقدمًا بسبب الانحياز الأمريكي للموقف الإسرائيلي خاصة في عهد ترامب وطرحه لصفقة القرن التي فشلت وتراجعت بعد رحيله، لكن لم تفلح الإدارات الأمريكية المتعاقبة في إنجاز اتفاق سلام تاريخي لتسوية الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين رغم مبادرات السلام العديدة التي طرحتها الإدارات الأمريكية المختلفة.

- دعم التطبيع بين إسرائيل والدول العربية:

تسعى الولايات المتحدة في عهد بايدن إلى دعم إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل وجيرانها العرب، التي بدأت في عهد ترامب، والتي شهدت توقيع عدد من اتفاقات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

- الحرب على الإرهاب:

بعد أحداث 11 سبتمبر شكلت الحرب على الإرهاب ومواجهة التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، أحد ثوابت وأهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال التحالف الدولي الستيني الذي تقوده الولايات المتحدة للحرب على تنظيم داعش في سوريا والعراق في 2014، وكذلك مواجهة التنظيمات الإرهابية المسلحة الأخرى في المنطقة. ويمكن القول إنه بعد عشرين عامًا على هجمات 11 سبتمبر في عام 2001 وشن الحرب على الإرهاب، فشلت الولايات المتحدة في القضاء على الإرهاب في أفغانستان حيث انسحبت بعد عشرين عامًا وسلمت أفغانستان لطالبان، كما زاد عدد التنظيمات الإرهابية في العالم، مثل القاعدة وداعش وغيرهما، وانتشرت في الكثير من الدول خاصة في أفريقيا وآسيا.

- موازنة النفوذ الروسي والصيني في الشرق الأوسط:

تسعى الولايات المتحدة إلى تحجيم ومواجهة وموازنة النفوذ والدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، والذي ازداد بشكل كبير بعد الثورات العربية خاصة في سوريا وليبيا، إضافة إلى علاقات روسيا القوية بإيران. وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن تزايد الدور الروسي يمثل تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة أو علاقاتها بالدول العربية والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. كما تسعى الولايات المتحدة أيضًا إلى مواجهة وتحجيم النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري، والذي توسع بمشاركة عدد من دول المنطقة في مبادرة طريق الحرير، وكذلك انخراط الصين في العديد من أزمات المنطقة، وإقامة الصين لاتفاق شراكة استراتيجي مع إيران بقيمة 200 مليار دولار، وهو ما يؤثر أيضًا على النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

سادسًا: الشرق الأوسط بين إدارتي ترامب وبايدن:

شهدت فترة الرئيس ترامب تجاه الشرق الأوسط بعض التغيرات المهمة، أبرزها: التقارب مع دول المنطقة خاصة السعودية ومصر؛ حيث كانت السعودية أول دولة خارجية يزورها بعد توليه السلطة، وعقد القمة الأمريكية الإسلامية في مايو 2017. وقد أسهمت القمة في إعادة هندسة التفاعلات الإقليمية فيما يتعلق بمسار أزماتها، خاصة في ظل عودة الدور الأمريكي بقوة للمنطقة بعد سياسة الانسحاب والتردد التي انتهجتها إدارة أوباما وأدت لنمو وصعود أدوار أخرى مثل الدورين الروسي والإيراني.

ورغم أن السياسة الأمريكية لإدارة ترامب تجاه المنطقة قامت على مفهوم مشاركة الأعباء، فإنها أعادت التوازن إلى حالة الخلل التي سادت في السنوات السابقة، عبر إقامة شراكة استراتيجية بين الولايات المتحدة والدول الإسلامية المفتاحية مثل مصر والسعودية، وساعدت بشكل كبير في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ومعالجة الأزمات المشتعلة في بعض دولها.

وفي المقابل حدث تغير في سياسة ترامب تجاه إيران؛ حيث تبنى استراتيجية احتواء الخطر الإيراني سواء النووي أو الباليستي أو دعم الإرهاب ودعم طهران لأذرعها العسكرية في المنطقة مثل ميليشيا الحوثي الانقلابية في اليمن، وحزب الله في لبنان، والميليشيات الحليفة في سوريا والعراق، وذلك عبر ممارسة أقصى الضغوط عبر سياسة العصا؛ حيث انسحبت إدارة ترامب من الاتفاق النووي وفرضت موجات عديدة من العقوبات الاقتصادية والتي شملت قطاعات النفط والبنوك. ورغم أن تلك الاستراتيجية لم تؤد إلى وقف المخاطر والتهديدات الإيرانية بشكل كامل، فإنها على الأقل أسهمت في تراجع الدور الإقليمي لإيران وتحجيم تمدد أذرعها العسكرية وزيادة الضغوط الداخلية على النظام. كما نجحت سياسة العصا والجزرة من جانب ترامب في ترويض الحليف التركي عبر فرض العقوبات ثم التقارب وتعايش المصالح بما يحقق تحجيمًا للدور التركي في تفاعلات المنطقة خاصة الأزمة السورية. وقد اتخذ ترامب سياسة منحازة لإسرائيل بشأن حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ حيث طرح خطته للسلام التي عُرفت إعلاميًا بصفقة القرن، وقام بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وأوقف المساعدات للفلسطينيين، وأغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وفي المقابل أطلق مسار تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

العلاقات المصرية الأمريكية في عهد ترامب شهدت حالة من الدفء والتقارب بعد الفتور الذي شهدته في عهد أوباما بسبب موقفه من ثورة 30 يونيو 2013 وإصراره على دعم الإخوان المسلمين ودمجهم في العملية السياسية، بينما أشاد الرئيس ترامب بالرئيس السيسي، ودعم ترامب موقف مصر في قضية سد النهضة، ورعت واشنطن محادثات بين مصر والسودان وإثيوبيا في واشنطن في فبراير 2020، وكادت أن تتوصل إلى اتفاق، لكن انسحبت إثيوبيا في اللحظات الأخيرة، وتحفظت السودان على التوقيع، بينما وقعت مصر عليه بالأحرف الأولى.

في المقابل كشفت سياسة إدارة بايدن خلال العام الحالي عن أن أهم أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، تتمثل في برامج وأنشطة إيران التي تُزعزع الاستقرار في المنطقة، ومن بينها البرنامج النووي، وكذلك تأمين إسرائيل وتعزيز السلام بين العرب وإسرائيل، وإنهاء الحروب في اليمن وليبيا، وتعزيز وضع حقوق الإنسان. لكن حرب إسرائيل على غزة في مايو 2021، وفشل إدارة بايدن في وقف إطلاق النار، وكذلك مجلس الأمن الدولي، ونجاح مصر في ذلك، دفع الولايات المتحدة إلى مراجعة سياستها بشأن الشرق الأوسط، والتركيز على القضية الفلسطينية وإطلاق مسار عملية السلام وفق حل الدولتين. لكن رغم حديث بايدن عن حل الدولتين، وتراجعه عن بعض قرارات ترامب، وتخفيف المعاناة عن الفلسطينيين واستئناف المساعدات لهم؛ فإنه لم يقم باتخاذ خطوات فعلية باتجاه تحقيق تسوية عادلة أو إحياء عملية السلام المجمدة. كما أن العودة للاتفاق النووي تُواجَه بتحديات كثيرة؛ حيث فشلت ست جولات من الحوار في فيينا في العودة إلى اتفاق عام 2015.

كما أن الرئيس بايدن أعطى أهمية لقضية دعم الديمقراطية والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، وقام في شهر سبتمبر 2021 بتجميد جزء من المساعدات العسكرية لمصر بقيمة 130 مليون دولار وربطه بقضايا حقوق الإنسان، وهو ما رفضته مصر باعتبار أنها تولي أهمية كبيرة لقضية حقوق الإنسان بدون الضغوط الأمريكية. كما أن خبرة السياسة الأمريكية –خاصة في عهد الإدارات الديمقراطية، مثل إدارتي أوباما وبايدن– أثبتت أنها تستخدم قضية حقوق الإنسان والديمقراطية كورقة ظاهرها الرحمة ودعم الحريات وباطنها العذاب وتوظيفها للتدخل في شئون الدول الأخرى وممارسة الضغوط عليها، وهو ما أفقد المصداقية لسياسة الإدارات الأمريكية الديمقراطية في الحديث عن قضايا حقوق الإنسان.

مغزى الانسحاب العسكري الأمريكي من الشرق الأوسط:

انسحبت الولايات المتحدة عسكريًا من أفغانستان بعد 20 عامًا من التواجد دون أن تقضي على طالبان، لكنها بررت الانسحاب بأن أفغانستان لم تعد مصدرًا لتهديد الولايات المتحدة وشن الهجمات الإرهابية عليها، وأرادت توفير التكلفة العسكرية الباهظة والتكلفة البشرية لتواجدها هناك من أجل التركيز على الصين. لكن فيما يتعلق بالشرق الأوسط فهناك تواجد عسكري أمريكي كبير في العديد من دول المنطقة، ففيما يتعلق بالعراق قرر الرئيس ترامب سحب القوات الأمريكية والإبقاء فقط على 2500 جندي[6].

وقد اتفقت إدارة بايدن مع الحكومة العراقية ضمن جولة الحوار الاستراتيجي الثالثة في أغسطس 2021، على سحب تلك القوات بنهاية العام، بعد تعرضها للعديد من الهجمات من قبل الميليشيات العراقية الموالية لإيران، كذلك تسعى إدارة بايدن لسحب ألف مقاتل من سوريا.

لكن في الواقع، إن الانسحاب العسكري الأمريكي من الشرق الأوسط –خاصة من سوريا والعراق– لن يؤثر بشكل كبير على الاستراتيجية الأمريكية وانخراطها في المنطقة، خاصة لمواجهة التهديدات المختلفة، ومنها التهديدات الإيرانية وخطر الإرهاب وموازنة التواجد العسكري الروسي خاصة في سوريا. فمن ناحية، فإن القوات الموجودة في العراق وسوريا –والتي سيتم سحبها– هي قوات رمزية ومحدودة العدد، ومهمتها التدريب، وليست قوات قتالية. ومن ناحية ثانية، فإن الولايات المتحدة مستمرة في وجودها العسكري الأساسي في قواعدها العسكرية في بعض دول الخليج مثل قطر والبحرين والكويت، وتواجد الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج، وهذه القوات قادرة على التعامل مع أية تهديدات عسكرية سواء من جانب إيران أو من جانب التنظيمات الإرهابية. ومن ناحية ثالثة، فإن الانسحاب العسكري من الشرق الأوسط –خاصة من العراق وسوريا– ليس مرتبطًا بالتوجه شرقًا أو لمواجهة الصين؛ لأن هناك قوات عسكرية أمريكية ضخمة موجودة في شرق آسيا سواء في اليابان أو كوريا الجنوبية، وكذلك الاتفاقية الأمنية الأخيرة مع أستراليا.

ومـن ناحيـة رابعـة، فـإن تصاعـد خطـر الإرهـاب – خاصـة مـن جانـب تنظيـم داعـش– مـرة أخـرى، سـيدفع الإدارة الأمريكيـة إلى إعـادة إرسـال قواتهـا العسـكرية إلى العـراق وسـوريا مـرة أخـرى كمـا حـدث في السـابق، حيـث سـحب الرئيـس أوبامـا القـوات الأمريكيـة مـن العـراق، الـتي تقـدر بمائـة ألف جنـدي في عـام 2011، ثـم بعـد تصاعـد تنظيـم داعـش في عـام 2014 أعـادت الولايـات المتحـدة إرسـال قواتهـا مـرة أخـرى لمحاربـة التنظيـم، وبعـد هزيمـة التنظيـم في 2017 قامـت الولايـات المتحـدة بتخفيـض عـدد قواتهـا في العـراق وسـوريا. وبالتـالي فإن التواجـد العسـكري الأمريـكي في العراق وسـوريا وبعـض دول المنطقـة بشـكل عـام، يتسـم بالمرونـة ومرتبـط بمـدى ومسـتوى التهديـدات، وليـس مرتبطًـا بالتوجـه شـرقًا لمواجهـة الصيـن، وهـو عمليـة لإعـادة انتشـار وتوزيـع القـوات الأمريكيـة وترتيـب الأولويـات في السياسـة الخارجيـة، وليـس تغيـرًا في التوجهـات.

مجمل القول: إن الانسحابات العسكرية الأمريكية من مناطق الصراعات مثل أفغانستان والعراق والشرق الأوسط، تأتي في سياق إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، والتركيز على بعض الملفات في عهد إدارة بايدن، خاصة مواجهة الصعود الصيني. وإن التوجه شرقًا نحو الصين توجه قديم منذ عهد أوباما. وبالتالي هذه الانسحابات هي إعادة انتشار للتواجد العسكري الأمريكي، وليست تغيرًا جذريًا في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، كما أن من الصعب على أي إدارة أمريكية الانسحاب من الشرق الأوسط؛ بسبب التشابكات الأمريكية الكبيرة في المنطقة. وإن إدارة بايدن ستحاول تحقيق التوازن بين مواجهة الصعود الصيني وبناء الشراكات مع الحلفاء في آسيا لتحقيق ذلك، وبين انخراطها في قضايا الشرق الأوسط والتي تفرض ذاتها بقوة على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية. ومن الصعب على أي إدارة أمريكية فك ارتباطها أو انخراطها في الشرق الأوسط، وإن تبدلت بعض القضايا والملفات.

كمـا أن الانسـحابات العسـكرية الأمريكيـة تـأتي في سـياق توفيـر التكلفـة الماديـة والبشـرية الهائلـة للانخـراط الأمريـكي في مناطـق الصراعـات، وذلـك مـن أجـل تعزيـز قـوة الاقتصـاد الأمريـكي ومواجهـة التنافـس الاقتصـادي الصيـني.

المصادر

1. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989) ص12.
2. الصين ستصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول 2028، بي بي سي عربي، 26-12-2020. https://www.bbc.com/arabic/business-55444069
3. أحمد سيد أحمد، الولايات المتحدة والصين.. تصادم أم تعايش المصالح؟ صحيفة الأهرام 24-6-2021.
4. دينا عبد العزيز محمد، الترويج للديمقراطية كأحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة من 2000 إلى 2008، دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص39.
5. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf
6. الثابت والمتغير في سياسة أمريكا في الشرق الأوسط في عهد بايدن، موقع دويتشه فيله، 1-2-2021. https://www.dw.com/ar/

ختام

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الآسيوية وأقاليمها الفرعية، خاصة الباسيفيك والإندوباسيفيك، وحرصها على وجود ترتيبات أمنية تتسق مع مصالحها؛ يعد اهتمامًا استراتيجيًا وتاريخيًا. وقد بدأت هذه الترتيبات مع الحرب العالمية الثانية واستقرت بعدها؛ فمع مهاجمة اليابان وحدات الأسطول الأمريكي على ميناء بيرل هاربور، ومهاجمة قواتها الجوية الموجودة في الفلبين عام 1941، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بوضوح أن الأمن الأمريكي لا يبدأ من سواحل كاليفورنيا، بل عند الحافة الغربية للمحيط الهادئ وما بعده[1]. ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة هي المسئولة عن الترتيبات الأمنية في آسيا، وإقامة نظام لتوازن القوى بها يهدف إلى عدم انفراد أي دولة في آسيا بالهيمنة فيها، أو امتداد نفوذ أي دولة بما يؤثر سلبًا على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة فيها، التي تتمثل أهمها في أهميتها الاقتصادية كسوق متسعة أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية، ومنع ظهور قوة آسيوية تهدد الأمن الأمريكي بعد خبرة الحرب العالمية الثانية، وأهمية منطقة الباسيفيك للملاحة العالمية وتأمين الملاحة الأمريكية في المياه الدولية. وكذلك تؤمن الولايات المتحدة بالنظرية الاستراتيجية لألفريد ماهان أن من يسيطر على المحيطات يسيطر على العالم، التي تلتزم بها الولايات المتحدة؛ فهي صاحبة أكبر قوة بحرية عالميًّا، وأكثر القواعد العسكرية انتشارًا في العالم[2].

وفي سبيل الحفاظ على حالة توازن القوى التي تضمن المصالح الأمريكية؛ هدفت الولايات المتحدة إلى تحقيق الردع الموسع في آسيا والمحيط الهادئ؛ لذلك استخدمت عدة استراتيجيات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويمكن تقسيم هذه الفترة كالتالي:

النصف الأول من الحرب الباردة (استراتيجية الموازن الاستراتيجي): من خلال تشكيل تحالفات أمنية مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند وأستراليا وتايوان، والاحتفاظ بقواعدها الأمامية وقواتها في آسيا (والخريطة التالية تشير إلى القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم).

النصف الثاني من الحرب الباردة (استراتيجية احتواء الاتحاد السوفييتي): عمدت الولايات المتحدة إلى تعزيز القوة الصينية، خاصة مع حالة التنافس بينها وبين الاتحاد السوفييتي حول تطبيق الأيديولوجية الاشتراكية، تزامنًا مع التحالفات الأمنية التي كانت قائمة بالفعل بينها وبين القوى المؤثرة هناك.

من 1990 إلى 1995 (استراتيجية حفظ التوازن عن بعد): استهدفت الولايات المتحدة الاحتفاظ بالتفوق العسكري في مجالها الحيوي المباشر، وقصرت احتمالات تدخلها المباشر في آسيا على حالة تهديد هيمنتها هناك، خاصةً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتدخلها الواسع في الشرق الأوسط في تلك الفترة لإقرار ترتيباتها الأمنية هي الأخرى بعد حرب الخليج الثانية. وساعد على تدعيم هذه الاستراتيجية حدوث عجز في الميزانية الأمريكية مقابل ارتفاع في ميزانيات الدول الآسيوية [3].

من 1995 إلى 2009 (استراتيجية السيادة المهيمنة): بعد تحسن الاقتصاد الأمريكي، اجتهدت الولايات المتحدة في تأكيد هيمنتها على الأقاليم الفرعية في آسيا فوجدت مباشرةً في أفغانستان والعراق في جنوب القارة، ووقّعت اتفاقية أمن مشترك مع اليابان عام 1996، مع زيادة تدريباتها العسكرية مع حلفائها في جنوب شرق القارة [4].

من 2010 إلى الآن (استراتيجية إعادة التوازن)[5]: وهذه الاستراتيجية تستهدف إعادة حالة توازن القوى في آسيا، خاصة في جنوبها وجنوب شرقها إلى ما قبل 2010؛ حين كانت الهيمنة الأمريكية فيهما لا تواجه تحديات، وتسود حالة من الاستقرار نتيجة لتكافؤ نسبي في القوة بين القوى الفاعلة فيهما. لكن مع صعود إحدى القوة الآسيوية وتحديها الترتيبات الأمنية التي أسستها الولايات المتحدة في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية؛ أصبح على الولايات المتحدة زيادة تدخلها لإعادة هذا التوازن وإعادة ردعها الإقليمي[6]. خاصةً أن هذه القوة تتحدى الهيمنة الأمريكية؛ ليس في آسيا فقط، بل في العالم وتسعى لتكون قوة عظمى على حساب الولايات المتحدة.

وهذا يعني أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بآسيا وتوازن القوة بين القوى الفاعلة فيها، اهتمام أصيل وليس مستحدثًا مع إدارة أوباما التي أكدت هذا الاهتمام وقدمت سياسات لتحقيق إعادة التوازن في جنوب آسيا وجنوب شرقها. لكن الجديد هو تصاعد الاهتمام الأمريكي الإندوباسيفيك (الهندي–الهادئ) كجزء أساسي من الاستراتيجية الأمريكية العالمية "التوازن عن بُعد"، ارتباطًا بهدف الاستراتيجية (منع ظهور قوة عظمى جديدة تنافسها على الهيمنة العالمية). والقوة المستهدفة في هذه المنطقة هي الصين، بما لها من ثقل اقتصادي وعسكري؛ ليس في محيطها الإقليمي فقط، بل على مستوى العالم أجمع.

وهناك عدة استخلاصات يمكن تقديمها في ختام هذه الدراسة، أهمها:

1. تحولت الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة من سياسات "الاحتواء الاقتصادي" و"الدبلوماسية الناعمة" التي قامت على التقارب مع الصين الصاعدة، إلى الاحتواء العسكري للتحديات التي تواجه الإقليم، ويتخذ هذا التحول عدة مظاهر، أبرزها تعزيز الوجود العسكري في جنوب شرق آسيا بالانتشار الواسع النطاق مع دول المنطقة، بالإضافة إلى توسيع التحالف العسكري الإقليمي من خلال اختراق المجال الحيوي الصيني بتوسيع نطاق التحالف الإقليمي ليشمل دولًا جديدة، بالإضافة إلى حلفاء واشنطن التقليديين، مع زيادة تصدير الأسلحة إلى

دول المنطقة. وفي السياق ذاته بدأت الولايات المتحدة تكون نواة لتحالف إقليمي جديد مناوئ للصين بتدشين حوار استراتيجي خماسي بين "الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والهند وتايوان". ومن غير المستبعد أن تبدأ واشنطن في توسيع نطاق هذا التحالف مستقبلًا ليصبح نظيرًا آسيويًّا لحلف شمال الأطلسي، هدفه الأساسي احتواء المد الصيني إقليميًّا بمظلة تمتد عبر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا.

2. هناك تحديات كبرى يمكن أن تواجه تطبيق الاستراتيجية الأمريكية "التوازن عن بُعد"؛ منها:

الضغوط المالية التي ترتبط بتوسيع نطاق الالتزامات العسكرية للولايات المتحدة بما يفرض تكلفة متصاعدة للتمدد الاستراتيجي والعسكري الأمريكي، وتوسيع نطاق الانتشار العسكري على مستوى العالم، خاصةً مع المشكلات التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي، وارتفاع حجم الدين العام للولايات المتحدة، ومن ثم تظهر المشكلة فيما يُفرَض على الإدارة الأمريكية لتحقيق التوازن بين الوفاء بالتزاماتها العسكرية في الإندوباسيفيك وخفض تكلفة الانتشار العسكري الأمريكي.

ترفض دول الإقليم حدوث صدام بين الولايات المتحدة والصين على أراضيها، وتؤكد عدم ثقتها بديمومة الالتزامات الأمريكية تجاه الأمن الإقليمي. وهذا الموقف يتسق مع مركزية العلاقات الصينية مع دول الإقليم، وكونها علاقات وثيقة وقائمة على سياسة حسن الجوار؛ ما يصعب مهمة الولايات المتحدة في تأسيس تحالف مناوئ للنفوذ الصيني في الإقليم. وتتضاعف تلك الصعوبات بالنظر إلى أن عددًا من دول الإقليم تعتمد بصفة أساسية في نموها الاقتصادي وواردتها على التحالف مع الصين -مثل ميانمار- في حين تعتبر اليابان وكوريا الجنوبية الدور الصيني محوريًّا في الحد من الطموحات النووية لكوريا الشمالية.

3. يمتد التطبيق الأمريكي لاستراتيجية التوازن عن بعد إلى الأقاليم الاستراتيجية الأخرى في العالم، ولا يقتصر على الباسيفيك والإندوباسيفيك؛ فقد بدأ التأثير بانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان بعد وجودها هناك لمدة عشرين عامًا ارتكزت خلالها في إقليم آسيا الوسطى؛ الأمر الذي خلف وراءها فراغًا استراتيجيًّا تعمل العديد من القوى على الاستفادة منه وتوسيع مصالحها، والأخطر أنه أعاد تنظيم طالبان للحكم في أفغانستان وهذا ينذر بتغيرات جيوسياسية محتملة في هذه المنطقة. وكذلك يؤثر الانسحاب التدريجي الأمريكي من الشرق الأوسط على التطورات المحتملة في قضايا المنطقة، كما سبق.

4. التداعيات المحتملة على أوروبا (شريك الولايات المتحدة في منطقة الأطلسي): فهناك إشكالية تظهرها التحليلات، وهو أنه مع اتجاه الولايات المتحدة إلى تركيز أولوياتها الدفاعية على القارة الآسيوية، خاصةً منطقة الباسيفيك والإندوباسيفيك، فإنها قد تنصرف عن الاهتمام بالتهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها أوروبا، خاصةً من روسيا التي يمكنها استثمار الانشغال الأمريكي بالصين لتهدد المصالح الأوروبية. وهذا الأمر يثير إشكالية مزدوجة: الجانب الأول منها يرتبط بغياب البديل الموازي للولايات المتحدة، مع تضاؤل فرص تكوين جيش أوروبي موحد لعديد من العقبات؛

أبرزها القيود المفروضة على الميزانيات العسكرية الأوروبية، في ظل الاعتماد على حلف شمال الأطلنطي. أما الجانب الآخر فهو شدة الاحتياج إلى الولايات المتحدة الأمريكية عسكريًا لتلبية المتطلبات الأمنية والدفاعية الأوروبية، وهو ما يجعل الدول الأوروبية ملتزمة بدعم ومساندة الولايات المتحدة في كل الأحوال وإن دخلت في مواجهة مفتوحة مع الصين منفردة أو مع الصين وروسيا معًا[7].

المصادر

1. براهما تشيلاني، "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا: الملامح والتحديات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012. ص2. على الرابط: http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/2/19/20122191148873873 4The%20new%20U.S.%20strategy%20in%20Asia%20and%20the%20Pacific.pdf

2. عاش لفريد ماهان بين 1840–1914 وكان أستاذًا لتاريخ البحرية والاستراتيجية في كلية البحرية في نيوبورت، ويرى أن القوة البحرية أساس قوة الدولة وأن أي دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في قوة بحرية كبيرة، ويجب أن تكون لها السيطرة على البحار. وبرأيه أن الدول البحرية هي التي ستسود العالم في النهاية. وقد حدد ماهان 5 عوامل عدها أساسية في تكوين القوة البحرية للدول:

– مواءمة الموقع الجغرافي.

– شكل الساحل وامتداده.

– خصائص الظهير القاري.

– الصفات القومية للشعب.

– شخصية الحكومة وسياستها.

وأكد أن كل المقومات والعوامل متوافرة للولايات المتحدة التي تكاد تشبه الجزيرة المحصنة، وهي مؤهلة لأن تكون أعظم قوة بحرية في العالم. انظر: http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?cid=46&nid=15986

3. Kai He, "The Hegemon's Choice between Power and Security: Explaining US Policy towards Asia after the Cold War", Cambridge University press, 2010. On: 10. http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=7918461&fileId=S0260210510000227

4. Ibid.,

5. مفهوم إعادة التوازن يعني إعادة توجيه الدولة إمكاناتها وعناصر قوتها المختلفة تجاه منطقة ما أو دولة ما، بعد تغير حالة التوازن التي كانت قائمة لصالح هذه الدولة.

Jeffrey A. Bader, "U.S. Policy: Balancing in Asia and Rebalancing to Asia", Brookings, September 2014. On: http://www.brookings.edu/research/opinions/2014/09/23–us–policy–rebalancing–asia–bader

6. ففي حوار مع الرئيس أوباما، أكد أن المستقبل الاقتصادي الأمريكي يكمن في آسيا، وأن تحدي صعود الصين وخروجها عن التقاليد الثابتة في المنطقة، يحتاج إلى ارتباط متزايد ومتابعة مستمرة للإقليم، وأضاف أن ما يحدث في آسيا له الانعكاس الأكبر على مستقبل الولايات المتحدة، وهذا ما لا يستطيع أي رئيس أمريكي أن يتجاهله. انظر: Jeffrey Goldberg, " The Obama Doctrine", on the link below: http://www.theatlantic.com/personal/archive/2016/03/the–obama–doctrine–the–atlantics–exclusive–report–/on–presidents–hardest–foreign–policy–decisions/473151

7. Anthony H. Cordesman and Grace Hwang, "Strengthening European Deterrence and Defense: NATO, Not European Defense Autonomy, Is the Answer", CSIS: Center of Strategic International Studies, September 20, 2021. https://2u.pw/iESuO

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

القيادة من الخلف: إعادة الانتشار العسكري الأمريكي

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة
للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – القـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

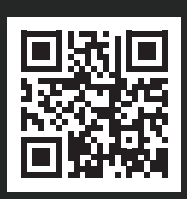

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
/ecsstudies